



النزاعات الأهلية العربية

العوامل الداخلية والخارجية

د. محمد ج... منسق)

د. عبد الإ...

النزاعات الأهلية العربية

العوامل الداخلية والخارجية



مركز دراسات الوحدة العربية

النزاعات الأهلية العربية

العوامل الداخلية والخارجية

د. محمد جابر الأنصاري
د. عدنان السيد حسين (منسق)
د. عبد الإله بلقزيز
د. ساسين عساف

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية/ محمد جابر الأنصاري... [وآخ.]؛ عدنان السيد حسين (منسق).

٢٠٢ ص.

١. النزاعات ـ البلدان العربية. ٢. الأقليات ـ البلدان العربية. ٣. الصهيونية. ٤. النزاع العربي ـ الإسرائيلي. أ. السيد حسين، عدنان (منسق).

320.9174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، آب/أغسطس ١٩٩٢

الطبعة الثانية: بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

المحتـــويات

مقدمة

لعل الأجواء العربية والدولية العامة في نهايات القرن العشرين تحفّز الباحثين لدراسة **«النزاعات الأهلية العربية»** في أسبابها ونتائجها وللتفكير في سبل معالجتها. ثمة تراجع عربي عام على المستويين الرسمي والشعبي بعد حرب الخليج الثانية وما أفرزته، وضغوط إقليمية ودولية حادّة بعد انقضاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي. وما كان في الأمس مجرد تخوّف من نشوء وتفاقم نزاعات أهلية جديدة وقديمة بات اليوم حقيقة واقعة، على رغم ما فيها من مآسٍ وتصدّعات مجتمعية وسياسية. هذا لا ينطبق على المنطقة العربية وحدها وإنما يطاول مختلف الجهات والأقاليم، حيث تتفشى النزاعات والحروب الأهلية والإقليمية.

إنما، لا ندرس هذه المسألة تحت وطأة المتغيرات فقط ـ على رغم ما فيها من تداعيات سريعة ـ وإنما ندرسها كذلك في أساسها الاجتماعي ـ السوسيولوجي والسياسي التكويني، وفي سياق تطورها التاريخي وما فيه من جدليات وحقائق علمية. هذا ما يقود إلى طرح السؤال: **هل النزاعات الأهلية العربية الراهنة حديثة العهد، أم ثمة نزاعات أهلية قائمة، وأحياناً متجدّدة ولو بصور مختلفة؟**

نجد الإجابة عن هذا السؤال المنهجي في الفصلين الأول والثاني، على رغم ما قد يبدو من تناقض في التحليل التفصيلي وليس في القناعات النهائية، حيث يفضي الفصلان إلى نتائج متقاربة.

فالفصل الأول الذي يحمل عنوان **«إشكالية التكوين المجتمعي العربي.. أقليات... أم أكثرية متعدّدة؟»**، وتناوله د. محمد جابر الأنصاري (البحرين)، يبحث في إشكالية التعدّد والتوحّد في الشخصية العربية، ويغوص في دراسة اجتماعية لتشخيص «الخريطة المجتمعية» العربية من دون تجميل أو تعديل (بما لها،

وما عليها). ولا يفوته التنبيه إلى خطورة ردّ كل نزاعاتنا الداخلية إلى **«مؤامرات»** خارجية. وعلى حد تعبير المؤلف، نجد **«صورة انقسامية في القاع السوسيولوجي لكل مجتمع عربي يجب مقاربتها وتشخيصها»**، كما نجد تعدّدية عربية ـ داخل الإقليم الواحد أو الطائفة الواحدة أو المذهب الواحد ـ فضلاً عن التعدّدية الإثنية عند مجموعات غير عربية (أكراد ـ زنوج ـ أرمن. . .). إنها تعدّدية ممتدة بجذورها إلى التكوين المجتمعي العربي ذاته. وهي في مجمل الأحوال ليست مقتصرة على العرب، وإنما موجودة في مجتمعات وشعوب عدّة.

ويقرّر الفصل الأول أن النزاعات الأهلية متجدّدة، وليست جديدة. هذا ما تبيّنه دراسة جذورها المجتمعية العصبوية، ودراسة حقائقها الإيكولوجية. أما الحديث عن هذه الجذور والحقائق، فإنه سيقود إلى كشف **«واقع عارٍ»**، كما هو في أصل تكوينه وتطوّره. ربما يأبى كثير من العرب الحديث عن انقساماتنا وعصبياتنا بصراحة، وما كان مطوياً في أعماق النفس والمجتمعات المغلقة آن له أن يتكشف علمياً، أي أن يظهر عارياً كما هو. لعل في ذلك مدخلاً إلى تغيير واقعنا وعلاقاتنا ونُظمنا السائدة نحو واقع جديدٍ أفضل.

أما **الفصل الثاني** الذي كتبه د. عبد الإله بلقزيز (المغرب)، وتناول **«دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية»**، فقد أكمل ما بدأه الفصل الأول من حيث التأكيد على أن النزاعات الأهلية ليست حديثة العهد، وحسبنا التوقف عند نشأة الدولة العربية وخصائصها العصبوية، وكيف تفاعلت داخلياً على مدى أجيال، وفي أية خانة يندرج موضوع الأقليات، وهل يخرج عن سياق طبيعة المجتمع العصبوي والدولة العصبوية.

أخطر ما في هذه الحالة تحوّل الدولة طرفاً في النزاع الأهلي، لأنها في الأصل والأساس قامت على العصبية توخياً لاكتساب **«شرعية ما»** بعدما فقدت شرعيتها المعهودة كدولة مدنية قائمة على العقد الاجتماعي بين المواطنين: حكاماً ومحكومين.

وإذا كان الفصل الأول يؤكد إشكالية التكوين المجتمعي، فإن الفصل الثاني يؤكد إشكالية تكوين الدولة وقيامها بوظائفها المعروفة. وكيف إذا بقيت هذه الدولة في **«كهوف»** العصور السالفة ولم تواكب تطورات العصر؟

* * *

وحتى لا ندور على أنفسنا في جدل عقيم مستديم: هل أسباب النزاعات

الأهلية داخلية أم خارجية؟ محلية أم إقليمية ودولية؟ وما هو دور «الداخل» قياساً على دور «الخارج» في هذه المأساة الطويلة؟، تصدّى الفصلان الثالث والرابع للعوامل الخارجية.

ومن أجل ألا نجلد أنفسنا بقسوة، ونحيل كل نزاعاتنا الأهلية إلى إشكالياتنا الداخلية ـ وما أكثرها ـ فإن الموضوعية تقتضي أيضاً مقاربة الإشكاليات الخارجية، أو بتعبير آخر: **العوامل الخارجية للنزاعات الأهلية العربية**.

لذلك، توقف الفصل الثالث عند **«البيئة الإقليمية والدولية الضاغطة»**، منذ طرح ما سُمّي **«المسألة الشرقية»** وحتى تسارع المتغيرات الإقليمية والدولية في التسعينيات من القرن العشرين، وكيف تفاعلت تلك المسألة والمتغيرات مع البنى العربية الداخلية التي استقوت بالخارج، وراحت توظفه في سبيل مصالح فئوية أو للاستئثار بالسلطة.

كيف تداخلت لعبة المصالح الدولية مع الاختلافات المجتمعية والخلافات السياسية العربية؟ ثمة خلاصات مهمة منذ غزو نابليون لمصر وحروب محمد علي الشهيرة. وثمة انعكاسات واضحة للتجزئة الجيوسياسية وللانتداب الأوروبي على الواقع العربي. والانعكاسات مستمرة، بشكلٍ أو بآخر، في أثناء مرحلة الحرب الباردة وبعدها، على هذا الواقع العربي بتنوعه وتعدّد دوله وسياساته. ألم نشهد في أواخر القرن العشرين تدويلاً لنزاعات أهلية عربية، بالتزامن مع تدويل غيرها من النزاعات في العالم؟

ثم، كيف يمكن الفصل بين الضغوط الإقليمية والضغوط الدولية في عالمٍ متصل ومتفاعل ومتشابك في مصالحه واتصالاته؟

يبقى للنزاعات الحكومية العربية، أو النزاعات الرسمية العربية، دور في هذه «التراجيديا» العربية. وكثيراً ما تداخلت هذه النزاعات مع الضغوط والتدخلات الإقليمية والدولية. كيف ذلك؟

وربطاً بالحديث عن العوامل الإقليمية والدولية الضاغطة، يبرز الدور الإسرائيلي في النزاعات الأهلية. فتوقف **الفصل الرابع** عند **«الصهيونية والنزاعات الأهلية»**، من خلال ما كتبه الدكتور ساسين عساف (لبنان)، وشاء التذكير بخطر جاثم وسط غبار «التسوية السلمية» وما تثيره من مفارقات:

نحن العرب ـ على اختلاف عقائدنا وسياساتنا ومذاهبنا ـ مستهدفون باستراتيجية التفتيت والهيمنة، ومن لا يصدّق فليقرأ الوثائق القديمة والحديثة. فالصهيونية كانت وستبقى «صانعة حروب وفتن». هكذا هي معتقداتها.

ألم تطرح اسرائيل نفسها حامية الأقليات في الشرق الأوسط؟

ألا تجيب التجربة اللبنانية بمراراتها عن الدور الإسرائيلي التخريبي للمجتمع الأهلي؟

وهل أن التدخلات الإسرائيلية في العراق ومصر والسودان تحت ذرائع مختلفة ـ حماية الأقليات وتشجيع التطبيع مثلاً ـ خلال العقود الماضية منطلقة من فراغ؟ ما هي أهدافها البعيدة؟

أليست «الشرق أوسطية» مفردة من مفردات اسرائيل والصهيونية في نهاية القرن العشرين؟ أين موقع الهوية الوطنية والقومية في «نظام شرق أوسطي» يجري الإعداد له منذ زمن؟

نستدرك لنقول:

لا نريد من الفصلين الثالث والرابع التقليل من دور العوامل الداخلية، أو التخفيف من آثارها، أو التعتيم عليها. حسبنا الإشارة إلى إجماع عالمي على أهمية المنطقة العربية ـ والشرق الأوسط ـ في العلاقات الدولية، وكيف أن هذه المنطقة مستهدفة في موقعها وثرواتها ومكوّناتها الحضارية.

هل نجحنا في العرض الموضوعي للعوامل الداخلية والخارجية من دون أن يطغى جانب على آخر؟ هذا ما يقرّره القارئ العربي المعني بالتعرف إلى هذه الدراسة في مضمونها ونتائجها.

* * *

إن الإشكالية الأساس التي واجهتنا في هذا الكتاب هي توحيد مناهج البحث في أربعة فصول مختلفة المضمون والأبعاد. وعلى رغم التعدّد المنهجي الظاهر في الصياغة، فإن النتائج تصبّ في اتجاه واحد. وهذا ما يتّضح في خاتمة الكتاب، بعد الخوض في مسالك وعرة داخلياً وخارجياً، اجتماعياً وسياسياً.

ثمة اختلاف بين فصل وفصل في التحليل التفصيلي للمشكلة المطروحة. وثمة

اختلاف منهجي في كيفيات التصدّي لدراسة العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. فإذا كان للعامل الداخلي أساسه الاجتماعي والسياسي التكويني، فإن للعامل الخارجي متغيراته الطارئة والضاغطة والمتحركة بصورة دائمة. هذا إضافةً إلى التداخل بين العاملين، وحقيقة التأثّر والتأثير المتبادلين.

إنها محاولة لمعالجة موضوع معقّد ومتشعّب الأسباب والنتائج، ولا تشكّل في مضمونها حقيقة مطلقة، بل لا يمكن أن تشكّل مثل هذه الحقيقة. إنها مجرد محاولة.

* * *

ليست مصادفة أن يلتقي كاتب خليجي وكاتب مغربي وكاتبان لبنانيان في وضع دراسة كهذه موضع التنفيذ. لعلّ الهم العربي الطاغي على العقل والوجدان هو المحرّض للقيام بهذا الجهد التكاملي في كتابٍ واحد. ثم إن الدور المعرفي الذي لعبه **مركز دراسات الوحدة العربية** كان، وما يزال، هو المساعد الأبرز على إنجاز هذا الكتاب وتعميمه توخياً للفائدة.

أشكر الصديق د. محمد جابر الأنصاري ـ شريكي في إطلاق فكرة هذا الكتاب ـ والصديق د. عبد الإله بلقزيز لما قدّمه من تصويب في قِوام المخطط العام. كما أشكر الصديق د. ساسين عساف ـ أخي في المواطنية ـ على كل ما بذله من جهد. وأعرب عن امتناني، أولاً وأخيراً، للأخ د. خير الدين حسيب ـ مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية ـ على تشجيعه في إطار البحث المعرفي الذي التزمه منذ عقود.

عدنان السيد حسين

بيروت، ١٩٩٧

الفصل الأول

إشكالية التكوين المجتمعي العربي

اقليات... أم أكثرية متعددة؟

محمد جابر الأنصاري(*)

(*) عميد كلية الدراسات العليا، جامعة الخليج العربي، البحرين.

لمعالجة الجذور العميقة في التكوين المجتمعي العربي للنزاعات الأهلية العربية، وجدت من الأنسب أن أبدأ حيث يجب أن أنتهي (منهجياً) بطرح خلاصة رؤيتي لهذه الإشكالية في أبعادها المختلفة ـ مجتمعة ـ وذلك تفادياً لأي سوء فهم قد يحدث، من جراء الشروع مباشرة في تفكيك عناصر الإشكالية واحداً بعد الآخر ـ قبل إيضاح الرؤية الشاملة ـ بما قد يؤدي إلى الإيحاء أنني أقدم عنصراً على آخر أو أعطي الأولوية لجانب على غيره، وبخاصة في ما يتعلق بمقاربة جانبي «التعدد» و «التوحّد» في التكوين العربي، وفي الشخصية العربية بعامة، وعلى الأخص لدى مقاربة ذلك التجاذب المزمن الدقيق والمتوتر والمتداخل ـ في «الواقع» وفي «الوعي» العربيين ـ بين هذين الجانبين أو القطبين (التعدد/التوحد)، بما يؤدي إلى لبس غير يسير في فهم هذه الظاهرة المزدوجة واستيعابها فكرياً وشعورياً وتوصيفها بشكل علمي واضح ودقيق، ثم في كيفية التعامل معها في الحياة العربية: قومياً ووطنياً، سياسياً وفكرياً.

أولاً: بين الوعي والواقع

خلاصة هذه الرؤية في منظورها الجدلي الشامل (بين قطبَي التعدد والتوحد) أن الأمة العربية أمة موحدة في **معنوياتها** ـ على صعيد القيم والشعور والثقافة ـ لكنها أمة مجزأة في **مادياتها** ـ على صعيد القاعدة التواصلية الجغرافية ـ الاقتصادية ـ المؤسسية، والبنى المجتمعية (السوسيولوجية) والتكوينات المترسبة بتكلس شديد ـ حتى الآن ـ من عصور التاريخ القريبة والبعيدة. وإذا كان من أول شروط الحياة القومية

الوحدة لأية أمة وجود دورة تفاعل حقيقي (حياتي ـ اقتصادي ـ معيشي ـ تنظيمي مشترك)، فإن هذه الدورة على صعيد «الماديات» الأساسية بين الوحدات العربية المتعددة غير مكتملة وغير ناضجة ويعتريها قصور شديد، بل تكاد تكون غير قائمة في جوانب عديدة من حياة العرب الواقعية (قياساً بواقع أي مجتمع قومي لأمة واحدة في العصر الحديث).

١ ـ جدلية التعدّد والتوحّد

وبتعبير آخر أكثر تبسيطاً، فإن العرب أمة موحدة على صعيد «الوعي» ـ أي في تمييز أنفسهم من «الآخر» وتشاركهم جميعاً في الثقافة والشعور تجاه الكثير من الأشياء ـ لكنهم أمة منقسمة في ما بينها على صعيد «الواقع» المادي ـ السوسيولوجي ـ الاقتصادي ـ التنظيمي المؤسسي. هكذا تتواصل «البنى الفوقية» في الوعي العربي قيماً ولغة وثقافة وشعوراً، فتخلق هذا الشعور القومي الجارف والحي الذي وجدناه في مراحل متعددة من تاريخ العرب الحديث وإلى اليوم، بينما تتقطع «البنى التحتية» العربية في ما بينها، فتخلق بالمقابل هذا التعدد والتباعد والتنازع العربي بما يضاد ذلك الشعور الموحد، ويحاصره، ويؤدي إلى تيئيسه أو إجهاضه، وبخاصة في المواجهات والمعارك القومية الفاصلة، عندما يتحفز الشعور القومي (المعنوي) للتصدي والرد والفعل، فتخفق البنى التعددية التحتية ـ رسمية أكانت أم أهلية، سلطة أم معارضة ـ في الاستجابة عملياً إلى ذلك التحدي، ويقع العرب بالتالي في ما هم واقعون فيه اليوم من تحفّز شعوري معنوي جارف لمواجهة الذل والهزيمة والضياع، ومن عجز فاضح ـ في الوقت ذاته ـ للبنى العملية والواقعية: سياسية/عسكرية/ اقتصادية/تنظيمية مؤسسية/رسمية/أهلية، في تحقيق الحد الأدنى من مقتضيات ذلك التوجه والشعور القومي المشترك.

إن هذا التناقض الخطير في حياة العرب وشخصيتهم ـ لكونه لم يشخص ويعالج كما ينبغي في ثنائيته الصريحة المزدوجة ـ قد أخذ يقترب، في ما تعكسه بكائيات الخطاب العربي الراهن، من طابع التراجيديا الاغريقية القائمة على صراع الأضداد (نصفك مع، ونصفك ضد). فنحن قوميون ونحن قطريون ـ بالقدر نفسه ـ وفي الوقت ذاته، وعلينا تقنين هذه الثنائية والازدواجية في شخصيتنا العربية و «تطبيعها» قبل أي تطبيع آخر والتعامل معها، لتجاوز حالة هذا الفصام

«الشيزوفريني» غير المصرح به بين شخصية قومية، في كل واحد منا، تعيش مثالياتها الوحدوية في اليوتوبيا، وشخصية قطرية، وما دون قطرية، في كل واحد منا أيضاً، تعيش واقعها اليومي في «معاشرة» متصلة ومتنامية. . . لكنها متأثمة ضميرياً. . . فإلى متى؟

أجل إن هذا «التوتر الدرامي ـ التراجيدي» بين البعدين والقطبين في الحياة العربية، وفي تكوين الشخصية العربية، ليس وصفاً مجازياً أو بلاغياً؛ إنه حقيقة واقعة، ولا بد من مواجهته، وفهمه، وعلاجه بدل التهرب منه، سواء إلى الأمام بالمبالغة في ترديد الشعارات القومية وغض النظر عن الواقع الموضوعي للتعدديات أو بالارتداد إلى الخلف باعتبار «التعدديات» القطرية، ودون القطرية، هي الحقيقة التي لا بد من التسليم بها والانتهاء عندها (وذلك ما لم يتبلور في المقابل بصفة دائمة حتى في أشد حالات التقوقع أو التصارع القطري، سواء لدى الانفصاليين في سوريا بعد ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، أو لدى أنصار كامب ديفيد في مصر منذ ١٩٧٧/ ١٩٧٩، أو لدى بعض عرب الخليج في تصديهم لاحتلال العراق للكويت ١٩٩٠/ ١٩٩١: ففي جميع هذه الحالات، على ما بينها من تباين في النوعية والطبيعة والمشروعية، نجد أن الاحتكام للمرجعية القومية، بشكل أو بآخر، يبقى في أساس تلك المواقف والحالات، التي جرى تجاوزها، على أي حال، بعد أوقات لم تطل، نحو إعادة التواصل القومي، إن لم يكن في سيرته الأولى، ففي شكل معدّل يعوض عنه. . وبمنظور تاريخي أبعد مدى من جانب آخر، نجد أن الولايات والسلطنات التي تتجزأ في التاريخ الإسلامي، لا تستقر في تجزُّئها، بل تعود في دورة أخرى متوحدة ضمن كيان أكبر ظلت، حتى في تجزُّئها، تتطلع إليه. . .).

٢ ـ نظرة التوافق

إلا أن تقرير هذه الحقيقة ـ الظاهرة لا يعفي دعاة التوحد القومي من تجديد تفكيرهم ومنهجهم وطروحاتهم بشأن تشخيص التعدديات الإقليمية والقطرية، وما دون القطرية، وكيفية التعامل معها وإيجاد الصيغ العملية الملائمة ـ وهذا هو الأهم ـ للتكييف والملاءمة بين منزع التوحد، ومنازع التعدد، وبين البعد «القطري ـ الوطني» وما دونه. . . والبعد «القومي» على الجانب الآخر من هذه الجدلية العربية أو التراجيديا العربية التي لا مفر منها، والتي ستبقى مع العرب طويلاً، وربما دائماً، كما تمثلت في تاريخهم طويلاً على رغم قوة المنزع التوحيدي في الإسلام (فإذا كانت

التجزئة السياسية قد تعاقبت عليها مشروعات التوحيد، فإن هذه المشروعات قد تعاقبت عليها أيضاً حالات التجزئة... على التوالي). والذي نستطيع فعله هو أن نحوّل هذه الجدلية من مستواها التضادي التنازعي، غير الصحي، والمهدد للطاقات... إلى مستواها العملي الصحي التوافقي، بتحويل التعدديات الوطنية العربية إلى بُنى إيجابية متوافقة في إطار قومي قادر على الحركة والفعل، مع تذويب البنى العُصبوية، ما دون الوطنية، في بوتقة مجتمع مدني حديث يؤسس أولاً للفضاء الوطني الواحد، ثم يسهم في تقارب هذه الوحدات الوطنية المكتملة والناضجة في تجمع قومي، متوافق عليه بين جميع أعضائه، في شراكة حرة متوازنة ومتكافئة.

إذن فمن غير الممكن توصيف الواقع العربي بالبعد القومي وحده أو البعد التعددي، وحده. إن العرب موحدون ومتماثلون في جانب أساسي من تكوينهم، ويختلفون في جوانب أخرى. ولا يمكن إلغاء «الوطني» لمصلحة «القومي» أو العكس. وما لم يتوصل الوعي العربي والعمل العربي إلى استيعاب الحقيقتين ـ معاً ـ في صيغة جدلية مرنة تقارب إيجابياً بين مقتضيات البعدين، فإن جذور التنازع وأسبابه سوف تستمر طويلاً في التكوين العربي وفي الحياة العربية بعامة. إن الخلل كان وما يزال في تهربنا من التسليم بهذا الواقع الموضوعي المزدوج، ومحاولة التستر عليه بتضخيم القناع القومي الوحدوي أحياناً، أو بالاستسلام الخجول لحتميات الواقع القطري أحياناً أخرى[١].

فلا بد، والحالة هذه، من نظرة جدلية وعقل سياسي متحرر، يعمل في اتجاهين، ويمتلك القدرة على استيعاب ظاهرة الثنائيات والتعدديات، أي عقل سياسي متحرر من أحادية النظرة السائدة في الوعي العربي والتي لا تنفكّ تضع الخيارات موضع التضاد والتناقض ولا ترى من حقيقة الأشياء غير لونها الأسود أو الأبيض، وفي تناقض حاد بينهما...

ومع الفوارق التاريخية والراهنة، بين أوروبا والوطن العربي، فإن النهج الذي

---

(١) تتلخص تراجيديا التاريخ العربي في أنه: «لا الوحدات الصغرى تنصهر سياسياً في الفضاء المعنوي الموحد لتشكل في إطاره كياناً سياسياً واحداً ثابتاً، ولا هي تنفصل أو تنفك عنه بصورة نهائية لتقوم بذاتها في كيانات لا صلة لها به. إنه الانفصال في الوحدة، والوحدة في الانفصال... ضمن تعاقب لا ينتهي». انظر: محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ١٧٨. والتحدي الذي يجابه العرب اليوم: كيف سيكسرون هذه الحلقة المفرغة، ويخرجون من هذه الدوامة؟

انتهجته التعدديات الوطنية والقومية الأوروبية على المدى الطويل نحو الفضاء الأوروبي المشترك (ثم الموحد)، يبقى من النماذج الجديرة بالدراسة والتأمل المقارن ـ عربياً ـ حيث تجاوز العصر الصيغ والأساليب التاريخية المنقضية في التوحيد القومي، كالأسلوب البسماركي وغيره، والذي صار يؤدي إلى عكس المطلوب منه.

من زاوية أخرى، إذا كانت الدراسات والأبحاث العربية ينبغي أن تتجه بطبيعة الحال لتجاوز ودحض «النموذج الفسيفسائي» و «التفسير الانقسامي» الحتمي للتكوين العربي[2]، فإن ذلك لا يمكن أن يتحقق بمجرد القول إن هذه نظرات استشراقية، أو استعمارية ـ صهيونية (وهي كذلك)، ولكن بمقاربة تعدديات هذا التكوين موضوعياً، وفي ضوء جانب التوحد القومي في تركيبته في الوقت ذاته، والاجتهاد بإبداع فكري وتنظيمي في كيفية الملاءمة بين تلك التعدديات في ظل الفضاء العربي المشترك وعدم ترك مثل هذه الدراسات «الواقعية» حكراً على تلك الجهات المشبوهة. إن إنجاز البحث العربي، والفكر العربي لهذه المهمة، في النظرية وفي التطبيق، سيمثل الرد العملي على تلك النظرات «الاستشراقية»، أو المعادية للعرب بعامة، والتي تهدف إلى تثبيت ذلك النموذج «الفسيفسائي» أو «الإنقسامي» للعرب وتأصيله وتقنينه بصفة نهائية ومطلقة.

٣ ـ تعدّديات مترسّبة

ولمقاربة هذه الإشكالية من جانبها الأقسى والأصعب، علينا أن نقرر بدايةً أن تلك التعدديات والبنى المتعارضة، في التكوين العربي، ليست حصراً أو حكراً على الأقليات الاثنية أو الدينية أو المذهبية (فهذا هو الجانب الأسهل من التعددية في المنطقة العربية!) ـ وإنما هي ظاهرة تصل جذورها وتأثيراتها وانقساماتها إلى الجسم العربي في مجمله، وفي قاعدته الغالبة التي يفترض «انسجامها»، لخلوها من مثل تلك التعدديات.

فالشائع لدى طرح مشكلة «النزاعات الأهلية العربية» أن تنصرف الأذهان أول ما تنصرف إلى ظاهرة الأقليات في الوطن العربي من إثنية ـ قومية أو دينية ـ مذهبية،

---

(٢) محمود عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٥ والهامش رقم (١٦).

ثم ينحو تفسير التنازع إلى التنافس بين الحكام والأنظمة والأحزاب والمصالح «القطرية»، ويأتي قبل ذلك أو بعده التفسير التقليدي الشائع في الخطاب السياسي العربي، والذي ينسب هذه النزاعات أساساً إلى المؤامرات الاستعمارية والامبريالية ـ الصهيونية . . .

إن كلاً من هذه التفسيرات وارد بدرجة أو بأخرى، وصحيح في حدوده الموضوعية وحالاته المحددة، ولكننا لا نرى أنها ـ وحدها ـ تمثل مجمل التفسيرات النهائية أو الحصرية التي يمكنها تفسير مختلف مظاهر النزاعات الأهلية العربية طويلة الأمد ـ قديماً وحديثاً ـ والتي تستمد جذورها من مستوى آخر من التعدديات والبُنى العُصبوية التقليدية المتباينة والمترسبة بقوة في التكوين العربي والنسيج المجتمعي العربي العام وصولاً إلى قاعه وامتداده السوسيولوجي ـ التاريخي الذي يستحق منا وقفة معرفية ـ غير مؤدلجة قدر الإمكان ـ تحاول النفاذ إلى الواقع الموضوعي لهذه التعدديات المجتمعية العربية التي يرجح جانب التضاد والتنازع في علاقاتها ومسلكياتها ـ في ما بينها وبداخلها أيضاً ـ على التصالح والتعايش الأهلي السلمي، وبخاصة في أوقات الأزمات والتحولات المصيرية، على الرغم من أنها تعايشت سلمياً في أزمان أخرى. وإذا كانت ظاهرة التعدديات والتنوعات ظاهرة طبيعية في المجتمعات البشرية، فإن الإشكالية التي تستحق الدراسة والمعالجة ـ عربياً ـ هي جنوح هذه التعدديات إلى مسلك العنف والعنف المضاد، أي إلى منطق «النزاعات الأهلية» بشكل متواتر، وبخاصة عندما تضعف السلطة المركزية أو تنهار لسبب أو لآخر، فتنقضّ تلك «البُنى» على بقايا تلك السلطة، ثم تدخل في التنازع في ما بينها، ثم تتشرذم كل بُنية من داخلها ولا تسلم من التنازع حتى داخل قوقعتها الذاتية. وعندما أوجز ابن خلدون هذا الملحظ التاريخي في عبارته الحبلى بأبعاد هذا التنازع المزمن في الحياة العربية بقوله: «إن الأوطان الكثيرة العصائب، قلّ أن تستحكم فيها دولة»[٣]، فإنه لم يكن يشير فحسب إلى مسألة غياب الدولة، بقدر ما كان يشير في الوقت ذاته إلى غياب «السلم الأهلي» الناجم عن التعايش الطوعي والذي لا تعوض عنه في الحالة العربية إلا الدولة كسلطة مركزية رادعة، لجموح تلك التعدديات المتنازعة والتي لم تكن تتآلف في الأغلب إلا بسلطة القهر، ونادراً ما أظهرت قدرتها على التآلف والائتلاف الطوعي في صيغة من التعاطي السياسي القائم

---

(٣) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨٣)، ص ١١١.

على منطق الشراكة المتبادلة والأخذ والعطاء في نطاق مجتمع أهلي مشترك قائم على منطق التعايش الحر.

إن هذه الصورة «الانقسامية» في القاع السوسيولوجي لكل مجتمع عربي بخاصة، وللتكوين المجتمعي العربي بعامة، هي التي يجب مقاربتها وتشخيصها وعلاجها قبل الانتقال إلى النظر في المتافسات والمنازعات «القطرية» العامة الجارية بين الدول العربية والأنظمة العربية في ظاهر السطح السياسي، أو التطرق إلى مشاكل الأقليات من إثنية ودينية مذهبية ـ على أهمية ذلك ـ لدى النظر إلى مجمل الصورة الشاملة في الوطن العربي لهذه المعضلة بطبيعة الحال.

فالعصب الحساس لهذا الإشكال التنازعي في تقديرنا هو ما يعانيه الجسم المجتمعي العربي من تعدديات غير منصهرة أو مؤتلفة في أكثر تكويناته «انسجاماً» إذا افترضنا، بمنطق التعدديات والأقليات البارزة، أنه في قاعدته العربية ـ السنّية لا يُتوقع أن ينطوي على مزيد من الانقسامات الإثنية أو الدينية أو المذهبية بين العرب أنفسهم.

إلا أن أخطر الإشكاليات هي التي تبرز عندما نتجاوز تعددية «الأقليات» المتعارف عليها ـ من اثنية (أكراد/ زنوج) ودينية (مسيحيون) ومذهبية (شيعة/ دروز. . . الخ) ونصل إلى القاعدة المجتمعية الرئيسية التي يفترض أن تكون منسجمة بحكم خلوها من تلك التعدديات، وهي القاعدة العربية ـ السنية، حيث نجد أن هذه القاعدة على امتدادها في الوطن العربي، وفي أغلب المجتمعات العربية، تعتورها تعدديات من نوع آخر لا تقل خطراً في تأثيرها الانقسامي عن التعدديات/ الأقليات الظاهرة.

ونحن عندما نحاول مقاربة هذه التعدديات الأخرى، وفي إطار الغالبية العربية السنية ـ بالذات ـ فلكي نحصر المشكلة في أدنى حدودها، علمياً وبحثياً، بعد استبعاد أية عوامل مغايرة أو متغيرة (Variants) في مقاربتنا البحثية إليها بهدف التوصل إلى تفهم علمي معرفي لها بقدر ما تسمح به طبيعة المنهج في العلوم الاجتماعية. فلو كان «الجسم العربي» في أغلبيته هذه جسماً منصهراً ومؤتلفاً لاستطاع تكوين القوة الحاسمة أو الكتلة الحرجة القادرة على شد أطرافها ولـمّ قواها الذاتية أولاً، في تماسك فعّال، ثم جذب البنى والأقليات الأخرى إليها في كيان

متماسك أكبر وائتلاف قومي وسياسي قادر على التكوّن والفعل والاستمرار. ففي ظاهرة بناء الكيانات القومية والتحام نسيجها: إما أن يكون النسيج القومي كُلاً منصهراً، كما في اليابان حيث لا يكون للتعدديات والأقليات دور يذكر، أو أن تكون ثمة قوة توحيد فاعلة وقائدة لجذب التعدديات والأقليات الأخرى، كما هو دور الغالبية الهندوسية في النسيج القومي الهندي، ودور الغالبية الإنكليزية في البناء القومي البريطاني، ودور الأوروبيين البيض البروتستانت ـ تاريخياً ـ في بناء النسيج الاتحادي الأمريكي[٤]. وهو دور تاريخي واقعي لا بد منه في بداية التأسيس القومي والدولتي، وإن اتخذ في ما بعد ـ ويجب أن يتخذ ـ صيغة المساواة التامة بين الجميع (أي أفراد الأكثرية والأقلية).

مثل هذا الدور اضطلعت به تاريخياً في البناء الجمعي العربي مجموعة القبائل الشمالية الحجازية بقيادة قريش في صدر الإسلام لدى تبلور الشخصية العربية وإقامة الدولة الإسلامية. كما اضطلعت بمثله مصر بالتحالف مع سوريا لبعض الوقت ـ في فترة المد القومي الحديث ـ حيث لا بد من «قوة مرجحة» في أي ائتلاف أو تكوّن قومي ترجّح موضوعياً جانب التوحّد على جوانب التعدد، إذا أريد لمثل هذا الكيان الجامع أن يقوم، بغضّ النظر عن طبيعة هذه «القوة المرجّحة» أو مدى تقبّل بعضهم لها أو نفورهم منها لأي سبب ايديولوجي أو شعوري أو مصلحي أو غير ذلك.

وطالما أن المعطيات السوسيولوجية التاريخية العربية، شئنا أم أبينا، ترتد في تحليلها الأولي إلى بُناها العصبوية التقليدية المعروفة من عشائر وقبائل ومحلات وأقاليم، أو إلى نظام «الملل» بحسب مصطلح آخر دولة «جامعة» حكمت العرب، وهي الدولة العثمانية التي كانت سلطتها المركزية المرجِّحة للوحدة السياسية آتية من خارج الجسم العربي أصلاً، والتي لم تحلّ محلها أية قوة عربية مرجحة للتوحيد من الجسم العربي ذاته حتى الآن؛ فإنه يبدو أمراً مُلْفِتاً للفضول الذهني المعرفي (قبل أي اعتبار آخر) ألا يتمكن الجسم العربي حتى في إطاره «السني»، أعني بمعزل عن أية تعدديات أخرى من أي نوع، من القيام بدور القوة الجاذبة والمرجحة للتآلف

---

(٤) وهو دور بدأ يتعرض حالياً لإعادة النظر مع تزايد التعدديات اللاتينية (هسبانك) والزنجية ذات الجذور الأفريقية... وذلك إلى أن يتحدد التوازن الجديد بين هذه التعدديات في المعادلة الأمريكية المستقبلية، حيث يتوقع أن يتحول البيض إلى «أقلية» في منتصف القرن المقبل.

الاجتماعي والسياسي العربي، الأمر الذي يدل على أن هذا الجسم في تكوينه الغالب هذا يعاني أيضاً من تعدديات متغايرة بداخله (لا تتصل بالتعددية المذهبية أو الدينية) وليس من السهل ائتلافها إلى الآن، حتى في إطار «الملة» الغالبة ذاتها.

ولا بد من دراسة هذه الظاهرة و «اختراقها» معرفياً كي لا تتوهم الغالبية العربية (السنية) بدورها أن حل التنازع الأهلي، الطوائفي والمذهبي، سيتأتى بتكريسها هي الأخرى عصبة كبرى تنازع العصائب الأخرى بمنطقها العُصبوي ذاته. فمنطق الصراع العُصبوي سرعان ما ينفذ إلى داخل كل «عصبة» بذاتها، أكثرية كانت أم أقلية، كما تمتلئ الساحة العربية الإسلامية راهناً بمثل هذه الانشقاقات...

وأرجو أن يكون واضحاً تماماً أنني عندما أستخدم هنا تعبير «الأغلبية العربية السنية» ـ من منطق ومصطلح التعدد البنيوي ـ العصبوي في التكوين العربي العام، فإن ما يهمني ضمن هذا السياق التحليلي في حقيقة الأمر هو «آلية» الأغلبية كقوة مرجحة للتآلف ـ أياً كانت مذهبيتها أو طبيعتها ـ ولا يهمني كباحث كونها «سنية» إلا من حيث كونها واقعاً سوسيولوجياً وتاريخياً في الحالة العربية... وهو «واقع» آمل أن نتفهمه جيداً من أجل تجاوزه ـ في نهاية المطاف ـ نحو مجتمع مدني عربي أكثر تآلفاً وانسجاماً، يتعامل أفراده ويتفاضلون على أساس المواطنية وخدمة الصالح العام، بغض النظر عن أديانهم أو مذاهبهم أو أصولهم القبلية أو الإثنية.

٤ ـ من التعدّد إلى التنازع

ما أريد الوصول إليه على وجه التحديد من هذا الطرح ـ علمياً ومعرفياً ـ هو أن «الأكثرية» العربية ذاتها ـ «أكثرية» بمعيار ومنطق «الأقليات» الإثنية أو الدينية أو المذهبية التي تُنسب إليها عادةً أسباب التنازع ـ أن هذه الأكثرية العربية، التي يفترض انسجامها إثنياً ودينياً ومذهبياً قياساً بالتعدديات الأخرى، ينطوي نسيجها في الواقع على مستوى آخر من التعدد والانقسام لا يقل خطورة عن المستوى الظاهر والشائع من صراع الأقليات حيال هذه «الأكثرية» التي لا نجد أنها تتفاعل في ما بينها ككتلة منسجمة.

فمنطقة المغرب العربي، على سبيل المثال، يسود بين عربها جميعاً المذهب السني، والمالكي على وجه التحديد. وليس ثمة «أقليات» عربية غير مسلمة أو غير سنية ذات أثر يمكن أن تنسب إليها أسباب التنازع.

وتنتمي جميع الأنظمة والقيادات الحاكمة في البلدان المغاربية إلى هذه الأكثرية/ العربية/ السنية/ المالكية.

فإذا كان هذا المنطق «الأكثرية» هو المعوّل عليه في التوحيد والوحدة، فما الذي يمنع «الاتحاد المغاربي» من إثبات ذاته باعتباره «اتحاداً» بالفعل. . .؟! وأين يندرج النزاع المغربي ـ الجزائري المزمن في ظل فرضية هذا «الانسجام» الأكثري؟

وهذا الملحظ ذاته، والمساءلة ذاتها، ينطبقان على أنظمة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي يُفترض «انسجام» قياداتها من هذه الزاوية ولا تتوزع أنظمتها بمعيار الأقليات الشائعة.

ولكن برغم ذلك أين «مجلس التعاون» من «التعاون» الحقيقي، ناهيك بالاتحاد والوحدة؟ من ناحية أخرى، إذا كان بعض المحللين قد فسروا حرب الخليج الأولى بأنها انعكاس للنزاع التاريخي بين العرب السنة والفرس الشيعة، فكيف نفسر حرب الخليج الثانية بين النظام (السني) في العراق، والأنظمة (السنية) في مجلس التعاون؟ ألا تبدو هذه الحرب ـ في جانب من جوانبها على الأقل ـ حرب السنة العرب ضد السنة العرب والتي كسرت ظهرهم جميعاً في «البوابة الشرقية» للوطن العربي؟!!

وأنا أعي وأقدر تماماً أن مثل هذا الطرح الواقعي الصريح الذي يحاول الوصول إلى تشخيص التعدديات العُصبوية العزبية في حقيقتها «العارية» يجفل منه كثير من العرب ـ مثقفين ومسؤولين ومواطنين ـ على إحساسهم المتحرج به، وذلك لأسباب قومية أو شعورية أو دينية، أو سياسية آنية؛ ويرتبط ذلك في أذهانهم على الفور بالمخططات والمؤامرات الأجنبية لتقسيم الوطن العربي، وهم غير ملومين في ذلك لأن هذه المخططات (والدراسات السائرة في ركابها) تهدف فعلاً إلى إبراز هذه التعدديات واستغلالها في تمزيق الصف العربي والإسلامي ما أمكنها ذلك. . . ولكن لهذا الاعتبار ذاته وردًّا عليه، فقد حان الوقت لدراساتنا القومية الهادفة والمخلصة أن تبادر إلى دراسة وفهم أمر هذه التعدديات المشرئبة التي أعاقت وتعيق التوجهات التوحيدية والوحدوية ـ وطنية أو قومية أو إسلامية ـ من أجل تشخيصها ومعالجتها من أجل الصالح العربي العام وبما ينتزع زمام المبادرة من يد مراكز الأبحاث والدراسات الغربية والإسرائيلية العاملة في الاتجاه المضاد[٥].

---

(٥) انظر إشارة كاتب هذا الفصل إلى ظاهرة تزايد التركيز الغربي والإسرائيلي على مسألة التعدديات الفسيفسائية في المنطقة العربية، وذلك في: الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، ص ٩٩.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد أظهرت التجارب العربية والإسلامية الأخيرة ـ من التجربة اللبنانية، إلى التجربة الصومالية، إلى التجربة الأفغانية، ومعها قابلية تجارب عربية أكبر لا تقل عنها خطورة من حيث احتمالات التشظي والانفلات ـ أن هذه التعدديات والعصائب قادرة على «الكشف» عن حقيقتها «العارية» والتحول إلى تنازع أهلي حقيقي على الطبيعة، في واقعنا الاجتماعي ـ السياسي، مهما رفعنا فوقها شعاراتنا القومية أو الدينية المثالية، ومهما حاذرنا طرحها والتحدث عنها، أو مهما واجهناها بمواعظ الوحدة الوطنية، أو القومية، أو الإسلامية.

فلا بد ـ إذن ـ مما ليس منه بد. لا بد من تسمية الأشياء بأسمائها، لتشخيص الأمر وعلاجه. ولعل انطلاقنا من واقع هذه التعدديات، وتفهّم آلياتها وتطويرها، سيكون عوناً لنا، بل لعله السبيل الأنجع، للوصول في آخر المطاف إلى ما نصبو إليه من مجتمع متآلف يستند بشكل صحي وعملي وواقعي إلى تعددياته الطبيعية، ويأخذ بيدها نحو التطور والتقدم والتغيير الحقيقي، بدل محاولة كبتها وكبحها وإنكارها، في ما لا طائل وراءه.

إذا أخذنا حالة الإثنيات القومية غير العربية في الوطن العربي (الأكراد ـ الأرمن ـ الزنوج في جنوب السودان) فإنه يمكن تفهم أسباب نزاعاتها القائمة (والمحتملة) مع السلطات والقوى الأهلية العربية في الدول والمجتمعات التي تتواجد فيها. فمن الواضح ـ مبدئياً ونظرياً في الأقل ـ أن الإشكالية في هذه الحالة تتعلق بتمايزات وتباينات قومية ـ لغوية ـ ثقافية في الدرجة الأولى (إضافةً، بطبيعة الحال، إلى عوامل ومتغيرات الصراع السياسي الداخلي والخارجي بحسب ظروف البلدان العربية المعنية وأوضاع الحكم والعلاقات السلطوية والأهلية في كل بلد منها).

ومسألة هذه الإثنيات القومية غير العربية لا بد من التعامل معها مبدئياً، قبل كل شيء، من زاوية الحقوق القومية المشروعة لكل جماعة إثنية من تلك الجماعات ونظائرها، إذا كان للعروبة أن تواصل تأكيد طابعها الإنساني المتسامح الذي انطلقت منه أصلاً في ظل الرسالة الإسلامية وقيمها السامية؛ وأية محاولة لإنكار هذا الحق القومي المبدئي لأية جماعة من هذه الجماعات من جانب الأطراف العربية (رسمية كانت أو أهلية) ومعالجة الإشكالية بوسائل القهر والكبت ونسبة الظاهرة كلها، ومن جذورها، إلى المؤامرات الدولية، لن تؤدي إلى حل المشكلة، بل ستزيدها تفاقماً، كما هو ملحوظ من استمرار مشكلات الأقليات القومية في الوطن العربي منذ

عقود، فضلاً عن وقوع مثل هذه التوجهات ضيّقة الأفق في شرك الشوفينية القومية المنغلقة التي لا تبعد كثيراً عن الشوفينية الصهيونية في إنكارها حقوق الشعب الفلسطيني (ووجوده إلى وقت قريب). وذلك موقف لا يليق لا بمنطلقات العروبة الأصلية والأساسية، ولا بالمستقبل الإنساني الإيجابي المنفتح الذي نتطلع إليه كعرب في التعايش مع شركاء المصير في وطننا العربي، من غير العرب، أياً كانت مغايرتهم عنا في اللغة والثقافة أو التكوين الإثني (السوسيولوجي التاريخي).

هذا من ناحية مبدئية. أما في ما يتعلق بالحلول السياسية العملية لهذه الحالات (كإدخال نظم الحكم الذاتي بصيغه المختلفة، وغير ذلك من حلول سياسية وإدارية)، فهذه مسألة تتقرر في كل بلد عربي بحسب ظروفه وأوضاعه، ونكتفي هنا بالتذكير أن توجّه العراق في السبعينيات لتطبيق نظام الحكم الذاتي في منطقته الكردية ـ بدايةً ـ كان توجهاً سليماً ومتقدماً ـ من الناحية المبدئية والنظرية ـ قياساً بالموقفين التركي والإيراني من المشكلة الكردية ذاتها، حيث ينكر البلدان المذكوران ـ وبخاصة تركيا ـ وجود أكراد أصلاً، باعتبارهم «أتراك الجبل»، ويواجَهون بعنف لا نظير له يستغرب صدوره في بلد «ديمقراطي» و «ليبرالي»، وفي ظل تجاهل غربي لا يقل غرابة عن هذا المسلك التركي، الذي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية.

غير أنه لا بد من الملاحظة أيضاً أن توجهات العراق بشأن منح الأكراد نظام الحكم الذاتي قد تعرضت إلى تشوهات خطيرة في التطبيق أضعفت كثيراً من قيمته المبدئية والنظرية، ربما بسبب مضاعفات الحربين الكبيرتين اللتين انجرّ إليهما هذا البلد، فضلاً عن طبيعة نظامه السياسي الذي لا يتوافق مع ظواهر التعددية، أياً كانت.

من ناحية أخرى، وفي الطرف الآخر من الوطن العربي، نجد أن مقاربات الملك الحسن الثاني ـ بالذات ـ للظاهرة البربرية (الأمازيغية) في المملكة المغربية تتصف بقدر مميز من المرونة والواقعية بما من شأنه أن يرسي قاعدة عملية للتعايش الإثني المتعدد في المغرب العربي الكبير، إذا ما تحولت هذه التوجهات المغربية إلى نموذج ملموس في الفضاء المغاربي بعامة. ولعل التأمل، بالمقابل، في عبارة ملفتة لإحدى الشخصيات البربرية في المغرب (المحجوبي أحرضان) ما يعكس هذا المناخ المعتدل المتبادل: «نحن نعتبر أن العربية لغتنا، كما أن الأمازيغية هي الأخرى لغة كل المغاربة. وبما أن العربية لغة الجميع، فيجب أن تكون الأمازيغية كذلك»[٦]. وهي

(٦) العربي، العدد ٤٥٥ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦)، ص ٧٧.

عبارة تلتقي في «منطقها» بموقف مبدئي أعلنه الملك الحسن الثاني حيال الثنائية اللغوية ـ الإثنية في المغرب.

وأياً كان الأمر، فإن مشكلة الأقليات من حيث هي مشكلة قائمة بذاتها سوف تتم معالجتها معالجة وافية في فصل آخر من هذا الكتاب، ولا يسعها نطاق هذا الفصل المعني بالبحث في عناصر التكوين المجتمعي العربي ذاته. غير أنني أوزدها في هذا السياق كمدخل ومثال مغاير لتصوري بشأن معالجة التعدديات العربية ذاتها التي تحتاج إلى طرح فكري مختلف تماماً، ونهج عملي آخر في مقاربتها ينطلق من طبيعة هذا الطرح الفكري الذي يقوم عليه أساساً هذا الفصل.

فإذا كان النظر في مشكلة الأقليات الإثنية في الوطن العربي ينبغي أن ينطلق من معايير التمايز القومي البيّن في هذه الحالة، والذي هو من حقنا كعرب، كما هو من حق تلك الجماعات غير العربية في الوقت ذاته، وبدون ازدواجية في المعايير (نشكو منها عندما تطبق لغير صالحنا)، فإن النظر إلى التمايزات الدينية والمذهبية بين العرب أنفسهم (مسلمون/مسيحيون... سنة/شيعة) ينبغي ألا يقف عند «ظاهر» هذه التمايزات الدينية والمذهبية في مستواها الإيديولوجي أو اللاهوتي أو الفقهي أو «الكلامي»، نسبةً إلى علم الكلام، بل ينبغي النظر إليها في جذورها المجتمعية ـ التاريخية، وبخاصة في علاقتها العضوية بسوسيولوجيا وتاريخ الجماعات التي اعتنقتها وبلورتها وتماهت معها في الظروف والأوضاع المعينة التي مرت وتمر بها.

٥ ـ الخلط بين المطلق والنسبي

وإذا كانت الرسالات السماوية في أصولها منبثقة ومستمدة من الوحي الإلهي القائم على الاعتقاد والإيمان الديني، فإن مختلف المذهبيات الدينية التي تفرعت عن الأديان في تطورها التاريخي البشري بعد توقف الوحي (سنة/ شيعة/ إباضية/ زيدية... أرثوذكس/ كاثوليك/ بروتستانت... الخ) هي نتاج بيئات مجتمعية ـ تاريخية لها ظروفها وأوضاعها المحددة في الزمان والمكان، وإن مذهبياتها على المستوى اللاهوتي أو الكلامي والفقهي جاءت تعبيراً ايديولجياً وبنية فوقية لواقعها في المجتمع والتاريخ (وعلينا التذكير هنا بأن المتفق عليه إسلامياً أن الشريعة هي من عند الله سبحانه، أما «الفقه» ـ المذهبي بخاصة ـ فهو من اجتهاد الإنسان لكونه قابلاً للخطأ والصواب؛ لا يختلف في ذلك جُلّ المسلمين وعلمائهم).

وبعبارة أخرى، فإذا كانت الأديان قد جاءت من السماء، فإن المذاهب قد ظهرت من الأرض ومن التاريخ والمجتمع، ولا مفر أمام المذهبيات الدينية العربية ـ على اختلافها ـ من مقاربة هذه الحقيقة التاريخية النسبية في نهاية الأمر والكف عن الصراع المذهبي على مستوى «المطلق»... مطلق الإيمان/ الكفر. إن الإيمان الديني هو المطلق، أما الرأي المذهبي فلا محمل له إلا النسبي... «نسبية» النظرة البشرية إلى «المطلق» في حدودها الممكنة: ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾[7]، إذ حتى لو كنا نتجادل بشأن «المطلق» فإن النظرة البشرية لكلٍ منا إلى هذا المطلق هي بالضرورة نظرة نسبية لا ترقى ـ دينياً أو علمياً ـ إلى مستوى المطلق على أي حال وبأية صفة. فالله سبحانه هو المطلق الوحيد في الكون وما فوق الكون بمقتضى الوحدانية، وما عداه من بشر وسائر المخلوقات والموجودات كائنات وظاهرات نسبية، محدودة، ومعرضة للتحول والفناء، لذا فإن إعطاء أي منها صفة المطلق أو صحته وصدقه أو امتداده اللانهائي هو شرك ظاهر بالمطلق الإلهي ذاته. وذلك ما يمكن أن يقع فيه الموقف المذهبي النسبي عندما يطرح ذاته مطلقاً.

هذه لمحة فكرية نعتقد أن فكرنا الديني مدعو إلى الاقتراب منها لتجاوز الخلط بين المطلق والنسبي، لا لمجرد الاعتبارات النظرية أو «الكلامية» الخالصة التي ذكرنا، ولكن لأن النزاعات الأهلية لا تستعر وتستفحل ـ ايديولوجياً ثم واقعياً ـ إلا عندما يتصور كل طرف أنه يمثل «الحقيقة المطلقة» وأن غيره يمثل الكفر أو التحريف المطلق. وذلك ما كان واضحاً منذ تكفير «الخوارج» لمن عداهم من المسلمين، وما نجم عن ذلك من مذابح ودماء وأحكام... إلى حرب التصفيات الجديدة بين المذاهب والفصائل الإسلامية في الوقت الحاضر (الحالة الباكستانية، والأفغانية، والجزائرية... الخ).

وإذا كانت مثل هذه النظرة ضرورية على المستوى الفكري والنظري ـ أي على مستوى الوعي ـ لتأصيل «نسبية» التعاطي بين مختلف المذاهب والأطراف، فإن النظرة التاريخية الواقعية لا تقل عنها أهمية في النظر إلى نشأة المذاهب والفرق في واقع التاريخ والمجتمع وبمغايرة عن «تأليه» هذه المذاهب لذاتها. والواقع أن الدعوة إلى إعادة كتابة التاريخ العربي ـ الإسلامي لن يكون لها من أثر ما لم تأخذ في حسبانها، بصورة أساسية، تسليط الضوء على الجذور السوسيولوجية ـ الاقتصادية ـ السياسية

(٧) القرآن الكريم، «سورة الإسراء،» الآية ٨٥.

لنشأة المذاهب والفِرَق في تاريخ الإسلام باستقلال عن تنظيراتها الايديولوجية المذهبية المطلقة والمغلقة، وهو ما يوفر البحث العلمي الحديث شواهد غنية عليه، إذا توفر لهذه الشواهد باحثون ومفكرون يدأبون على استيعابها واستقرائها ثم استنباط دلالاتها العامة.

وحسبما توصل إليه كاتب هذا البحث ـ في دراسة أخرى لم تنشر بعد ـ فإن ثمة من الشواهد التاريخية البحثية ما يبين أن جميع المذاهب الإسلامية قد خضعت نشأة كل مذهب منها وانتشاره الجغرافي والبشري لاعتبارات بيئية مجتمعية وحضارية محددة، وأن ذلك ما جعلها متمايزة من بعضها في كيفية استجابتها لمتطلبات بيئاتها المختلفة من ساحلية (الشافعية)، أو داخلية (الحنبلية)، أو زراعية (الإمامية)، أو جبلية (الزيدية والإباضية)... الخ، وذلك ما يتطلب دراسة قائمة بذاتها لهذه المقاربة السوسيولوجية للجغرافيا المذهبية في المنطقة العربية. نكتفي هنا بالإلماح إليها لاستحضار فكرة النشأة التاريخية ـ السوسيولوجية للمذاهب الدينية بعامة، وما يتطلبه ذلك من العرب المعاصرين من تحرر حيال سطوتها الايديولوجية ـ المذهبية الخالصة. وكان ابن خلدون قد أشار في مقدمته، منذ زمنه، الى أن المذهب المالكي المحافظ قد لاءم بلدان المغرب المحافظة لاعتبارات بيئية وحضارية[8]؛ بما يوحي أن مثل هذا «التمذهب» لا يتم لاعتبارات فقهية نظرية خالصة وإنما يخضع لاعتبارات التحضر والبيئة والإقليم (علماً أن ابن خلدون نفسه من علماء المذهب المالكي وقضاته، ولم يمنعه موقعه «الفقهي» أو الايديولوجي هذا، من التنبه إلى طبيعة القاعدة السوسيولوجية المولدة لهذه التغايرات الفقهية المذهبية).

ثانياً: الجذور والعوامل الموضوعية للنزاعات الأهلية العربية

١ ـ المربّع الايكولوجي

كما لاحظ المؤرخ جواد علي، فإن «البراري»[9] ـ أي الفراغات الصحراوية الهائلة والمقفرة ـ جزّأت المناطق الحضرية في المنطقة العربية بما حال بينها وبين

---

(٨) ابن خلدون، المقدمة.

(٩) جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ٩ ج (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٣)، ج ٧، ص ٦ ـ ٨.

تكوين مجتمع عمراني كثيف متواصل (كما حدث في الصين والهند على سبيل المقارنة)، وهذا قد أدى بدوره إلى عدم تثبيت وتواصل دولة وحكومة مركزية ثابتة في استمرارية تاريخية كالاستمرارية التي تحققت للدولة الصينية خلال آلاف عدة من السنين، حيث كانت هذه القطيعة المكانية في المنطقة العربية تتضافر مع قطيعة زمانية أخرى تتمثل في الاجتياحات الرعوية ـ العربية والأعجمية ـ لمناطق الحضارة والدولة؛ فتقطع استمراريتها وتعيدها إلى ما قبل مرحلة الحضارة والدولة[١٠]. ويصف عالم الاجتماع العربي د. علي الوردي تلك المناطق الحضرية المتباعدة بأنها بمثابة «جزر» منفصلة وسط بحر هائل من الرمال. هذه الحقيقة الجغرافية الأساسية تمثل العامل الموضوعي الأول في «تجزئة» المنطقة العربية على مستويات عدة: فقد قامت نتيجة لهذا العامل حضارات قديمة عدة متباينة في الشرق العربي، كالآشورية والبابلية والفينيقية والفرعونية والدلمونية (في البحرين التاريخية) واليمنية القديمة (التي لم تندمج بحضارة الشمال العربية إلا بعد الإسلام).

لم تستطع هذه الحضارات القديمة ودولها، التي أنشأتها عناصر سكانية مستقرة لا تمتلك قدرة الحراك المتصل عبر الصحراء، أن تتوحد في ما بينها أو توحد المنطقة التي ستصبح عربية في ما بعد، وإن طمح بعضها للقيام بمثل هذا الدور. وكان لا بد من انتظار الدور التاريخي لحركة القبائل العربية بشقيها الحضري والبدوي ـ قبل الإسلام جزئياً، وبعد الإسلام بصورة حاسمة ـ لتوحيد المنطقة روحياً وثقافياً ولغوياً ـ وسياسياً لبعض الوقت، وذلك بفضل الدعوة الإسلامية ـ معنوياً؛ وبما امتلكته مادّياً هذه القبائل بقياداتها الحضرية، وقواها البدوية/الحضارية، في وقت معاً، وتدجينها الجمل كوسيلة «لوجستية» حاسمة، من قدرة هائلة على «الحراك» التجاري والحربي والبشري (السكاني) والثقافي (القيمي) عبر صحارى المنطقة، وبين حضاراتها ومناطقها المأهولة، بما لم يتوافر لأي حضارة أو جماعة أو دولة في الشرق الأدنى القديم، وهو «حراك» تاريخي، مكثف، وطويل الأمد، وقد استمر لقرون بعد الإسلام، فأدى إلى تعريب ما نسميه «الوطن العربي» وإلى نشر الإسلام في ما وراء ذلك، وإن يكن نشر الإسلام قد اختلف عن التعريب الذي قام به العرب أنفسهم وبصفة مباشرة، حيث انتشر الإسلام في ما وراء المناطق المعربة بآلية مختلفة نسبياً،

---

(١٠) انظر: الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، ص ٣٧ ـ ٤٠. انظر أيضاً: محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام: مكونات الحالة المزمنة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥)، ص ٢١ ـ ٤٢.

بانتقاله أولاً من العرب إلى جماعة غير عربية اعتنقته، ثم تولت نشره إلى غيرها، حيث لم يصل تأثير ذلك «الحراك» العربي المكثف لأسباب موضوعية، وذلك ما قامت به الجماعات التركية والأفريقية في أطراف العالم الإسلامي، شرقاً وغرباً (آسيا وأوروبا)، وجنوباً (افريقيا)[11].

وما تجدر ملاحظته موضوعياً، بهذا الصدد، أن التعريب شمل في الأغلب الأراضي المنبسطة غير العربية أصلاً (خارج الجزيرة العربية) حيث استطاع الجمل العربي أن يصل، وذلك ما يفسر ملاحظة ابن خلدون: «العرب لا يتغلبون إلا على البسائط»[12]، حيث وصلوا بعيداً إلى موريتانيا المنبسطة، لكنهم وقفوا قريباً عند مرتفعات كردستان والأناضول. فهذه الهضاب المرتفعة (الأناضول، فارس، آسيا الوسطى) لم تتعرب، وإن انتقل إليها الإسلام إما بواسطة عناصر عربية مرابطة غير كثيفة العدد ـ كما في فارس التي أسلمت ولم تتعرب ـ أو بواسطة جماعات غير عربية، وبخاصة الترك الذين ساعدهم حراكهم القبلي بواسطة الجمل البخاري ذي السنامين، القادر على صعود الهضاب والمرتفعات، على الانتشار في هضبة الأناضول والتمكن بالتالي من فتح القسطنطينية، وهو حلم عربي لم يتحقق، وظل ينتظر لقرون القدرة التركية على اختراق الهضبات المرتفعة، حيث لم يستطع العرب لأسباب لوجستية، أهمها عجز الجمل العربي عن صعود الهضاب والدفع بأعداد كثيفة براً إلى عاصمة بيزنطة، واكتفوا بالمحاولات البحرية التي لم تفلح[13]. وهذا ما يعيدنا إلى تأمل عبارة ابن خلدون الحصيفة من جديد، وهي أن العرب لا يتغلبون إلا على البسائط...

غير أن هذا الانتشار العربي ـ التعريبي ذاته، على امتداد ما صار يعرف بالوطن العربي الكبير، قد عاد فخضع لآليات التجزئة المادية الطبيعية، والمجتمعية السوسيولوجية التي تميزت بها هذه المنطقة.

فما إن تحول العرب إلى مجتمعات مستقرة في المناطق المتحضرة، وفقدوا قدرة الحراك المكثف الحر، والعابر للبراري دورياً، حتى بدأوا مع مرور الزمن يتأثرون

---

(11) انظر: محمد جابر الأنصاري، «القومية والقطرية من التضاد إلى التكامل،» (محاضرة ألقيت ضمن محاضرات المهرجان الثقافي لمكتبة الأسد، دمشق، بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦).

(12) ابن خلدون، **المقدمة**.

(13) علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ج ٧، ص ٦ ـ ٨.

بمؤثرات الحضارات القديمة ومجتمعاتها المتباعدة، وأخذت كل جماعة منهم، عراقية التوطن أكانت، أم سورية، أم مصرية، تتأثر بخصائص الإقليم الذي استوطنته، وهي ظاهرة إقليمية لم تقتصر على مناطق الحضارة القديمة، في الشرق الأدنى، خارج الجزيرة العربية، بل نجد أن الجزيرة العربية نفسها، وبفعل الفراغات الصحراوية الشاسعة في جوفها من الدهناء إلى الربع الخالي، قد انقسمت منذ القدم إلى أقاليم متميزة، ما زالت تمثل وحدات متباينة إلى اليوم، سياسياً أو مجتمعياً، كإقليم اليمن، وعمان، ونجد، والحجاز، والبحرين، مثلما هو الحال خارج الجزيرة بين العراق والشام ومصر، والمغرب، المنقسم بدوره إلى أقاليمه وأقطاره المعروفة.

أضف إلى هذا العامل الطبيعي الجغرافي، قابلية التجزؤ العشائري داخل الوحدة القبلية أو البنية القبلية ذاتها، بظهور الأفخاذ والفروع والفصائل التي تتفرع عبر الأجيال بين الأخوة وأبناء العمومة[١٤]... الخ، بعوامل المنافسة والمصالح المتضاربة وعدم استمرارية مجتمع دولة ثابتة يوحد ويصهر، كما حدث في مناطق الحضارات القديمة في آسيا (الصين، الهند)، وهذه التفرعات الأهلية القبيلية سرعان ما تتوزعها وتتقاسمها المناطق والأقاليم العربية المتباعدة بدورها، وتضطرها ضرورات البحث عن مصادر المياه والغذاء إلى الانتشار عبر البوادي والواحات والحواضر، فتغدو على المدى الطويل وحدات وبُنى مجتمعية قائمة بذاتها، بحسب تكيّفها الإقليمي القطري من ناحية، وتكيفها الإيكولوجي من ناحية أخرى، في إحدى **البيئات الأربع المثلة للمربع الايكولوجي العربي** بتكويناته السوسيولوجية والايديولوجية (المذهبية) المتغايرة، وهي بيئات: أ ـ الحاضرة/المدينة، ب ـ الريف المنبسط، ج ـ الريف الجبلي، د ـ البادية. ويلاحظ أن هذه البيئات الأربع، كما تتمايز بصفة عامة في نمط الإنتاج والمعيشة، فإنها تتمايز بصورة متوازية في طبيعة الايديولوجيا المذهبية في الوقت ذاته (بخاصة في المشرق العربي):

أ ـ فالمدينة: تجارية ـ سنية (وفي الأغلب شافعية على امتداد السواحل).

ب ـ والريف المنبسط زراعي ـ شيعي، أو متأثر بالطرق الصوفية إن كان سنياً (ليميز ذاته ايديولوجياً عن السنية الفقهية في المدينة!)، أي أن الريف السهلي قد ميز نفسه إما شيعياً أو صوفياً، وكلا التمايزين تحفظت حيالهما النزعة الفقهية السنية في المدينة.

---

(١٤) الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب وموقف الإسلام: مكونات الحالة المزمنة، ص ٧٥ ـ ٨٧.

ج ـ أما الريف الجبلي فيضم، في الأغلب، عشائر فلاحية ولكنها مقاتلة، وتعتنق بالتالي مذهباً مقاتلاً رافضاً (الإباضية في جبال عمان وشمال افريقيا، الزيدية في جبال اليمن، الدرزية والعلوية في جبال لبنان وسوريا. . . الخ).

د ـ أما البادية فتحتفظ بنمطها الرعوي الترحلي التقليدي وتعتنق في الأغلب الحنبلية كلما أوغلت في الداخل الصحراوي، بما يتناسب مع قيمها التطهرية المترفعة عن «ترف» المدينة غير الفاضلة. كما يلاحظ، من ناحية أخرى، أن شدة التوتر المذهبي بين الحنبلية والشيعية ـ فقهياً وكلامياً ـ على وجه الخصوص، يوازيه في البنية التحتية للجماعتين الصراع المزمن بين البادية والريف، أي بين الراعي البدوي (الحنبلي) الذي يغزو القرى، والمزارع الريفي (الجعفري) الذي يزرعها ويقطنها، حيث نجد أن المغايرة المذهبية ما هي إلا انعكاس في الغالب لمغايرة سوسيولوجية ـ معيشية ـ اقتصادية أقدم جذوراً[١٥].

إضافةً إلى هذه العوامل، فإن التوزع الجغرافي الشاسع للوطن العربي عبر قارات قد جعل بعض الأقاليم العربية أكثر تفاعلاً مع قوى الجوار الأجنبية وتأثراً بها، حيث ما زال العراق أكثر تفاعلاً وانفعالاً بإيران وتركيا، منه بمصر أو الجزائر أو اليمن. وعندما تنداح هذه الدائرة على المدى العالمي، نجد أن القوى الكبرى عبر التاريخ وإلى الآن تستطيع النفاذ إلى قلب المنطقة العربية واختراقها من موقع عربي إقليمي أو آخر (حلف بغداد ضد مصر، حلف الخليج بمواجهة العراق. . . الخ). وهي ظاهرة إذا كانت تتخذ في عصرنا الحديث شكل الهيمنة، فإنها في الماضي كانت تتخذ شكل الاجتياح البشري الشامل (التتار، المغول. . .).

٢ ـ نزاعات في تاريخنا

على هذه المحاور من التمايزات والانتماءات الجغرافية ـ التاريخية ـ السوسيولوجية التي عرضنا لها، وهي أساساً ثلاثة:

أ ـ التمايز والانتماء الإقليمي ـ القطري.

ب ـ التمايز والانتماء القبلي والعشائري (داخل القبيلة الواحدة وضمن المجتمع الواحد).

---

(١٥) انظر تحليلاً أكثر إسهاباً لظاهرة «المربع الإيكولوجي العربي» في: الأنصاري، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي.

ج ـ التمايز والانتماء البيئي ـ المحلي المذهبي (المدينة، الريف. . . الخ).

على هذه المحاور، وفي تداخل وتقاطع بينها، شهد التاريخ العربي ـ الإسلامي (علينا أن نعترف!) سلسلة طويلة من «النزاعات الأهلية» ـ وذلك قبل أن تتدخل القوى الاستعمارية أو المخابرات الأجنبية لتؤججها أو لتختلقها كما يذهب عادة الخطاب العربي السائد ـ (وإن كان محقاً في بعض الحالات في العصر الحديث).

ومع أن باحثاً عربياً مدققاً، كالدكتور محمود عبد الفضيل، قد انطلق من تحليل مغاير، فقد توصل من موقعه إلى ما يماثل هذه التمايزات الثلاثة في النسيج المجتمعي العربي بعامة، مضيفاً إليها الانتساب إلى المهنة أو الحرفة التي تتداخل في تقديرنا مع التمايز البيئي ـ المحلي[١٦].

فمن وجهة التمايز العشائري كانت النزاعات الأهلية بين الفروع والفصائل القرشية على السلطة أساس «الفتنة الكبرى» وما تلاها من حروب أهلية في صدر الإسلام، حتى خيف أن تفني قريش ذاتها (كما تعبر عن ذلك قصيدة مشهورة للشاعر القرشي عبد الله بن قيس الرقيات).

كما كان النزاع الأهلي داخل البيت الأموي من أهم أسباب سقوط الدولة الأموية التي كانت أقصر عمراً ـ قياساً بأعمار الدول الأخرى ـ على رغم ما حققته من إنجازات تنظيمية وفتوحات استراتيجية مهمة.

وأدى التنازع الأهلي بين الأمين والمأمون إلى سيطرة الترك ـ في عصر المعتصم ـ على مقدرات الدولة العباسية وإنهاء سلطتها الحقيقية، وذلك بعد حوالى تسعين سنة من قيامها (بين ١٣٢ و٢٢٠ هـ) بما لا يزيد على العمر القصير للدولة الأموية.

وكان هذا النزاع الأهلي القبلي ـ العشائري داخل قريش، وبين قريش والقبائل المنافسة الأخرى في الوقت ذاته، يؤسس من ناحية أخرى للتمايزات والمنازعات المذهبية، حيث أدى النزاع الأموي ـ الهاشمي إلى النزاع الأوسع في تاريخ الإسلام بين السنة والشيعة، كما أن «خروج» قبائل شرق الجزيرة على السلطة القرشية كان في أساس تبلور مذهب «الخوارج» ضد السنة والشيعة على السواء (الذين كانوا خلف

---

(١٦) عبد الفضيل، **التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥**، ص ٢١. وهو كتاب مهم في موضوعه ويستند إلى مصادر أساسية في جوانب بحثه، إضافةً إلى ما يضفيه عليها من تحليل ونقد.

قيادات قرشية متنازعة). وهكذا نجد أن كل مذهب ديني من مذاهب الإسلام له جذوره وأصوله القبلية أو العشائرية (سنة/أمويون... شيعة/هاشميون... خوارج/قبائل خارجة على قريش... الخ).

هذا بينما تقاطع عامل التمايز والتنافس الإقليمي (السياسي ـ المصالحي) بين عرب كل من العراق، والشام، واليمن، ومصر مع المنازعات القبلية والمذهبية، فانقسمت القبائل ذاتها بين معسكر العراق العلوي والشام الأموي في حروب الجمل وصفين، ثم طوال العصرين الأموي والعباسي، وكان لعرب مصر دور كبير في اغتيال الخليفة عثمان، وكان انحياز اليمنيين لمعسكر الإمام علي واضحاً... الخ[١٧].

٣ ـ النزاعات تنتج ذاتها

يضيق بعضهم بمثل هذه الإحالات السوسيولوجية ـ التاريخية. ولكن طالما أن هذا التاريخ ما زال حياً وماثلاً فمن غير الحكمة التغافل عنها. وأياً كان الأمر، فلكي تكون قارئاً سياسياً جيداً، عليك أن تكون أولاً قارئاً تاريخياً جيداً، وهي مقولة لا تصدق في أي مكان من العالم كما تصدق في المنطقة العربية. فمثل هذه العودة إلى جذور النزاعات الأهلية العربية وتاريخها لا تمثل في تقديرنا اهتماماً بحثياً أكاديمياً منفصلاً عن الواقع العربي المعاصر، لأن هذه النزاعات، كما أثبتت تجارب الصراعات العربية في العقود الأخيرة، ما زالت «تعيد إنتاج» ذاتها بأشكال مختلفة، وأحياناً بأشكال متماثلة متكررة، سواء في الصراع القطري على الصعيد القومي (صراع مصر محمد علي مع الدولة السعودية الأولى ـ صراع العراق الهاشمي مع كل من مصر وسوريا والسعودية ـ صراع مصر الناصرية ضد كل من العراق الهاشمي والبعثي، ومع السعودية ـ وأخيراً صراع العراق البعثي ضد سوريا البعثية... الخ)، أو في الصراع ما دون القطري وما دون الوطني الذي أصبح اليوم سمة المرحلة الراهنة بين القبائل والطوائف والمذاهب، سواء عند انحسار السلطة المركزية أو تحلّلها، (العراق ـ الصومال) أو حتى عندما تسنح لها فرصة التعددية الديمقراطية في

(١٧) حول المؤثرات القبلية قديماً، انظر: فاطمة جمعة، **الاتجاهات الحزبية في الإسلام: منذ عهد الرسول حتى عصر بني أمية** (بيروت: دار الفكر العربي، ١٩٩٣)، ص ٣٧ ـ ٤٤. وفي العودة إلى المفهوم القبلي حديثاً انظر: محمد صبح، **مفهوم القبيلة في النظرية العالمية الثالثة** (طرابلس الغرب: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، [د. ت.]).

ظل الدولة القائمة (اليمن ـ موريتانيا ـ الكويت ـ لبنان) بحيث صار الخطر على التوجهات الديمقراطية في الوطن العربي آتياً من مثل هذه التعدديات الأهلية المتفلتة والمشرئبة للتنازع، بقدر ما هو آتٍ من سلطوية الأنظمة والحكومات القائمة، بل إن تلك (العصائب) صارت تعطي المبرر والحجة لهذه (السلطات) من أجل قطع الطريق على النمو الديمقراطي العربي.

حان الوقت لتسليط الضوء كاملاً ـ ومن وجهة عربية مخلصة وملتزمة قومياً ـ على هذه التعدديات وجذور التنازع في حقيقتها «العارية»، وعدم التخوف أو التحرج من تشخيصها صراحة، ومعالجتها واقعياً، لأنها ذاتها صارت لا «تخجل» من التعبير عن وجودها ونزعاتها ونزاعاتها، فأصبح التستر عليها ـ تحت أي شعار ولأي اعتبار ـ هرباً من مواجهة الواقع العربي، وعجزاً فكرياً وعملياً عن التعاطي مع معطياته.

وكون هذه القوى «أهلية» ومعارضة في بعض الأحيان للسلطة (قبل أن تصل إليها) لا يعني التودد إليها والمسح على أكتافها، باعتبارها من «الشعب» ومن «الجماهير».

لا بد من تجاوز الخطاب السائد والمبني على عقلية «هجاء» السلطات و «مدح» المعارضات أياً كانت درجة تخلّفها وظلاميتها، واستبدال ذلك بخطاب علمي ونقدي منسجم مع ذاته يسمي الأشياء بأسمائها الحقيقية على امتداد الخريطة المجتمعية ـ السياسية، في قمة الهرم السياسي أو في قاعدته على السواء، إذا كنا لا نريد أن نفاجأ بعد الآن بأنظمة «شعبية» تعيد الشعب إلى سجون حكامه السابقين، بسطوة أشد بطشاً، وتخلفاً، وبإيديولوجيا أكثر إحكاماً (وثمة نظائر عربية كثيرة في صفوف «المعارضات» العربية لحركة طالبان الأفغانية).

ولا بد أيضاً من جهد معرفي بحثي دؤوب لرد مذهبيات وعصبيات التنازع إلى جذورها الحقيقية، السوسيولوجية، التاريخية، البشرية، ونزع غشاوة القداسة المطلقة عن أبصار الذين ولدوا عليها ـ دون اختيارهم ـ فتغذوا بها في بُناهم العصبوية المغلقة، فصارت هوية وانتماء لهم في زمن انهيار الهويات والانتماءات الحضارية الكبرى، وصار لديهم التنازع والتجادل المذهبي بمثابة تصادم المطلق بالمطلق، والحق بالباطل.

وإذا كان الحل الطبيعي والإنساني المتقدم هو تشارك هذه البنى في إطار مجتمع مدني ـ وطني مشترك، تذوب في نسيجه الموحد بالتدرّج والتطور، فإن الفكر العربي

المهتم ببلورة مفاهيم المجتمع المدني مطالب بأن يمتلك معايير منهجية ونظرية شديدة الوضوح تميز بين مستويات المجتمع المدني الحقيقي المنشود وتجلياته، في كيفية استيعابه لهذه «البُنى» الأهلية من أجل تفتيحها وتقريبها ودمجها، وبين التجليات المعاكسة والمضادة التي تعيد إفرازها هذه البُنى الأهلية في ارتدادها على المجتمع المدني وعلى كيان الدولة الوطنية للعودة إلى ما قبل المجتمع الحديث بالإحياء المتعمد والمبرمج لعصبياتها القديمة. فالمجتمع المدني الصحيح، إذا كان يمارس وجوده واستقلاله بالتمايز الوظيفي والقانوني من مؤسسات الدولة الرسمية، فإنه لا بد من أن يتميز بالدرجة ذاتها من التعدديات العصبوية «الأهلية» التي يمكن أن تدمر نسيجه في الصميم[١٨]. ومن تجربة عربية راهنة، فقد أثبت المجتمع المدني ـ الوطني في البحرين، والذي يستند إلى قاعدة سوسيولوجية مدينية مشتركة بين الطوائف تمثل الثقل الرئيسي في التكوين المجتمعي العام، مدى قدرته على امتصاص النزعات العصبوية التقليدية المتضادة واحتوائها، سواء كانت مذهبية أو عشائرية؛ وذلك في بوتقته الوطنية ذات الثقل المديني ـ المدني.

وإذا كانت بعض المجتمعات الأهلية في تجارب بعض الأمم الأخرى قد رفدت بناء المجتمع المدني الحديث، بحكم تكوينها المتقدم، فإن ذلك لا يعني أن أية «بُنية» أهلية، بغضّ النظر عن طبيعتها التاريخية، هي لبنة إيجابية في بناء المجتمع المدني الحديث. لا بد من معيار منهجي وفكري يحدد أين يلتقي «الأهلي» بـ «المدني» في البناء العربي المعاصر، وأين يتعارض معه وينقضه. ويكاد لا يخلو أي مجتمع عربي من بُنى أهلية تقليدية تمثل نزعاتها العصبوية نقضاً جوهرياً لمبادئ المجتمع الوطني والمدني الحديث وأسسه، سواء تذرعت بمنطق الطائفة أو بمنطق القبيلة.

إن معارضة الفكر العربي المشروعة لـ «سلطوية» الدولة الوطنية القائمة ولقمعية أنظمتها يجب ألا تضعه بشكل آلي مع العصبيات الأهلية المتخلفة، لا لشيء إلا لأنها تعارض السلطة. فمثل هذه العصبيات لن تؤسس إلا لسلطة أشد فتكاً، هذا إذا استطاعت الحفاظ على وحدة الدولة الراهنة والبقاء في «ائتلاف» دولوي قادر على «الاستمرار مع العصبيات النقيضة الأخرى، وهو أمر بعيد الاحتمال، بل يبدو

---

(١٨) يمثل الكتاب الذي أصدره مركز دراسات الوحدة العربية حول المجتمع المدني مرجعاً من أوفى المراجع العربية في موضوعه، ويمكن الرجوع إليه في استجلاء العديد من مفاهيم المجتمع المدني والمجتمعات الأهلية. انظر: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها** مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٢).

مستحيلاً، في ضوء التجارب المماثلة في المنطقة العربية والإسلامية.

من ناحية أخرى، فإن أية سلطة عربية تمسك بالدولة وتهيمن على المجتمع المدني، ثم لا تتصرف كسلطة وطنية للجميع بلا استثناء، بغض النظر عن جذورها وجذورهم التاريخية القديمة، فإنما تعمل في الواقع على تحويل نفسها إلى عصبية أخرى بين البُنى العصبوية القائمة ـ لا حَكَماً بينها ـ فتفقد بالتالي دورها المدني والوطني الجامع للشمل، وتحرّض العصبيات الأخرى، ضمناً، على الحلول محلها في صراع مفتوح بين جميع العصبيات من حاكمة ومحكومة، أي أنها تختزل نفسها من قيادة للوطن والدولة إلى «فصيل» يتنازع مع العصائب الأخرى ويحرضها على الانقضاض عليه، وذلك ما يتهدّد في الواقع عدداً غير قليل من الأنظمة العربية ما لم ترتفع إلى مستوى قيادتها للمشروع الوطني المشترك ودولته الحديثة، وتتجاوز الجذور التاريخية ـ العُصبوية لنشأتها الخاصة.

هكذا فإن المسؤولية مضاعفة ومشتركة بين جميع القوى السياسية العربية ـ رسمية وأهلية ـ لتجاوز جذورها العصبوية التاريخية القديمة (التي تتحكم في مسلك السلطات والمعارضات في التكوين العربي، على السواء)، من أجل الخروج المشترك للدولة العربية، وللمجتمع المدني، من دوامة المنازعات الأهلية، سواء على الصعيد الوطني الداخلي أو على الصعيد القومي العام.

إن معالجة النزاعات العربية الأهلية وتجاوزها وحلها تبدأ من التحليل المعرفي ـ النقدي للبُنى العصبوية المترسبة والمنبعثة، سواء كانت هذه البُنى محكومة أو حاكمة، رسمية أو شعبية، في الحكم أو في المعارضة.

وعلينا أن ندرك أن النزاعات الأهلية العربية على المستوى القُطري تبدأ، في كثير من الأحيان، من التنازع الأهلي داخل القطر العربي الواحد، حيث يتم «الهرب» منها إلى افتعال الصراع مع الأقطار المجاورة، أو تنتقل بؤرة التوتر عن طريق العدوى. فالأوطان التي لا تنعم بالسلم الأهلي في داخلها لا تستطيع أن تمارس السلم القومي مع «الأشقاء» أو السلم الإقليمي مع الجيران. ومن المحال تصور «وطن» في تنازع مع ذاته يستطيع التعايش بسلام مع غيره.

من هنا، فأي محاولة لتحقيق التقارب القومي (أو التضامن العربي) لا تبدأ بالمنطلق الطبيعي الذي لم يعد ممكناً تجاهله أو القفز عليه، لأية أسباب ايديولوجية، وهو المنطلق الوطني الصريح والواضح، لن تحقق ما تهدف إليه.

ويبدو الفكر القومي (المشرقي بالذات) الأكثر إعاقةً وقصوراً بهذا الشأن، حيث نشأ في مواجهة مخطط سايكس ـ بيكو التقسيمي في الهلال الخصيب، فسيطر عليه هاجس هذا المخطط، ولم يتمكن في غمار هذه المواجهة غير المتكافئة من رؤية العوامل والظواهر الموضوعية للوطنيات والأوطان العربية إلا من زاوية تلك المؤامرة التي لم يعد ممكناً اختزال «كل» ظواهر التجزئة العربية من خلالها.

من هنا بدت الظاهرة الوطنية في الوعي العربي الحديث، وكأنها «إثم» قومي و «خطيئة قومية أولى» لا يمكن العربي أن يقاربها ويعايشها إلا وهو «متلبس» بنوع من الجرم، على الرغم من أن الواقع الوطني اليومي المعاش لكل عربي ـ أياً كان وطنه وظروف نشأته ـ هو منطلقه الوحيد ومنفذه الوحيد لكل تعاطٍ آخر، قومياً أكان أم إقليمياً أم دولياً، وبغضّ النظر عن مدى شعوره الذاتي تجاه مشروعية أو شرعية ذلك الواقع الوطني من زاوية «الطوبى» القومية أو الدينية.

ويتجلى هذا الخط المفهومي في الفكر القومي المشرقي تجاه البعد الوطني وحقيقته، إذا قارنّا موقفه بموقف الفكر المغاربي الوحدوي الذي يصبو إلى وحدة المغرب العربي الكبير، دون أن يقف من الحقيقة الوطنية لدول المغرب موقف التأثيم أو الإدانة ـ أياً كانت ظروف نشأتها ـ معتبراً البناء الوطني لبنة في طريق البناء القومي[19].

٤ ـ الأرضية الوطنية

إن العرب اليوم ـ واقعياً وموضوعياً ـ هم حاصل جمع أوطانهم المتحددة القائمة، بظروفها، بمعطياتها، بقوتها، بضعفها، بإيجابياتها، بسلبياتها... لا أكثر ولا أقل، فليس ثمة وجود لهم خارج هذه الأوطان أو فوق هذه الأوطان... على الأقل في الحسابات العالمية إن لم يكن في التمنيات الذاتية... وما لم يبدأوا بحاصل الجمع الوطني هذا، رقماً رقماً، فلن يحققوا موقعاً لهم في هذا العالم الذي لا يتعامل إلا مع الحقائق والوقائع، قبل المشاعر والتمنيات[20].

---

(١٩) انظر في هذا الصدد: محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٢٠) من الجدير بالملاحظة أن «الواقع الوطني» قد فرض حضوره مؤخراً على أنماط من الفكر العربي بدت حتى وقت قريب أشد تمسكاً بالطرح القومي ونقضاً للتوجه القطري. فبينما كان محمد عابد الجابري يؤكد قبل سنوات «أن تحقيق الوحدة عملية تمر ولا بد عبر عملية تحقيق نفي الدولة للقطرية العربية» (محمد عابد الجابري، =

لقد حانت ساعة مواجهة الحقيقة الوطنية واستجلائها وبنائها، ثم البناء عليها. . . من أجل الغد (القومي) العربي المشترك. وليس ثمة طريق آخر. . . لا عبر كابول (للجهاد الإسلامي) ولا عبر الكويت (للتوحيد القومي)!!

ونحن نزعم أن الدولة الوطنية العربية الراهنة ومنذ أن ظهرت نماذجها في العصر الحديث، وسواء كانت نشوءاً طبيعياً تاريخياً أو واقعاً سياسياً أوجدته الظروف الدولية والعوامل الخارجية. . . نزعم أن هذه الدولة الوطنية هي **أول تجربة حقيقية للعرب في الدولة، وفي الوحدة**، وفي ممارسة المجتمع السياسي المنتظم القائم على أساس المواطنية الواحدة بلا تمييز أو تفريق، وإن يكن من حيث المبدأ الدستوري المعلن بانتظار اكتمال تحققه في التطبيق[٢١].

إنها أول تجربة للعرب في الدولة منذ قرون، بمعنى أنها حلت في كل قطر عربي محل حالة اللادولة أو الخضوع المموّه للسلطة الامبراطورية العثمانية، كما غطت في بعض الحالات مساحات شاسعة من الأرض العربية كانت قبلها قفراً يباباً مفتوحاً للقبائل الرحل ومراعيها. إن هذه المساحات العربية وما عليها من وجود بشري تمارس لأول مرة في تاريخها على الإطلاق تجربة الدولة، حتى بمعناها التاريخي التقليدي لضبط الأمن، وإخضاع التعدديات لسلطة مركزية، بعد أن كانت تشهد «حرب الكل على الكل»[٢٢]. فلا يتعجلنّ عربي على تطوره السياسي وتقدمه السياسي بما لا يتفق مع واقعه التاريخي. وليسمح لمعطياته القائمة بالاكتمال والنضج دون أن يقسو على نفسه بالإحباط وسوء الظن بالذات أو بالآخرين. المهم أن يعرف أية حلقة من سلسلة التطور يمسك بها ليواصل المسيرة على نهج واضح وبرؤية واقعية.

= **إشكاليات الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩))؛ نجده يصل خلال فترة قصيرة إلى عكس ذلك بتأكيد أن «الدولة القطرية . . . لم يعد من الممكن القفز عليها حتى على صعيد الحلم. إذن فكل تفكير في الوحدة العربية . . . لا ينطلق من واقع الدولة القطرية العربية الراهنة هو تفكير ينتمي إلى مرحلة مضت وانتهت» (محمد عابد الجابري، **وجهة نظر: نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٠٦).

وانظر أيضاً في هذا الصدد، في علاقة الوطني بالقومي من زاوية إعادة النظر الفكرية، كتابات كل من الكاتب السوري عماد فوزي شعيبي والكاتب السعودي تركي الحمد.

(٢١) الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**، ص ٩٨ ـ ١٠٣.

(٢٢) تركي الحمد، «توحيد الجزيرة العربية: دور الايديولوجية والتنظيم في تحطيم البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية المعيقة للوحدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٩، العدد ٩٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٣١.

وقد يبدو من المغالطة قولنا إن الدولة الوطنية العربية هي أيضاً أول تجربة للعرب في «الوحدة»، وهي الكيان الذي اعتبره الفكر القومي المشرقي أصل البلاء في التجزئة!

وفي رأينا المتواضع أن هذه الدولة الوطنية العربية هي فعلاً أول تجربة للعرب في الوحدة المجتمعية الحقيقية، بمعنى أن كل دولة وطنية في الوطن العربي اليوم تضم في إطارها وبوتقتها المؤسسية والدستورية والاقتصادية والإدارية والتعليمية مجموعة من البُنى التقليدية، بأنواعها، تعمل بالتدريج على استيعابها وصهرها في الكيان الوطني الواحد، وهي مهمة تاريخية تتطلب الوقت والصبر وحسن التدبير. إن هذه خطوة تقدمية نوعية ومهمة جداً في سبيل انسجام النسيج المجتمعي العربي في كل قطر عربي، والذي على أساسه يقوم المجتمع المدني وتتقدم الدولة الحديثة. وما لم تتمكن وتُمكّن الدولة الوطنية الحديثة ـ سلطةً ومواطنين ومعارضين ـ من إنجاز هذه المهمة التاريخية، فإننا سنعود إلى بُنانا التقليدية الصغيرة، تلك العصائب التي لا تستحكم بها دولة، ولن نؤخر فحسب حلم الدولة القومية، بل سنخسر أيضاً رهان الدولة الوطنية. . . التي من خلال اكتمالها وإنضاجها والتصالح المشروع معها سنوفر اللبنات الصحية المعافاة لإقامة الكيان القومي الكبير عندما تأتي ساعته. وإذا كان العصر قد تجاوز الأسلوب البسماركي المتوسل بالحديد والنار لتحقيق الوحدة القومية، كما ألمحنا، فإن هذا العصر يطرح أمامنا خياراً أكثر إغراءً وجاذبية. إنه خيار الكيانات الوطنية الأوروبية التي اكتملت ونضجت فأخذت تعمل طوعاً لا كرهاً على بناء وحدتها الأوروبية: فرنسا إلى جانب البرتغال، وألمانيا إلى جانب لكسمبورغ، دون قسرٍ للفرع كي ينضم إلى الأصل ولا قسرٍ لهذه الطائفة أو الأقلية أو تلك لتترك دينها، أو مذهبها، أو لغتها.

لقد ظل «الوطني» في الحياة العربية، على صلته الوثيقة بواقع المواطن العربي في كل قطر، وعلى رغم كونه «الحلقة التاريخية» الطبيعية والعملية الملائمة لدفع عجلة التقدم العربي ولبناء المجتمع الحديث القابل للتطور على المدى الطويل إلى بُنية أرحب مدى، ظل «الوطني» إما مشدوداً باقتسار **إلى ما فوقه**. . . إلى «القومي» أو «الأممي» المادي، ثم الديني، مع إنكاره وإدانته وتأثيمه، وإما مهدداً **بما دونه**. . . بمكوناته العصبوية التاريخية التي كان يفترض، تاريخياً، أن ينطلق المشروع الوطني لاستيعابها والتقريب بينها وإتاحة مجال العيش والتعايش المتكافئ لها على أساس المجتمع المدني ودولته الحديثة القائمة على أساس المواطنية الشاملة وتساوي الجميع، أمام القانون،

في الحقوق والواجبات.

إن تنامي الوعي العربي في الآونة الأخيرة ـ فكراً وسياسة ومجتمعاً وحركات ـ بضرورة إحياء المشروع الوطني وصيانته والعودة لاستئناف مسيرته، باعتباره الحلقة المناسبة في سلسلة التطور العربي، من أجل وقف التشظي والتشرذم العربي إلى إثنيات وطوائف وقبائل، لدليل على أن التجارب المرة قد علّمت العرب قيمة مشروعهم الوطني في كل قطر من أقطارهم من أجل العودة إلى بنائه، ثم البناء عليه كمنظومة مشتركة[٢٣].

لقد حان الوقت لوقوف العربي على السطح الطبيعي والعملي والواقعي لوجوده في هذا العالم، وهو سطح الأرضية الوطنية، القابلة وحدها عملياً، قبل كل شيء، للتطوير والبناء، مقارنة بمختلف الخيارات والاحتمالات الايديولوجية والمستقبلية الأخرى. ويكفي أن نلاحظ أن أي انتعاش قومي للتضامن العربي في لحظة من اللحظات لا يتحقق إلا بائتلاف الوحدات الوطنية العربية في تلك اللحظة.

وإذا كان التنازع القطري قد أقلق القوميين والوحدويين العرب كثيراً، فإن عليهم أن يوجهوا اهتمامهم إلى جذوره الأكثر عمقاً في التنازع الأهلي الوطني، حيث لا يمكن تصور إمكانية تحقق الوحدة القومية بين أية أقطار لم تتحقق وحدتها الوطنية، ولم ينضج مشروعها الوطني بصورة طبيعية دون حرق للمراحل التي لن يحترق، في نهاية المطاف، إلا من يحاول حرقها!

ذلك أن أي حل للنزاعات الأهلية العربية لا يبدأ بالحل الوطني، أي بالشروع في تحقيق صيغة التآلف والتعايش المشترك في مشروع الوطن الواحد بين البنى العصبوية التقليدية المتعددة ـ على اختلافها ـ والتي لا يخلو منها أي مجتمع عربي بشكل أو بآخر ـ من عشائر وقبائل، إلى تعدديات دينية ومذهبية، إلى إثنيات غير عربية ـ نقول إن أي حل لا يبدأ بهذه الخطوة التاريخية ـ المستقبلية، في آن معاً (خطوة المشروع الوطني والعقد الوطني الجديد)، لن يُكتب له، في تقديرنا، النجاح المنشود، وسيظل معلقاً بآماله في عالم الطوبى البعيدة ـ قومياً أو دينياً ـ بينما «العصائب» تتصارع على أرضية الواقع العربي مؤكدة استمرار الفصام الشيزوفريني الجماعي عند العرب بين نزعات توحيدية منشودة مثالياً وشعورياً، ونزاعات تجزيئية تمارس على صعيد الواقع، فاضحةً في كل يوم مدى قدرة الخطاب التوحيدي القومي

---

(٢٣) ضمن هذا التوجه لإعادة العلاقة بين «الوطني» و «القومي» انظر على سبيل المثال: عماد فوزي شعيبي، «نحو إعادة تشكيل مفهوم الوطن والمواطن،» الحياة، ٥/١١/١٩٩٢، ص ١٨.

والإصلاحي في مقاربته ومعالجته لذلك الواقع.

إن النجاح في تحقيق المشروع الوطني والعقد الوطني الجديد في كل بلد عربي (وإسلامي) سيكون محك الاختبار لكل المشروعات القومية والإسلامية والليبرالية/ العلمانية، ذات التوجه التوحيدي أو الاتحادي.

و «الفصائل» القومية والإسلامية والليبرالية العاجزة عن التحاور والوفاق على الصعيد الوطني المحدود، بل المنخرطة في التنازع الذاتي في ما بينها، كيف تستطيع أن تقنع أحداً ـ بعد الآن ـ بجديتها في توجهاتها ومشروعاتها الوحدوية والتوحيدية على النطاق الواسع للأمة العربية والإسلامية؟... ﴿**قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين**﴾[٢٤].

ولا برهان هنا، قبل أي برهان، إلا في مدى قدرة هذه المشروعات على تحقيق المشروع الوطني الملموس القادر على لجم التنازع الأهلي، كبداية حقيقية للبناء الوطني، ثم في مرحلة تالية للبناء القومي والديني لمن أراد واستطاع واقتدر.

وإذا كان هذا البحث قد أكد ضرورة توصل العرب إلى صيغة صحية وفعالة لإقامة التوازن الإيجابي بين ثنائية الوحدة/التعدد بينهم في جوانب الحياة العربية بعامة، والحياة السياسية بصورة أخص، فإن ما هو مطلوب عملياً إعطاء الوقت والجهد الكافيين لبناء المجتمع الوطني ودولته في كل بلد عربي، مع الإفساح لخصوصيته وتميزه، ليصبح لبنة حرة في أي بناء مشترك للمجموعة العربية يرتضيه العرب في ما بينهم على أساس التعاقد الحر، في عصر لا يهاب ولا يحترم ولا يقبل إلا المجاميع الكبيرة ذات الثقل الاستراتيجي والاقتصادي والحضاري، لكنه في الوقت ذاته لا يفسح للمجاميع الكبيرة إلا إذا تنامت أعدادها وآحادها، معاناة، حرة، متكافئة.

إذا استطاع العرب تحقيق هذا «التصالح» الجدلي بين «الوطني» و«القومي» فإن ذلك يمكن أن يكون بداية حقيقية لخروجهم من دوامة النزاعات الأهلية التي استهلكت حتى الآن الكثير من طاقاتهم.

---

(٢٤) القرآن الكريم، «سورة البقرة،» الآية ١١١.

الفصل الثاني

دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية

عبد الإله بلقزيز(*)

(*) أستاذ جامعي وأمين عام المنتدى المغربي العربي، المغرب.

ثمة حقيقة اجتماعية هي أن التكوين الاجتماعي الفسيفسائي ليس خاصية المجتمع العربي حصراً، بل هو سمة سائر المجتمعات، حتى تلك التي تبدو اليوم أكثر تجانساً في نسيجها الداخلي، وأكثر تحقيقاً لمشروع التوحيد القومي في كيانها السياسي[1]. ولم يكن صحيحاً يوماً أن الأمم التي نجحت في بناء وحدتها القومية، وفي إرساء قواعد النظام السياسي الحديث فيها، فعلت ذلك بسبب التجانس الأنثروبو ـ ثقافي فيها، مثلما هو غير صحيح اعتبار الأمم التي انتكس مشروعها القومي التوحيدي، أو السياسي الديمقراطي، ضحية تركيبها الاجتماعي التعدّدي وحسب. بل إن في تاريخ الحضارات من الشواهد ما يدلّ على أن ذلك التعدد كثيراً ما غذّى وأغنى المشروع الاجتماعي والثقافي للأمة، وزَخّمَه بعوامل الاستمرار؛ وإذا كان في تاريخ الحضارة العربية ـ الإسلامية ما يعزّز بالوقائع هذا الاعتقاد، فإن النزوع الواضح للخطاب الثقافي الغربي، الحديث والمعاصر، إلى نبذ الواحدية وتبجيل التعدّد والاختلاف في السياسة والثقافة، دليل جديد على أن التعدّد ليس دائماً سبباً وجيهاً للانقسام والاقتتال وتدمير الكيانات الوطنية.

---

(١) «إن المجتمع العربي ليس غريباً في تعدديته الدينية أو الأقوامية عن المجتمعات الأخرى، بما فيها الأكثر تعبيراً عن الاندماج القومي أو تمثيلاً للفكرة وللتاريخية الاندماجية القومية. بل إن الاندماجية والتجانس، باعتبارهما قاعدة لتكوين الكلية الاجتماعية الموحّدة والحية التي تغذي التبادل والتواصل بين أطراف المجتمع الواحد، ليست في الواقع إلا من بنات أوهام العقيدة القومية الكلاسيكية المحضة وليس لها أي أساس في الواقع الموضوعي. إن الأمم جميعاً مكوّنة من خليط من شعوب وجماعات ذات منظومات قيم وثقافات وأحياناً أصول قومية ومذاهب دينية متباينة جداً». انظر: برهان غليون، **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠)، ص ١٨.

وعليه، فالسؤال هو: ما الذي مكّن العرب من أن يبنوا مركزاً حضارياً إنسانياً في العصر الوسيط، وهم طوائف وقبائل ومذاهب بعددٍ لا يناظره اليوم حال تعدُّدهم، دون أن يمنعهم تركيب مجتمعهم الفسيفسائي من تحقيق ذلك المشروع الحضاري الضخم، فيما هم يعجزون الآن عن توليد مثل هذا المشروع على الرغم من أن دخولهم العصر الحديث أدخل إلى نسيجهم الاقتصادي والاجتماعي آليات جديدة من التوحيد لم تكن في حوزتهم قبل قرن. وما الذي جعل أوروبا الحديثة ـ المنقسمة دينياً وثقافياً وإثنياً ـ قادرة على إنجاز مشروعها النهضوي الجديد دون أن يعوق حركة التقدم فيها نسيجُ مجتمعاتها الفسيفسائي؟!

واضح أن الأمر في الحالين، في حال النكوص وفي حال النهوض، لا يتعلق بأسباب ثقافية واجتماعية فقط، على نحو ما توحي بذلك هذه المقاربات، بل يتصل بعوامل أخرى تنتمي إلى **المجال السياسي** وأنماط اشتغاله، ومنها: نمط تكوين حقل السياسة، ونمط بناء الشرعية، وأشكال الاستثمار الاجتماعي والرمزي في ميدان السياسة، ثم طبيعة السلطة، وأنماط توزيعها...؛ وهي جميعها العوامل التي تلخّصها مقولة: **أزمة الدولة الوطنية في الوطن العربي الحديث**.

أولاً: في المجتمع العصبوي

ليس التعدد في التكوين الاجتماعي ما ينتج حكماً حالة الانقسام، وبالتالي الصراع الأهلي، بل إن **توظيف هذا التعدد سياسياً** هو السبب الأساس في توليد تلك الحالة. والمجتمع الذي يحصل فيه ذلك التوظيف السياسي للعصبيات المختلفة هو **المجتمع العصبوي**، والمجتمع العربي نموذج له. فماذا نعني بالمجتمع العصبوي؟

١ ـ مجتمع عسير الاندماج

تتأسس العلاقات الاجتماعية، وتنتظم مؤسسات التواصل والتبادل الاجتماعي، في المجتمع العصبوي، على قاعدة **العصبية**. والعصبية كناية عن **تضامن** طبيعي بين أفراد ينظِّم اجتماعَهم الشعورُ بالانتماء إلى جماعة معينة على أساس قرابة الدم، أو الاشتراك في الدين أو في المذهب. وهذه العصبية هي الدرجة الدنيا والأوّلية في البنيان العصبوي، وقد لا تكون دائماً مبعث مشاكل اجتماعية أو سياسية طالما بقيت في حدود ذلك التضامن الذي يؤسسها كعلاقة طبيعية، والذي يرفع الفرد من درجة الشعور بفرديته العارية إلى حيث يتولد لديه الشعور بالانتماء

الاجتماعي أو بالانتماء إلى جماعة. غير أنه حينما يبدأ ولاء الناس للكيان الوطني وللدولة في الاضمحلال والتراجع، ويغدو ولاؤهم لعصبياتهم أعلى وأشدّ من الأول، تبدأ طرداً عملية تكوُّن النظام الاجتماعي العصبوي. هذا يعني أن النظام العصبوي هو نظام الانغلاق الاجتماعي: الانغلاق الذي يعبّر عن نفسه في مَيْل كل عصبية إلى الانكفاء على ذاتها، وتعظيم كيانها الفرعي، وتثمير هويتها في وجه غيرها من العصبيات الأخرى[٢]. وغني عن البيان أن إقفال كل عصبية لعالمها الخاص على نفسها ينتهي إلى إعدام كل إمكانية لتحقيق التبادل الاجتماعي للقيم، ويؤسّس العلاقات الاجتماعية على التهيّب والحذر والشك، ويُفقد الدينامية الاجتماعية طاقتها وحيويتها الضروريتين لكل اجتماع وطني.

لا معنى لانكفاء كل عصبية على نفسها، وتشرنقها الذاتي على ماهيتها الفرعية، إلا أن المجتمع العصبوي يعاني من عُسْرٍ شديد في تحقيق الاندماج الاجتماعي بين مكوّناته، والذي هو شرط لبناء كيان وطني موحّد وقيام دولة مركزية ينعقد لها الولاء العام أو الجمْعي، وتتماهى معها كل المؤسسات الفرعية تماهياً انصهارياً كاملاً، إذ بدون التجانس الاجتماعي، الذي يفرض على كل جماعة أن تتخلى جزئياً عن ماهيتها الجزئية وتَنْحَلّ في الكلّ الاجتماعي، تستعصي عملية تكوين المجتمع الوطني الحديث والدولة الحديثة؛ وفي مقابل ذلك يتحول المجتمع القائم (أي العصبوي) إلى فضاء لتفريخ مشاريع دويلات ميكروسكوبية بعدد التنوع الاجتماعي وعلى مقاس عصبياته. وليس من شك في أن هذا الهيكل يمثل بنية تحتية ممتازة لإنتاج الفتنة وتزويد الحرب الأهلية بالطاقة الضرورية للاشتغال!

---

(٢) لا يعني هذا أن النظام العصبوي سمة المجتمعات والدول القديمة السابقة لقيام الدولة الحديثة، بوصفها العصبية العليا التي ينعقد لها ولاء سائر الجماعات الاجتماعية، أو أن العصبيات الفرعية في تلك المجتمعات حالت دون قيام رابطة كيانية عليا ممثلة في الدولة. في هذا المعنى يقول برهان غليون: «... في النظام العثماني، والإسلامي عموماً، كان المفهوم الذي تدخل ضمنه مسألة الجماعات غير الإسلامية هو مفهوم أهل الذمّة أو في ما بعد المِلل. ولم تكن الملل في العصر العثماني تشكل محور عصبيات مناقضة للدولة القائمة أو مناهضة، في تحقيقها لتضامنها الذاتي الداخلي، لسيرورة إعادة إنتاج الولاء العام للسلطة العثمانية، بل إن العكس هو الصحيح، إذ إن شرعية هذه السلطة وقوة الولاء الذي كانت تتمتع به من قبل رعاياها، على اختلاف مذاهبهم، كان يقوم بشكل أساسي على احترام هذا النظام المِلّي الذي يعطي لكل طائفة نوعاً من الاستقلالية والحرية في إدارة شؤونها...، فهنا لم تكن العصبية الجزئية مناهضة للعصبية المجتمعية العامة، وإنما مستمدة من روح التعايش الامبراطوري...، أو تعدد الانتماءات داخل إطار الولاء الواحد، اللذين تقوم عليهما الدولة ذاتها». المصدر نفسه، ص ٢٠.

٢ ـ مجتمع بلا إجماع سياسي

من نافلة القول أن المجتمع العصبوي هو **مجتمع أقليات**، ينهض كل منها على قوام خاص، ديني، أو مذهبي، أو قبلي، أو عشائري، أو أقوامي... الخ. وقد تحملُ عبارة الأقليات على الاعتقاد في أن المسألة هنا هيّنة الشأن بالنسبة إلى وحدة الكيان الوطني، وأن معالجتها رهنٌ بتأمين حقوقٍ لهذه الأقليات، من قِبَل الأغلبية، على النحو الذي يخرجها من الانغلاق والتقوقع الذاتي للانتماء إلى الأمة والجماعة من باب طمأنتها على حقوقها، أو من باب إشراكها في الاستفادة من عائدات توزيع السلطة. والواقع أن مسألة الأقليات أكبر من هذا ـ وأخطر منه ـ بكثير، ذلك أن «الحديث عن الأقليات ليس شيئاً آخر غير الحديث عن الأمة التي لا تُنتج الأقليات كمقولة سياسية إلا لأنها **تعجز عن إنتاج الأغلبية السياسية كأغلبية اجتماعية** لا دينية ولا أقوامية»[٣]، الأمر الذي تنجم عنه الحاجة إلى نقل الإشكالية إلى مجال السوسيولوجيا السياسية لفهم الأسباب التي تنتج وتعيد إنتاج شروط الإخفاق المتعاقب في بناء اجتماع وطني سليم، وفي بناء الدولة الوطنية الحديثة، في الوطن العربي المعاصر، من حيث إن هذا الإخفاق هو ـ بالذات ـ ما يطرح على المجتمع العربي «مسألة الأقليات».

في سعينا إلى التفكير في هذه الإشكالية، نجد أنفسنا، ابتداءً، أمام مطلب معرفي ملح: جلاء معنى مفهوم الأقلية. ما المقصود بها، وهل هي تتمتع فعلاً ـ في المجتمع العربي وفي أي مجتمع ـ بوجود فعلي كبنية اجتماعية قائمة بذاتها؟

إذا كان معيار تحديد أية أقلية ـ دينية أو مذهبية أو قبلية ـ هو العلاقات الاقتصادية للإنتاج أو العلاقات الاجتماعية، الناظمة لمجتمع ما، فلا وجود لشيء تصدق عليه تسمية أقلية؛ ذلك أن علاقات الإنتاج ـ كما يفيدنا بذلك التحليل الماركسي ـ تخترق كل البنية الاجتماعية وتعيد توزيع «الأفراد» على مواقع الإنتاج بوصفهم **فَعَلَة اجتماعيين يتحددون بموقعهم من عملية الإنتاج المادي، وبنوع العلاقة التي تربطهم بوسائل الإنتاج**. هكذا ينفتح انغلاق كل أقلية أمام ميكانيزم الاختراق المادي لعلاقات الاصطفاف والتراتب الاجتماعية، بحيث تتحول الأقلية ذاتها إلى فضاء اجتماعي مصغّر للتفاوت الفئوي والتناقض في المصالح المادية، فيتداعى بذلك

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢. (التشديد من قبلنا.)

تماسُكها الماهوي الذاتي، الوهمي، وتتحول إلى مجرّد مكان لفعل عوامل الإنتاج. وعلى النحو نفسه، يمكن القول إن الأقليات ليست كائنات اجتماعية خارج وعيها الثقافي بذاتها كأقليات، ذلك أن علاقات التواصل وعلاقات التبادل الاجتماعي للقيم تخترق كل النسيج المجتمعي، فتحطم كل الحدود المغلقة والبُنى العصبوية المقْفَلة، وتصهر كل الجماعات داخل بنية أعلى.

أين نعثر على الأقليات إذاً؟

إننا نجدها في ميدان **العلاقات الثقافية** (أي الايديولوجية) في المجتمع. فكل أقلية تعرّف نفسها على أنها كذلك، أي أقلية، تفعل هذا من باب نسبة نفسها إلى **مبدأ ثقافي**: الانتماء إلى عقيدة، أو إلى مذهب، أو إلى جدّ مشترك. إنها حاصل هذا الشعور الثقافي الطبيعي الذي يوحّد جماعة من الناس حول فكرة مشتركة تصنع لها ماهيتها، وقد تحقق لها التوازن في علاقتها بجماعات أخرى. وعليه، لا يمكن وعي أقلية ما من الأقليات إلا بوصفها **علاقة ايديولوجية**[٤].

ولكن، ما الذي يدفع جماعة اجتماعية إلى وعي ذاتها ثقافياً، أي بوصفها أقلية، وإلى التصرف على أساس هذا الشعور بهويتها الفرعية؟

لذلك علاقة بالانسداد الذي يعرفه النظام الاجتماعي ـ السياسي في مجتمع عصبوي كالمجتمع العربي؛ وهذا الانسداد يعبّر عن نفسه في صورة غياب لحقيقتين سياسيتين لا يقوم أي نظام حديث من دونهما:

أولهما غياب علاقات المواطنة، من حيث هي **العلاقة السياسية** المركزية في المجتمع الوطني الحديث، وفي الدولة الحديثة على السواء. والمواطنة كناية عن توزيع سياسي لأفراد المجتمع على قاعدة الاعتراف بمساواتهم جميعاً أمام القانون، وبتكافؤ حقوقهم تجاه الدولة، على نحوٍ لا تمييز فيه بينهم على أساس العِرق، أو الدين، أو المذهب، أو الأصل الاجتماعي. وعلى أساس تحصيل أفراد المجتمع لعائدات هذا التوزيع السياسي لهم، أي المواطنة، يمحضون ولاءهم للدولة بصفتها القوة التي

---

(٤) هذا ـ مثلاً ـ جوهر أطروحة المفكر اللبناني الراحل مهدي عامل حول المسألة الطائفية. انظر: مهدي عامل: **النظرية في الممارسة السياسية: بحث في أسباب الحرب الأهلية في لبنان** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩)، **والقضية الفلسطينية في ايديولوجية البورجوازية اللبنانية: مدخل إلى نقض الفكر «الطائفي»** (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٨٠).

تحمي الحق العام ـ بما فيه المواطنة ـ وتدافع عن الكيان الجماعي. ولأن الدولة دولتهم، فهي لا تحتاج ـ في بناء شرعيتها ـ إلى تحصيل هذا الولاء بالإكراه والعنف، بل يقدمه لها الناس (أعني المواطنين) برضىً طوعي إيماناً منهم بأنها كيان جمعي أعلى محايد، ومجرّد عن نزعات الإجحاف في توزيع الحق العام، وبالتالي لا شيء يحمل على عدم الطمأنينة إليه، أو تفويت الولاء لغيره من المؤسسات الاجتماعية أو العصبوية المختلفة. وليس من شك في أن هذا النوع من العلاقة السياسية القائمة بين الدولة والمواطن، هو ثمرة تعاقد سياسي بينهما، قد يكون مكتوباً (أي دستور)، أو شفهياً، يجري احترامه في كل الأحوال. وهو سمة النظام السياسي الديمقراطي ذي الشرعية المدنية القائمة على الإجماع الشعبي أو على الاقتراع النزيه.

مثل هذه العلاقة ما يزال يعاني من الهشاشة والضعف في النظام السياسي العربي؛ وبدل تقسيم المجتمع إلى مواطنين، تجري إعادة إنتاج تقسيماتهم على أساس عمودي عصبوي كأفراد ينتمون إلى هذه الأقلية أو تلك! وبما أن بنية الدولة في معظم البلدان العربية قائمة على حكم القبيلة والعشيرة والطائفة والمذهب، أكانت السلطة فيها «مدنية» أو عسكرية، فإن الطبقة الحاكمة تتصرف على أساسٍ عصبوي، الأمر الذي يدفع المجتمع إلى الاحتماء بعصبياته، فتنهار التسوية الشكلية بين الدولة (أي «الراعي»!) و «المواطن» (أي «الرعية»!)، وينشأ ما يسمى بمسألة الأقليات.

وثانيهما غياب مشروع وطني يحصل حوله إجماع سياسي عام. ولا يعني الإجماع هنا إنهاء كل أنواع الخلاف والاختلاف بين الجماعات الاجتماعية المتباينة، بل اجتراح اتفاق عام على جملة من المبادئ المرجعية، وعلى جملة من الأهداف العامة المشتركة، يستحيل قيام أي اجتماع سياسي وتماسُكه من دونها. إن هذا الإجماع السياسي على مشروع وطني هو الذي يعطي للمنافسة السياسية الديمقراطية معناها، ويضمن استمرارها، ويمنع أي نوع من أنواع العبث بالاختيار الديمقراطي الحرّ. ودونه، تتحوّل هذه المنافسة إلى مغامرة سياسية فادحة العواقب، بل تصبح اللعبة الديمقراطية الانتخابية مدعاة إلى الارتزاق وسبيلاً إلى التكسب الشخصي على حساب المصالح العمومية. ومن النافل القول إن مثل هذا المشروع الوطني، ومثل هذا الإجماع السياسي، مفقود في البلدان العربية كافة، الأمر الذي ينجم عنه تضخّم في عملية توليد أو تفريخ مشاريع سياسية جزئية على مثال ومقاس العصبيات التي تنتجها! وعليه، تضطر «الديمقراطيات» العربية الصورية إلى تفصيل المجالس

والمؤسسات «المنتخبة» على مقاس المعادلات الأهلية العصبوية القائمة وتوازناتها الموروثة والمتجددة. وتضطر مشاريع التنمية إلى مراعاة العصبية المناطقية، بل تُجبَر عملية توزيع السلطة على أن تمرّ من باب اعتبار التوازن العصبوي، والتمثيل العصبوي، بعيداً عن مبدأ توزيع السلطة في النظام السياسي العصري.

٣ ـ مجتمع مشوّه الخِلْقة السياسية

من سمات هذا المجتمع العصبوي أن حقله السياسي لا يتأسس على قواعد لعبة سياسية عصرية: الصراع بين مؤسسات وأحزاب سياسية، والتنافس السلمي على اكتساب السلطة؛ بل هو يقوم على قاعدةٍ من التداخل بين المجال السياسي والمجال الاجتماعي، أي على نوع من التماهي بين بُنى السياسة وبُنى الاجتماع الأهلي. يقود هذا التداخل التلفيقي[(٥)] إلى نتيجتين: **تحوُّل القبائل والعشائر والطوائف إلى قوى سياسية، وانفلات الصراع السياسي من كل ضابط وطني**، بما في ذلك انزلاقه إلى التعبير عن نفسه في نزاعات أهلية مسلحة!

هل نستطيع فهم ما جرى في لبنان، والسودان، واليمن، مثلاً، خارج هذا التشخيص؟

لقائل أن يقول إن معظم البلدان العربية ـ بما فيها البلدان التي ذكرت ـ عرف نوعاً ما من الحياة السياسية، وقامت فيه أحزاب ومنظمات مدنية. هذا صحيح، ولكن من ذا الذي يقوى على إنكار هشاشة المضمون الحداثي والتمثيلي الوطني لدى هذه الأحزاب، أو على إنكار انكفائها إلى مؤسساتها الطبيعية (العصبوية) عند أوّل صِدام، أو على إنكار واقع أنها هي من حَمَل السلاح وخاض الحرب الأهلية؟

من سمات هذا المجتمع أيضاً عدم استقلال الدولة فيه كصعيد خاص، بل تحوُّلها إلى كيان يمثل امتداداً للطائفة والقبيلة والمذهب، وهو ما يشرّع بالتالي لصيرورة النظام السياسي **نظاماً عصبوياً**: قبلياً أو طائفياً. وهذا بدوره يشكل رديفاً آخر لذلك التداخل التلفيقي ـ الذي تحدثنا عنه ـ بين صعيد السياسة وصعيد الاجتماع.

---

(٥) استعرنا العبارة من محمد عابد الجابري في وصفه للتداخل بين قطاع البيان وقطاع العرفان، وبين قطاع العرفان وقطاع البرهان في الثقافة العربية الإسلامية. انظر: محمد عابد الجابري، **بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية**، نقد العقل العربي؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

في ضوء حقائق الاجتماع العربي العصبوي، التي عرضنا لها سريعاً، يُطرح السؤال البديهي التالي: ما السبب في أن الاجتماع الأهلي العربي ما يزال ينتج هذه الأزمة المفتوحة التي ما تفتأ تنجب النزاعات والحروب الأهلية، ويدفع الدولة نفسها إلى التحول إلى طائفة تحارب من أجل بقائها؟

ربما كان سهلاً أن يعزو المرء الأمر إلى حالة التأخر أو التخلف أو الفوات العربي التي تنتج شروط ديمومة هذه الوضعية(٦)؛ أو ربما أمكن ردّه إلى غياب ـ أو إلى ضعف ـ الثقافة السياسية الحديثة(٧)، ومع أنه من غير الممكن تجاهل هذين العاملين، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد في أن الأسباب سياسية في المقام الأول، وهي تتصل أساساً بنمط تكوُّن الصعيد السياسي، ومنه الدولة، في الوطن العربي، وبأزمة الشرعية: شرعية الدولة والسلطة على السواء.

ثانياً: في دول العرب الحديثة وأزمة الشرعية

المتأمل في السيرة الذاتية الحديثة للدولة في الوطن العربي يلحظ أن هذه الدولة قامت وتطورت على أساسٍ من الالتباس: التباس مزدوج في الطبيعة والدور معاً. ولو شئنا الاختصار، نقول إن هذه الدولة توزَّعت بين أن تقدِّم في كيانها نوعاً ما من التمثيلية الاجتماعية، وبين أن تجرّب نقض هذا اللون من التمثيلية من خلال التعبير عن أهداف تقع خارج ميدان مصالح المجتمع العامة!

لنوضح هذا الالتباس أو هذا التوتّر الداخلي:

١ ـ دولة عصبوية

معظم الدول التي قامت ـ عقب انهيار الامبراطورية العثمانية ـ في المشرق العربي، أو التي قامت ـ بعد الانسحاب البريطاني من «شرق قناة السويس» ـ في الخليج العربي...، نشأت على قاعدة تمكين عصبيات محلية: طائفية أو قبلية أو

---

(٦) ذلك مثلاً ما ينتهي إليه الراحل ياسين الحافظ في كتاباته، انظر بخاصة: ياسين الحافظ: **الهزيمة والايديولوجيا المهزومة**، الآثار الكاملة؛ ٢٠ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، و**في المسألة القومية الديمقراطية**، الآثار الكاملة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١).

(٧) من مظاهر ذلك الضعف هشاشة فكرة الدولة في وعي المجتمع العربي وهشاشة التقاليد الدولتية في الحياة الجمعية.

عشائرية، من كيان سياسي تتوسع به حدود سيطرتها الاجتماعية والسياسية إلى نطاق جغرافي يفيض عن حدودها البشرية، أي على نحوٍ تتجاوز فيه الجغرافيا السياسيةُ مجالَ الجغرافيا البشرية. وفي حين جزَّأت فيه هذه العملية الاستعمارية أوطاناً تاريخية كانت قائمة، مثل سوريا، أو ألغت أخرى، مثل فلسطين، وسَّعت من حجم القبيلة، أو التجمع القبلي، إلى حيث صارت دويلة. **هكذا جاءت ظاهرة الدويلات تمثّل تسوية استعمارية بين بنية الدولة ـ الأمة وبنية القبيلة!**

وقد احتاج كثير من هذه الدول الناشئة إلى إجراء تسويات قبلية وطائفية عديدة حتى يستقر على كيان سياسي «متوافَق» عليه من قبل مجموع العصبيات التي يتشكل منها مجاله الجغرافي المُقْتَطَع؛ مثلما صُمِّم النظام السياسي فيها ليتجاوب مع هذا التركيب، وليعبِّر عن مستوى التوازن في القوى بين القبائل والعشائر والطوائف والمذاهب[٨]، فنشأ واستقرَّ النظام ـ بحسب ذلك ـ نظاماً سياسياً قبلياً أو عائلياً أو طائفياً معبِّراً عن مصالح المشايخ والزعماء والإكليروس الطائفي، ومُجنداً جمهور عصبيته للدفاع «المقدس» عن تلك المصالح بحسبانها، في خطابه، مصالح عامة للعصبية، بل وللمجتمع برمَّته!

لا يكاد يخلو بلد عربي من هذه اللوثة في تكوينه السياسي، وفي القواعد التي عليها قامت دولته «الحديثة»، تستوي في ذلك البلدان التي قامت فيها سلطة «مدنية» أو التي حكمتها المؤسسة العسكرية، مثلما يستوي في ذلك النظام الجمهوري والنظام الملكي والنظام الأميري، وإذ تمثل هذه اللوثة تعبيراً عن أزمة عميقة في شرعية الدولة والسلطة معاً[٩]، وعجزاً فاضحاً عن تأسيس مجال سياسي حقيقي وحديث، بل وإقامة أركان الدولة على مقتضى السياسة المدنية حيث الدولة والسلطة حق عام، وحيث مبدأ الشرعية القبولُ الطوعي والحرّ للمواطنين بالنظام القائم الممثل للإرادة العامة. . . ، فإن استمرار اشتغال الدولة على الآليات نفسها في التكوين والممارسة يهدد بإعادة إنتاج أسباب الإخفاق السياسي، وتجديد شروط النزاع الأهلي. وغني

---

(٨) للمزيد من التفاصيل، انظر: غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، وخلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور المجتمع والدولة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

(٩) حول هذا انظر: غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

عن البيان أن الدولة إذ تميل إلى أن تكون عصبوية، أو أداة في يد العصبيات، تهدّد بتعريض نفسها للانهيار والانشقاق غداة كل امتحان أهلي دموي، كما سنرى ذلك في مكان آخر من هذا الفصل. نكتفي هنا بالقول إن الدولة العصبوية هي، بالضرورة، **دولة طائفية** (بالمعنى الشامل للطائفة لا بالمعنى الديني حصراً)، وهي ليست دولة الأمة أو المجموع الاجتماعي حتى لو كانت سلطتها وقوانينها سائدة في مجموع التراب الوطني! إنها ـ في اللغة النظرية للفكر السياسي الحديث ـ **ما قبل الدولة**.

٢ ـ دولة اغترابية

بمقدار ما تبدو الدولة العربية متصالحة مع المجتمع العصبوي، متقوّمة على توازناته، تبدو غريبة عن المجتمع ومصالحه وخلفيته الثقافية ونظمه القيمية! بل هي لا تميل إلى مصالحة البنى العصبوية إلا لإخفاء حالة الانكشاف لمضمونها غير الوطني وغير الاجتماعي الأصيل. لا يمكن فهم هذه المفارقة إلا باستحضار السياق التاريخي لتكوُّن هذه الدولة «الحديثة» في الوطن العربي:

دول العرب المعاصرة خرجت إلى الوجود بعملية قيصرية خارجية ولم تنشأ في محيطها المجتمعي نشأة طبيعية. بفعل العملية الاستعمارية العنيفة، التي تعرّض لها الكيان العربي منذ قرنين، والتي استمرت إلى ما قبل ربع قرن[١٠] فقط، انوجدت الأسباب لتكوُّن وتطوّر نموذج جديد للدولة لم تكن له نظائر في التاريخ السياسي العربي الماضي. فالدولة التي ستعرفها المجتمعات العربية، بعد الجلاء العسكري لقوات الاحتلال الاستعمارية، وتحقيق «الاستقلال السياسي»، أي ما أصبح يعرف بـ «دولة الاستقلال» أو «الدولة الوطنية»، هي وريثة دولة الاحتلال في الطبيعة، وهي لذلك أتت ثمرة لزراعة خارجية، ولم تكن نتيجة طبيعية لتفكك بنى النظام السياسي السلطاني التقليدي، أو تجاوزاً تاريخياً لبنى العصبية المحلية ومؤسساتها شبه السياسية. أما النخب التي تسلّمت هذه الدولة وأدارت السياسة العامة فهي، في معظمها، انفصلت عن محيطها الاجتماعي ثقافياً وقيمياً.

نجم عن هذا الواقع ما يشبه التشوهات في النظام الاجتماعي العام: دولة حديثة في مقابل مجتمع تقليدي، نخب عصرية متعلمة في مدارس الغرب ومعاهده

(١٠) دون احتساب الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

في مقابل استمرار حضور التعليم الديني وفعاليته، قانون مسيطر في مقابل عُرف معمَّم، أحزاب ونقابات وروابط في مقابل بنى قبلية وطائفية حية ونشطة، سلطات حكومية في مقابل سلطة الأعيان التقليدية[١١]... الخ. وفي رحم هذه التشوهات الهيكلية، كانت الدولة المستوردة والاغترابية إياها تجد نفسها مدفوعة دفعاً إلى أن تلعب دوراً «تاريخياً» و«خلاصياً»: إنجاز التقدم والقضاء على التأخر ببرنامج من التحديث المادي: الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وفي هذه المحاولة السيزيفية الصعبة ـ التي انتهت دائماً إلى الإخفاق ـ كانت تجد نفسها في مواجهة مجتمع يقاوم تلك المهمة. وهكذا بدا كلُّ إمعانٍ منها في تكريس حداثتها، المستوردة، إمعاناً في استنفار حاسة الاعتراض واستنهاض طاقة الرفض لدى جمهورٍ رأى في النظام السياسي للنخب الحاكمة انتحاراً ثقافياً وحضارياً للمجتمع، ورأى في وظيفة التحديث عنفاً مادياً قسرياً ضدّ نظمه الذاتية: الثقافية والقيمية.

٣ ـ ثمن عصبوية الدولة

قيام الدولة على مقتضى العصبية في بلاد عرب اليوم، ودخولها طرفاً في تناقضات المجتمع الأهلي، لم يكن من دون نتائج فادحة في الكلفة على توازنها واستمرارها ككيان سياسي، بل هو جرَّ عليها متاعب وضعت وجودها ذاته أمام امتحان تاريخي قاسٍ. وإذا كان مثال اليمن طريًا ودالاً جدًا، حيث كان على الدولة أن تدفع من نفسها أكلاف الصراع بين القبائل والعشائر، وأكلاف مشاركتها فيه، في تلك الحرب الأهلية التي لم تُعِد توحيد البلاد سياسياً إلا بعد أن أعادت تقسيمها نفسياً...، فإن المثال اللبناني يظل ـ حتى الآن ـ المثال النموذجي لذلك الثمن الفادح الذي تُجبَر الدولة على دفعه لقاء عصبويتها. قامت دولة الاستقلال في هذا البلد على «ميثاق» طائفي عرفي ـ أو شفهي ـ بين الطوائف الرئيسية في العام ١٩٤٣، وزّع السلطة بينها بالتناسب مع حجمها ومع ميزان القوى الطائفي القائم. ومع أن النظام السياسي في لبنان قام على ذلك «القران الخاص بين تراث برلماني غربي، وتراث محلي طائفي»، بعبارة غسان سلامة[١٢]، ومع أن هذه التركيبة الخاصة ضمنت له نوعاً ما من الاستقرار السياسي، ومن التقدم في تحقيق قدر كبير من

---

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر: برهان غليون، مجتمع النخبة، دراسات الفكر العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٦).

(١٢) سلامة، المجتمع والدولة في المشرق العربي، ص ١٤١.

المشاركة السياسية للجماعات المختلفة فيه، وانتظام دقيق لحياته السياسية النيابية...، إلا أنه أدخل البلد ـ بسبب ذلك الميثاق بالذات ـ إلى منطقة اضطرابات لم يكن يخرج منها حتى يعاود الدخول إليها مجدَّداً:

عمَّرت صيغة «الميثاق» لعقد ونصف العقد قبل أن يجري امتحانها بقوة في عهد كميل شمعون، وكاد يطاح بها عملياً لولا أن النظام السياسي نجح بإنجاب الشهابية أداة وظيفية ـ من داخله ـ لامتصاص نقمة الاعتراض الواسع على الحيف في توزيع أقساط السلطة، وبالتالي أداة لتجديد «الصيغة». غير أن البلد كان على موعد مع اضطراب أكبر بعد عقد ونصف: كان لبنان قد دخل عميقاً في مسارب الصراع العربي ـ الصهيوني بعد هزيمة العام ١٩٦٧، وبخاصة بعد مذابح الأردن ضد المقاومة الفلسطينية. لم ينفع كثيراً توقيع «اتفاق القاهرة» بين السلطة وقيادة المقاومة في تقديم ضمانات كافية لعدم إخلال الوجود الفلسطيني، السياسي والمسلَّح، بالمعادلة السياسية الداخلية وتوازناتها الدقيقة، بل وُجِد من رأى فيه خللاً في التوازن الديمغرافي قبل السياسي. ثم أضيفَ إلى ذلك الاستقطاب السياسي الداخلي الجديد، الذي أعقب ما بعد الشهابية، ودفع قوى «المارونية السياسية» إلى التكتل («الكتائب»، «الأحرار»، «الكتلة الوطنية») ليس فقط ضد «جبهة القوى...» المعارضة ـ بزعامة كمال جنبلاط ـ بل، أيضاً، ضد النظام نفسه. لم يكن المشهد يحتاج إلى أكثر من عود كبريت ليحترق البلد. ولقد كان هذا الفتيل هو حادث عين الرمانة في ١٣ نيسان/ ابريل ١٩٧٥.

سقطت «الصيغة» إذن بمعانٍ ثلاثة: بالمعنى الذي يستفاد من الدعوة إلى تجديدها، كما كان يعبّر عن ذلك بيار الجميل أو كميل شمعون، إذ في الدعوة إياها ما يثبت أن «الصيغة» سقطت فعلاً؛ ثم بالمعنى الذي فُهِم من مشروع الجيل الجديد من «المارونية السياسية» (مشروع «القوات اللبنانية») بزعامة بشير الجميل، الذي تطلع إلى بناء المركز الطائفي الماروني القوي وإلحاق «الهوامش» و «الأطراف» الطائفية الأخرى به على أنقاض «المشاركة» واقتسام الحصص[١٣]؛ وأخيراً، بالمعنى الذي عبّر عنه البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية: برنامج إلغاء الطائفية السياسية وبناء نظام ديمقراطي حديث.

---

(١٣) حول ذلك انظر: محسن ابراهيم، الحرب وتجربة الحركة الوطنية اللبنانية (بيروت: مجلة بيروت المساء، ١٩٨٣).

لم تكن «الصيغة» وحدها ضحية الحرب، ولا «التعايش بين الطوائف»، بل قُدمت الدولة أيضاً قرباناً لغرائز الإفناء الطائفي المتبادل: انهارت الدولة ومؤسساتها تحت ضربات معاول المؤسسات الطائفية: انقسم الجيش طائفياً والتحقت ألويته عملياً بالمليشيات، وجرى تطييف بقايا مؤسسات الدولة؛ وشيئاً فشيئاً، كان المجال السياسي ـ الذي تمثله الدولة والأحزاب السياسية ـ يضمر ويضمحل، ليتحول المجتمع الأهلي مجتمعاً سياسياً جديداً! لم تنفع كل الوصفات التسووية في وقف الحرب واثمار تسوية تستعيد بها الدولة الشرعية وجودها، فتآكلت تباعاً «الوثيقة الدستورية» ـ على عهد سليمان فرنجية ـ و «ندوة الحوار الوطني» في لوزان ـ على عهد أمين الجميل ـ وسائر المحاولات النظير، وبدا كما لو أن الدولة في لبنان آيلة إلى زوال. ولقد كان المناخ النفسي الذي أشاعه اضمحلال الدولة وتسلط المجتمع السياسي المليشياوي سبباً كافياً لتفسير قسم كبير من وقائع التعاطف الذي استُقبل به مشروع الجنرال ميشال عون لكف يد المليشيات واستعادة سلطة الدولة على المرافئ والمؤسسات قبل أن يرتكب خطأه القاتل بفتح النار على سوريا. بل إن هذا المناخ النفسي ـ الذي كانت تغلي في مرجله فكرةُ ومطلب عودة الدولة: أية دولة وبأية شروط ومواصفات ـ هو الذي مَهّد الأرضية إلى استقبال «اتفاق الطائف» بارتياح من قبل قسم كبير من المجتمع اللبناني، على الرغم من كل ما يغري به من اعتراض!

هل انتهت محنة البلد بعد تسوية «الطائف» وقيام «الجمهورية الثانية»؟

الأصحّ القول إنها عُلّقت إلى أجل، أما الأسباب التي أنتجتها فما زالت قائمة: التقسيم الطائفي للسلطة، وإدخال الدولة إلى نسيج التوازنات الأهلية العصبوية. بل إن أزمة هذه الدولة العصبوية تتغذى اليوم من الشعور المتزايد بالغبن والحيف من قبل قسم من اللبنانيين (المسيحيين بالتحديد) أعادت تسوية «الطائف» النظر في حصته التقليدية الموروثة من السلطة: إنْ من خلال إقامة المجلس النيابي على مبدأ المناصفة، أو من خلال تفويض صلاحيات رئيس الجمهورية (الماروني) إلى مجلس الوزراء. في كل الأحوال، تعيد محنة الدولة العصبوية تأكيد الأزمة العميقة التي تعانيها الدولة في البلدان العربية: أزمة الشرعية.

٤ ـ ثمن اغتراب الدولة

خروج دولة الاستقلال من رحم دولة الاحتلال حمل معه ـ كما أسلفنا العرض ـ تشوهات الولادة القيصرية. وإذا كان ذلك قد طرح، منذ الوهلة الأولى،

مسألة شرعية الميلاد والوجود، فقد فاقم من المسألة تلك مَيْلُ الدولة إياها إلى الاضطلاع بوظيفةٍ سياسية بَدَتْ للمجتمع والجمهور دليلاً جديداً على سوء طويّة هذه الدولة، وعلى ما تُضْمِرُه له من عدوان!

كيف ذلك؟

بَدَتْ دولة الاستقلال (مع الإشارة إلى اختلاف التجربة بين المشرق والمغرب)، التي تسلّمت إدارتَها نخبٌ حديثة، دولة علمانية معادية للدين في نظر الجمهور، أو ـ على نحو أدق ـ في نظر نخب تقليدية متماهية مع ثقافة الجمهور؛ كما بَدَت دولة متسلطة وقهرية ومجحفة في توزيع الحقوق على المجتمع. وباختصار، قدمت نفسها وكأنها تعرض نموذجاً جديداً للسلطة لم يعهده المجتمع في نظمه التقليدية التي عاش في كنفها طويلاً. وبقطع النظر عمّا في ذلك الشعور من صحة، وبالذات الشعور بالتعارض بين مضمون هذه الدولة الجديدة ومضمون سابقتها، إلا أنه أثمر نتائج مادية بالغة التأثير، كان منها الطلاق النفسي مع هذه الدولة واستنفار طاقة المقاومة ضدها[(١٤)] في معارك لم تكن تغلق إلا لكي تفتح من جديد في دورة دموية رهيبة! وعليه، هل نستطيع مثلاً أن نفهم أسباب ذلك الصراع الدموي الطاحن بين السلطة والحركة الإسلامية في البلدان العربية بعيداً عن فرضية هذا الشعور **بالطلاق بين الدولة والمجتمع**، وبعيداً عن فرضية الاعتقاد العام المتزايد بغربة هذه الدولة عن محيطها الاجتماعي؟

يصعب ذلك تماماً، بل يستحيل. نعم، ليس من شك في أن المعارضة الإسلامية ـ التي انفجرت في وجه الدولة ـ هي، بالتعريف، معارضة سياسية، وأن هدفها الرئيس هو السلطة. ولكن، من يمكنه أن يتجاهل أن هذه المعارضة **بدأت من ملاحظات ثقافية قبل أن يلتئم شملها في مشروع سياسي**، ثم من في وسعه أيضاً أن يتجاهل أن هدف كل ممارسة سياسية هو السلطة؟ غير أن الذي لا سبيل إلى تجاهله ـ في الحالين ـ هو أن جرأة الحركة الإسلامية في التعبير عن الاعتراض والرفض لا تتغذى فحسب من طاقة الدفع الروحية والفكرية التي يضخُّها خطاب الإسلام في نسيجها، بل هي تتغذى أساساً من تمتّعها بتأييد صريح من الجمهور؛ وهو ما يعني

---

(١٤) حلل برهان غليون جيداً سياق تكون هذا الشعور ونموّه بغربة الدولة عن المجتمع، في: برهان غليون: **بيان من أجل الديمقراطية** (بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨)، **والمحنة العربية: الدولة ضد الأمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

أن المسألة ـ مسألة محنة الدولة ـ **سياسية وليست ثقافية**، وهي تعبّر عن **إخفاق** هذه الدولة في تقديم جواب عن مسائل الاجتماع المدني في المقام الأول، فالدولة ـ في النهاية ـ أداة للتدبير وليست مرشداً دينياً ولا مرجعاً ثقافياً للأمة.

نعود من هذا الاستطراد الضروري إلى القول إن الموقف الاعتراضي من الدولة ـ لدى الحركات الإسلامية ـ اتخذ، أو كاد، وجهة وحيدة: **التشنيع على غربتها الثقافية والقيمية** عن محيطها الاجتماعي. وهو التشنيع الذي عبَّر عن نفسه في عمليتين مترادفتين ومتضافرتين: **نقد الطابع العلماني للدولة**، **والدعوة** ـ بدلاً من ذلك ـ **إلى مشروع الدولة الإسلامية**. ومن يقرأ اليوم أدبيات التيار الإسلامي في الوطن العربي، يقف على حقيقة بالغة الدلالة: اتهام العقيدة السياسية للدولة القائمة ورجمُ نخبها بـ «المروق» عن محجَّة «الجماعة» إلى حدٍّ يصبح فيه مجرّد مشهد وجود هذه النخب على رأس هرم السلطة واقعة تذكِّر المجتمع بدولة الاحتلال ورجالاتها! وفي تضاعيف ذلك النقد وهذه الدعوة، جرت وقائع الصراع الطاحن بين السلطة والإسلاميين لتثمر حرباً أهلية في الجزائر، وانهياراً أمنياً كاملاً في البحرين، وجزئياً في مصر، واحتقاناً صامتاً في تونس:

في هذا التوصيف تنويعات تحتاج إلى تمييز: جَمَع بين القوى الإسلامية في هذه البلدان وغيرها جامع مشترك: مناوءة الدولة القائمة، لكنها اختلفت في التعبير عن تلك المناوءة: سَلَكَ إسلاميو الجزائر ـ الملتئمون في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» ـ سبيل المشاركة في اللعبة الديمقراطية الانتخابية من أجل الوثبة إلى السلطة، على نحو ما فعلت «حركة النهضة» في تونس؛ ولكن ما إن صودرت السلطة منهم بالانقضاض العسكري حتى هبّوا إلى إعلان «الجهاد» ضد «دولة كافرة» قَبِلوا سلفاً بمبادئها، بما فيها الاقتراع! أما إسلاميو تونس ـ النهضويون ـ وإن كانوا أعرق وعياً بمأزق «الدولة العلمانية» ـ بسبب التجربة السياسية للدولة البورقيبية[١٥] ـ فقد آثروا، في اللحظة الأخيرة، سلوك سبيل المعارضة السلمية، وإن لم يتخلفوا عن مقارعة النظام بلهجة سياسية حربية. وفيما انغمس إسلاميو مصر[١٦] في ممارسة «الجهاد» ضد الدولة المصرية، دافعين بالتنظير لوجوبه الشرعي إلى الحدّ الأقصى[١٧]، وباعتماد

---

(١٥) انظر عرضاً متميزاً لهذا الموقف في: راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

(١٦) من غير جماعة «الاخوان المسلمين» ومن غير الإسلاميين المنضوين في «حزب العمل».

(١٧) أفضل من عبّر عن ذلك من الإسلاميين عبد السلام فرج في كتابه: **الفريضة الغائبة**.

القاعدة الريفية (أي الصعيد، هوامش القاهرة) ميداناً له، ألْبَسَه إسلاميو البحرين ثوباً مذهبياً (أي شيعياً)، على الرغم من أنه اتخذ شعار عودة الحياة الدستورية هدفاً رئيساً له[18]، ودفعوا به إلى عتبة المواجهة الدموية.

في كل هذه الحالات، وغيرها كثير، كانت الدولة الطرف الذي دَفَع ثمن وظيفته: انهارت ـ أو تكاد ـ في الجزائر، وتسربلت بالقوة العمياء في تونس[19]، واستُنزفت في مصر، وفقدت القدرة على ضبط الشارع في البحرين. وبالنتيجة، لم تعد قادرة ـ جرّاء هذا الشعور العام بغربتها عن المجتمع ـ على تحصيل شرعيتها من الجمهور إلا باستعمال القوة المادية المجردة! وهي ـ في نظام قيم الأفكار الحديثة ـ **شرعية غير مشروعة!**

هذا الالتباس بين طبيعة تكوين الدولة وطبيعة وظيفتها ـ الذي وصفناه في الفقرات السابقة ـ يرتفع في التعبير عن نفسه إلى مستوى **المفارقة**: المفارقة التي يمثلها توزُّع الدولة ـ في البلدان العربية ـ بين أن تكون متصالحة مع المجتمع الأهلي (أي العصبوي)، وأن تكون مرفوضة منه! لنقرأ لوحة هذه المفارقة.

٥ ـ في مفارقات الدولة العربية

نعني بهذه المفارقات، تحديداً، ذلك التوتّر الذي تعيشه هذه الدولة بين **تويتها العصبوية واستعلائها الاغترابي**، والذي يفتح عليها حبّاً (أي عصبوياً) هو السمُّ القاتل، أو عداءً (اعتراضياً) يرفع عنها أردية الشرعية. والدولة، في هذه المفارقة، كما سنرى، من يتحمل أوزار تلك المفارقات في المقام الأول!

أ ـ رفضُ دولةٍ صعب، أو دولة ضد المجتمع

منذ وُلدت ولادتها الحديثة، وجدت هذه الدولة نفسها عُرضة لحركة واسعة من الرفض من قبل التيارات السياسية والفكرية الأساسية في المجتمع العربي، وهو ما فاقم من أزمة شرعيتها. ومع أن كل تيار كانت له مقالته السياسية والفكرية،

---

(١٨) وهو ما لا ينتقص البتة من المحتوى السياسي المدني للمعركة من أجل الدستور والديمقراطية في البحرين.

(١٩) هذا دليل ضعف لا دليل قوة، إذ قوة الدولة الحقيقية تتأتى من الرضى الطوعي للناس لا من الإكراه البوليسي الفاضح على نحو ما يحصل في تونس اليوم.

وكانت له أسبابه الخاصة، في الموقف السلبي الذي عبّر عنه حيال هذه الدولة، فإن إجماعاً انعقد، بين سائر هذه التيارات، على عدم الاعتراف بها، بل على مقارعتها. وقد يجوز أن تعاد كتابة تاريخ الصراعات السياسية في الوطن العربي، خلال ثلاثة أرباع القرن الماضية، بوصفه تاريخ الصراع حول الدولة: إما من باب إثبات شرعيتها وفرض الاعتراف والقبول بها، بوسائط الإقناع والإلزام القسري، أو من باب تقويض وجودها والاستعاضة عنها بما اعتُبر بديلاً شرعياً. نعرض سريعاً لهذا الرفض كما عبّر عن نفسه لدى ثلاثة تيارات: القومي، والاشتراكي، والإسلامي، لنتبين مقدار تلك الأزمة التي عانت منها، وما زالت، أي أزمة الشرعية، ولكن لنتبين أيضاً بعضاً من مفارقاتها لاحقاً.

لم يتردد التيار القومي، بفصائله السياسية المختلفة والمتنازعة، وبمثقفيه متبايني الولاءات الحزبية، وجمهوره الشعبي المتنوع، في إنزال حكم الإدانة على شرعية قيام هذه الدولة منذ اللحظة الأولى التي خرجت فيها إلى الوجود. بدت له ـ منذ الوهلة الأولى ـ دولة **مصطنعة**، نشأت بغاية إنجاز وظيفة مشبوهة: **وأد** مطامح الأمة في الوحدة الكيانية القومية. التسمية الرسمية لهذه الدولة ـ في اللغة القومية ـ هي **دولة التجزئة** (أو **الدولة القطرية**)، وهي، لذلك، عارية عن أية شرعية طالما قامت على نحوٍ **مزقت فيه الجغرافيا السياسيةُ الجغرافيا البشريةَ**، وتحولت فيه الدولة من حامل لمشروع تاريخي للأمة إلى أداة وظيفية لتدمير ذلك المشروع التاريخي في الأمة. الدولة الحديثة إذن هي **دولة ضد المجتمع**، و ـ على نحو أخص ـ ضد طموحه في **التوحيد القومي**.

وعلى النحو نفسه، تعرضت هذه الدولة لتشنيع ايديولوجي كثيف من قبل التيار الماركسي. لم يأبه رجال هذا التيار ـ من ساسة ومثقفين ـ بالجغرافيا السياسية الخارجية لهذه الدولة، بل بجغرافيتها السياسية **الداخلية**: بَدَت له دولة **طبقية** تقوم على **علاقة الاستغلال** الاقتصادي للمنتجين في الداخل، وعلى **علاقة التبعية** للميتروبول الرأسمالي الأجنبي في الخارج. وفي الحالين، استحقت منه التعريف القومي نفسه لها من حيث هي **دولة ضد المجتمع**، ولكن لا بمعنى حقوق هذا المجتمع في الوحدة الكيانية القومية، بل حقوقه في **الثروة** وفي **التوزيع العادل** (أي الاشتراكي) لها.

أما التيار الإسلامي، فجرّدها من **الشرعية المدنية والدينية** على السواء، بسبب قيامها على مقتضىً يجافي الشرع ويجافي حقوق الجماعة في سلطة عادلة. هي في

هذا الخطاب دولة **دهرية، علمانية**، تُسْقِطُ انتماءَ السياسة إلى ملكوت الشريعة، وتفك الارتباط بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، بين الدين والدولة. وهي في هذا الخطاب **دولة الطاغوت**: الذي يعتدي على حقوق المسلمين باسم شرعية وطنية مزعومة لم يقُم عليها دليل لا في الشرع ولا في الممارسة. وفي كل الأحوال، هي **دولة ضد المجتمع**، وبالتحديد ضد هويته الثقافية والدينية والحضارية.

في الحالات الثلاث، نحن إزاء دولة مرفوضة، منزوعة الأسباب الوجيهة لتبرير شرعيتها، سواء أكانت دولة قطرية أم برجوازية تبعية أم علمانية، أي سواء كان الحامل على رفضها السياسة (الخطاب القومي)، أو الاقتصاد (الخطاب الماركسي)، أو الثقافة والدين (الخطاب الإسلامي). وغني عن البيان أن انعقاد إجماع بين قوى اجتماعية وسياسية وثقافية ـ مثل هذه التي ذكرنا ـ ضد الدولة العربية سبب كافٍ للاعتقاد في أنها عاشت وتعيش أزمة عميقة في كيانها ووظيفتها وفي قدرتها على تحصيل اعتراف بشرعيتها. وهو أيضاً ما يفسر لماذا جربت أن تبحث عن هذه الشرعية بوسائل أخرى: كلما أمعنت فيها، أو كلما أضافت أسباباً جديدة لفقدان الشرعية مثل من يلعق دمه على حدّ سكين بالغ المَضاء!

ب ـ صُلْحُ دولةٍ أصعب

لم تكن هذه الدولة تعوّض عن فقدانها الشرعية الوطنية والسياسية، التي عرّضتها للاعتراض العام، إلا **بمحاولة تأسيس شرعية بديلٍ موازية**، من بوابة تحقيق **المصالحة** بينها وبين المجتمع العصبوي **والتماهي** مع مؤسساته الطبيعية! ولا يخامر الباحث شكٌّ في أن هذا المَيْل من الدولة إلى التماس هذا النوع من الشرعية هو من باب تحقيق عملية التجديد وإعادة الإنتاج لسلطة هذه الدولة. وعليه، حين تركب اللعبة الطائفية أو المذهبية أو القبلية، فتنحاز إلى قسم من المجتمع العصبوي على حساب ـ أو دون ـ آخر، فإنما لبناء قوة الوجود على قاعدةٍ عصبيةٍ ما تمكّنها من الحماية ومن القاعدة الاجتماعية الضرورية التي تحتاج إليها. وفي هذا، لا تفعل الدولة سوى تهيئة شروط تعميق أزمة الشرعية فيها، وهي هنا تتخذ وجهين: فقدان الشرعية الوطنية العامة كدولة عصبوية، ثم فقدان «الشرعية العصبوية» ـ إن جاز التعبير ـ كدولة منحازة لعصبية دون أخرى! فادحٌ هو ـ إذاً ـ ثمن هذا الصلح مع المجتمع العصبوي!

أين المفارقة إذاً؟

إنها تبدو من وجهين: من كون هذه الدولة **تقف ضد المجتمع وتتماهى معه** في الآن نفسه، ثم من كونها **تتجاهل السبيل الوحيد الأكفل بتمكينها من بناء شرعيتها**. قرأنا سريعاً الوجه الأول من المفارقة، فلنحاول الآن أن نتعرف إلى وجهها الثاني سريعاً.

ج ـ الطريق المستحيل إلى الشرعية الممكنة!

هو طريق مستحيل، أو يبدو كذلك، لأن الدولة العربية لا تريد حتى الآن أن تسلك دروبه المتعرجة؛ وهي شرعية ممكنة لأن تحصيلها في وسع الدولة إن هي أرادت ذلك. هو مستحيل لأن الدولة لا تقبل أن تعيد النظر في نفسها، وفي قوامها والقواعد التي قامت عليها، وفي وظائفها، لأنها بذلك تفقد هويتها الأصل؛ وهي ممكنة لأن تحقيق الشرعية لا يتطلب أكثر من إعادة النظر في سياق عمل هذه الدولة. وحدها هذه المعادلة توحّد بين الممكن والمستحيل على النحو الذي يبعث على الاستغراب حقاً! هي ليست منّا لعبةً لفظية ندير فيها المعركة الاستعراضية السطحية بين مفهومي الاستحالة والإمكان، بل هي الصورة الفعلية لتلك المفارقة التي ذكرنا. سُبْحَانَ هذه الدولة التي تجعل المستحيل ممكناً والممكن مستحيلاً فتُضِيعُ على نفسها فرصة تحقيق كينونة متوازنة!

الممكن هنا هو إقامة السياسة والسلطة على مقتضى قواعد البناء الديمقراطي بشكل يرفع عن الدولة تهمة التواطؤ مع مجتمع العصبيات أو الاغتراب عن روح الأمة، ويرفع عنها عبء السؤال عن قيمتها في الميزان الاجتماعي والوطني. أما المستحيل فهو في أن تدفع الدولة ثمن انتمائها إلى الديمقراطية وانصرافها عن رافعتها العصبوية بشكل يُخِلّ بقدرتها على ضمان تجديد نفسها وإعادة إنتاج ديمومتها من خلال الاحتفاظ بمسافة ما مع أي اتجاه نحو إنجاز حداثة سياسية في جسمها!

لكل هذا الذي أتينا على ذكره، في الفقرات السابقة، قيمة في تحليل مأزق الدولة العربية، وأهم ما ينطوي عليه هو إقامته نوعاً ما من التلازم بين أزمة الشرعية تلك وبين الوظيفة المفتَرَضة للدولة. وعليه، يستفاد من أي تحليل لأزمة الشرعية لدى الدولة في أنه (أي تحليل) يلقي الضوء على صعوبة قيام هذه الدولة ـ تحت وطأة أزمة الشرعية تلك ـ بدور تاريخي إيجابي حيال النزاع الأهلي. وليس لهذه الفرضية من نتيجة سوى أنها تقدم دعوة إلى **إعادة بناء** الوظائف الاجتماعية للدولة في البلدان العربية المعاصرة على النحو الذي يؤدّى به ذلك الدور أداء تاريخياً فعالاً،

أي على النحو الذي تلتغي به أسباب قيام النزاع الأهلي وتجدُّده. وليست **إعادة بناء وظائف الدولة العربية** ـ التي ندعو إليها هنا ـ سوى تحقيق انتماء حاسم للدولة العربية إلى منطق الدولة الحديثة، وإكسابها مضمون هذه الدولة (الحديثة)، بما تنطوي عليه من دلالات وما تقوم به من وظائف. وهذا إنما يفترض ابتداءً التعرف إلى تلك الوظائف التي تتنزَّل من الدولة الحديثة منزلة القِوام، حتى يتسنى إدراك المطلوب من إعادة البناء؛ وهو تعرُّف مَدْعُوٌّ إلى أن يحقق نفسه من مدخل معرفي معلوم: التحديد النظري (المجرد) لوظائف الدولة.

ثالثاً: في وظائف الدولة

لا يستقيم حديث في وظائف الدولة بمعزل عن إدراك ما عليه تقوم أو تتقوَّم الدولة. ونعني بهذا ذاك الوضع الاعتباري للدولة في علاقتها بالاجتماع الوطني ـ أو المدني ـ الذي تنتمي إليه. ما مصدرها إذاً: المجتمع أم ذاتها حصراً، هل هي صعيد مستقل أم لا، هل تعبّر عن المجال الاجتماعي العمومي أم تركن إلى قاعدة اجتماعية معينة؟ مع هذه الأسئلة، نحن إزاء أطروحتين نظريتين: واحدة تقول **بتعالي الدولة** عن المجال الاجتماعي، والثانية تقول باستنادها إلى **قوة اجتماعية** تكون قاعدة لقيامها.

١ ـ جدلٌ حول قِوام الدولة

إذ تميل **الأطروحة الأولى** إلى النظر إلى الدولة كجسم **مفارِق أو متعالٍ**، فإنما لإثبات قدرتها على التعبير عن روح المجتمع والأمة. لا يعني ذلك أن الدولة بعيدة عن الاجتماع، إنها محايثة لكل مظاهره، حاضرة بكثافة فيها، بل إن كل شيء ينحلّ إليها في النهاية[٢٠]. لكنها دولة مجردة، دولة العقل المطلق كما عبّر عن ذلك هيغل في تحليله لها. كيف تقوم العلاقة بين هذه الدولة والمجتمع الذي تعبّر عن روحه

---

(٢٠) «من يتكلم عن التربية، التي تجعل من الإنسان الحيواني إنساناً إنسانياً، أو التي تفتح عين الفرد على الغاية التي من أجلها يعيش، يتكلم حتماً عن الدولة. كل مربٍّ لا بد له من مربٍّ والدولة هي مربية المربين. العقل اكتساب لدى الطفل ولدى الرجل الراشد؛ القيمة العليا، مهما كان مصدرها، تلقن؛ التلقين يرتكز على النفوذ؛ النفوذ ينتهي في آخر التحليل بالدولة. هكذا نجد كل الأنبياء والرسل والمصلحين يدخلون، بعد حين يطول أو يقصر، هم أنفسهم أو بالنيابة، حيز الدولة». عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، ط ٢ (بيروت: دار التنوير؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣)، ص ١٩.

وأخلاقه في اللغة الهيغلية؟

إن الدولة - في هذه الأطروحة - ليست مجرد تنظيم سياسي للاجتماع الإنساني، وليس في وسع أي مجتمع (أو تجمُّع بشري) أن ينتج دولة. هي تقوم فحسب حينما تنشأ **إرادة جماعية** تعبّر عن **وعي الأمة لذاتها**. وفي هذا المعنى يقول هيغل: «إن أية مجموعة إنسانية لا تستحق أن تسمى دولة إلا متى كانت متحدة بغاية الدفاع الجماعي عن جميع ممتلكاتها»[٢١]. ليس معنى ذلك أيضاً أن قيام الدولة على هذه الإرادة الجماعية يلغي الأفراد أو حرية الفرد[٢٢]، بل إن الحرية مكفولة **من خلال تحقيق الدولة**، ولا معنى للحرية خارج الدولة[٢٣]، فالدولة إذ تترك الحرية للأفراد، تستعيدهم إلى مجالها كي يستقيم أمر المجتمع[٢٤]. الدولة في هذه الأطروحة إذاً فوق الفرد والمجتمع، وبلغة اليوم: غير منحازة، أو محايدة.

في **الأطروحة الثانية** نعثر على تعيين مختلف لمصادر قيام الدولة. الدولة ليست فوق المجتمع، ولا بعيدة عن تكويناته، بل هي تنشأ بموجب قانون متواتر الحدوث في التاريخ: **الغلبة الاجتماعية لعصبية** قوية على سائر العصبيات الأخرى، وإخضاع تلك لهذه، وبالتالي قيام الدولة. يعبّر عبد الرحمن بن خلدون عن ذلك تعبيراً واضحاً كما في هذا النص الذي يقول فيه: «فالرئاسة لا تكون إلا بالغلب، والغلب إنما يكون بالعصبية، فلا بد بالرئاسة على القوم أن تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة، لأن كل عصبية منهم إذا أحست بغلبة عصبية الرئيس لهم أقروا بالإذعان والاتباع»[٢٥]. ولا يعني الإقرار بالإذعان والاتباع - في نظر ابن خلدون - أن الإكراه القمعي هو ما يصنع الدولة، بل هو يعتبر أن تلك الغلبة تقود إلى

(٢١) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *La Constitution de l'Allemagne* (Paris: Editions champ libre, 1974), p. 39.

(٢٢) حول العلاقة بين الدولة والحرية، انظر: عبد الله العروي، **مفهوم الحرية** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١).

(٢٣) «إن مبدأ علم السياسة هو أن الحرية متاحة فقط حين يتمتع الشعب بوحدة قانونية داخل دولة». Hegel, Ibid., p. 13.

(٢٤) «يتضمن مبدأ الدول الحديثة قوة عميقة تجعله قادراً على تمكين الذات من تحقيق خصوصيتها إلى مداها الأقصى، وعلى إرجاعها في نفس الوقت لضمان وحدة مبدأ الدولة».
Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Philosophie du droit* (Paris: Gallimard, [s. d.]), p. 195.

(٢٥) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بغداد: مكتبة المثنى، [د. ت.])، ص ١٢٣.

التضامن والالتحام بين كافة العصبيات المغلوبة وعصبية الرئيس، والدولة هي حصيلة ذلك الالتحام.

ربما كان ابن خلدون معنياً بوصف تكوُّن الدولة في العصر الوسيط؛ وقد يكون ذلك مبرراً لبعضهم بأن يحتسب موقف ابن خلدون موقفاً بعيداً عن تمثُّل آليات تكوين الدولة في العصر الحديث وإدراكها. غير أننا نعثر على ما يدعم رأيه، وبعيداً عن فكرة العصبية القبلية والدينية، في موقف الفيلسوف والمفكر الماركسي الايطالي أنطونيو غرامشي. فهذا الأخير لا يعتبر القمع المادي من قبل الطبقة البرجوازية الحاكمة (وهي في رأينا عصبية من العصبيات الاجتماعية الجديدة) سبباً وجيهاً للاعتقاد في أنها بذلك تفرض سيطرتها، بل هي تحتاج، من أجل فرض هذه السيطرة، إلى قدر من **القبول الطوعي** والرضا الجمعي من الطبقات الأخرى لسيطرتها[٢٦]. وعلى قاعدة هذه العلاقة من القبول الإيجابي، تقوم دولتها.

لم نَسُق هذا الجدل حشواً، بل لهدف مقصود: بناء وظيفة الدولة على طبيعتها، أي إدراك تلك الوظيفة من خلال الموقع الذي تشغله الدولة في النظام الكياني العام. قد يتسرع بعضهم فيستنتج من العرض السابق للأطروحتين: أن **الأولى** تضع فصلاً قاطعاً بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي قد يطرح الاستفهام على مدى قدرتها على التعبير عنه، وأن **الثانية** تزج بالدولة في تناقضات الاجتماع الأهلي أو تنقل هذه إليها، الأمر الذي قد ينجم عنه مساس بوظيفتها الوطنية الجامعة. والحقيقة أن الاستنتاجين معاً غير مبرَّرين، ذلك أن تَفَارُقَ الدولة وتعاليها هو من باب إحاطة وظيفتها بالحياد وبالقدرة على التدخل لحياكة نسيج وحدة الاجتماع المدني؛ كما أن ارتكازها إلى قاعدة اجتماعية هو حقيقة سوسيولوجية وسياسية لا سبيل إلى إنكارها، ولا سبيل إلى الاعتقاد في أنها ممرٌ ضروري نحو عصبوية الدولة وانحيازها. أما الحقيقة الأهم في هذا كله، فهي أن التوصيف السابق للأطروحتين يتعلق بدولة حقيقية لم يقم لها معادلٌ بعد في البلدان العربية[٢٧]، وهو ما يعني أن المسألة هنا غير ذات موضوع، أو لنقل إنها من باب القول النظري التجريدي الذي نجنِّده في التحليل والاستشراف وليس للعلم بما هو قائم.

---

(٢٦) Antonio Gramsci, *Gramsci dans le texte*, recueil réalisé sous la direction de François Ricci en collaboration avec Jean Bramant; textes traduits de l'italien par Jean Bramant, Gilbert Moget, Armand Monjo et François Ricci (Paris: Editions sociales, 1975), pp. 570 et 579.

(٢٧) إلا بالمعنى الحصري الذي يفيده المفهوم الخلدوني للعصبية.

غير أننا نحتاج إلى الأطروحتين معاً بعد تعديلهما لكي نصل إلى هدف مطلوب: دولة **فوق الصراع الاجتماعي**، ولكنها ـ في الآن نفسه ـ **مرتبطة بالمجتمع** وقواه، لا اغترابية أو غريبة عنه. بعبارة أخرى، نحتاج إلى تحويل هذا الجدل النظري **الانتباذي** إلى جدل واقعي **انجذابي** تكون الدولة ميدانه: طبيعة ووظائف. وهكذا، لا بديل لنا من دولة **منتمية** إلى المجتمع **ومتعالية** عن تناقضاته. هذا يقودنا حكماً إلى التفكير في نوع العلاقة غير العصبوية بين الدولة والمجتمع، على نحو ما هو عليه أمرها في الدول الحديثة وعلى نحو ما يفترض أن يكون عليه حالها في البلدان العربية المعاصرة.

٢ ـ في الوضع الاعتباري للدولة في الفكر الحديث

نُظِر إلى دولة القرون الوسطى ـ الإسلامية والمسيحية ـ بوصفها الكيان السياسي الممثل لمصالح العصبيات، أو الإقطاع المركزي، أو الكنيسة، ويُنظر إلى الدولة الحديثة بوصفها الكائن الذي يمثل مصالح بنية اجتماعية جديدة هي **الطبقات الاجتماعية**. في المقالة الماركسية الحديثة عرض وتحليل مفصَّل لأسباب العلاقة بين الدولة والطبقة، منذ **البيان الشيوعي** و**رأس المال** في منتصف القرن الماضي إلى أدبيات بقايا الشيوعيين في نهاية هذا القرن، وفيها تحليل دقيق للآليات التي تقوم عليها علاقة الحيازة المادية للثروة والسلطة في المجتمع الرأسمالي الحديث. وإذا أمكن تلخيص التراث الماركسي الحديث في إشكالية الدولة، على تنوُّع المقاربات النظرية للمسألة فيه، لأمكن التعبير عنه من خلال التعريف التالي: الدولة جهاز قمع طبقي تستعمله الطبقة المسيطرة ـ المالكة لوسائل الإنتاج ـ ضدّ الطبقات المنتجة بهدف الحفاظ على سلطتها وتجديد سيطرتها الطبقية[٢٨]. جرى سحب هذا التعريف وتعميمه على كل تاريخ الدولة، منذ العهد العبودي، وليس على الدولة الرأسمالية فحسب، كما نلحظ ذلك في **البيان الشيوعي** لماركس وانغلز[٢٩].

الدولة أداة، مجرد أداة في هذا التصوّر. أما وظيفتها، فهي ممارسة القمع

(٢٨) انظر في هذا الصدد: فلاديمير إيليتش لينين، **ما العمل** (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٠).

(٢٩) وإن كان انغلز قد خفف من غلواء هذا المفهوم للدولة حيث انتقل إلى المجال الاثنوغرافي محللاً نظم القرابة والتملك في المجتمعات القرية. في هذا انظر: Friedrich Engels, *L'Origine de la famille, de la propriété privée et de l'état* (Paris: Editions sociales, 1954).

المادي لضمان السيطرة. وقد ساد هذا التصور ـ الذي أمدّته اللينينية بزخم كبير ـ إلى أن بدأت تباشير مراجعته تطرح في الأفق مع غرامشي، الذي اعتبر سلطة الدولة مزيجاً من استعمال العنف المادي والهيمنة الايديولوجية واستحصال قبول اجتماعي عام من المجتمع على هذه السلطة. غير أن المراجعة الحاسمة ستكون مع نيكوس بولانتزاس[(٣٠)] الذي سيتجه في تحليله للدولة إلى تجاوز ما أسماه بالتصور الأداتي (Conception Instrumentaliste) للدولة ـ على نحو ما عبّر عنه لينين في كتاباته ـ نحو تصوُّر يفك الارتباط الآلي بين الدولة وعلاقة السيطرة الطبقية، معتبراً الدولة **انعكاساً للتناقضات الاجتماعية** ولميزان القوى. وغني عن البيان أنه حين تكون الدولة بهذا المعنى، أي **انعكاساً لتوازنات القوى الاجتماعية**، فإن ذلك يرفع عنها صورة الدولة ـ الشرّ بالضرورة، أو صورة الدولة المنحازة لفريق سياسي أو اجتماعي دون آخر، وبالتالي يفتح الطريق أمام منافسة سلمية على السلطة، أي أمام الاختيار الديمقراطي في الصراع السياسي[(٣١)].

الدولة، إذن، **مجال** للصراع السياسي، وتعبير عن توازناته. وهذا يعني أن السيطرة عليها لا تمثل انتصاراً لرأي واحد أو مجموعة آراء على حساب أخرى، وأن القرار السياسي ليس تمثيلاً لمصالح فئوية، بل إنها تتمتع بقدرٍ ما من التمثيل للمجموع الاجتماعي، وهذا في أساس الشرعية التي تتمتع بها الدولة الحديثة (أي الديمقراطية) دونما حاجة منها إلى استعمال أدوات القوة والعنف. غير أن تمثيلية الدولة للاجتماع الوطني تخفي ـ في الحقيقة ـ علاقة سياسية تأسيسية أهمّ، هي ما يضفي على الدولة الحديثة هذه الصفة التمثيلية، ويمنحها تلك الشرعية وذلك القبول الجماعي بها، إنها علاقة **التعاقد**.

٣ ـ الدولة، التمثيل والتعاقد

نظام الدولة الحديثة قائم على **تعاقد** بين القوى والجماعات الاجتماعية والسياسية المختلفة. لا يغير من هذه الحقيقة أن يقال عنها إنها دولة رأسمالية أو دولة

---

(٣٠) وبخاصة في: Nicos Poulantzas: *Les Classes sociales dans le capitalisme aujourd'hui* (Paris: Seuil, 1970), et *L'Etat, le pouvoir et le socialisme* (Paris: Presses universitaires de France, 1978).

(٣١) هذا الوعي الجديد بالدولة هو ـ مثلاً ـ ما صنع داخل الحركة الاشتراكية في أوروبا ذلك الانعطاف النظري والسياسي حيال قضية السلطة والذي صار ينعت أصحابه بممثلي «الشيوعية الأوروبية» (L'Euro-communisme).

الرأسمال، ذلك أن قيامها على أساس هيمنة العلاقات الرأسمالية للإنتاج لا ينفي عنها صفة التمثيلية للاجتماع السياسي والمدني، وهي التمثيلية التي يعبّر عنها التوافق السياسي العام على قواعد النظام السياسي بين القوى المختلفة على ما في اختياراتها وبرامجها من تنازع، وعلى ما في مصالحها من تفاوت وصراع. وينبغي أن نقرأ هذا التعاقد ـ الذي قامت عليه الدولة الحديثة ـ في تطوره التاريخي حتى نتبين حقيقة ما ينطوي عليه من تواطؤ إيجابي بين الناس على تنظيم اجتماعهم السياسي.

يعرّف أحد فقهاء الفلسفة السياسية الحديثة (هوبز) هذا التعاقد بقوله: «يوكل كل إنسان سلطته وقوته كاملة إلى شخص واحد يكون، بقوة قاعدة الأغلبية، قادراً على جعل الإرادات المختلفة إرادة واحدة، وهذا يعني: تعيين شخص أو مجموعة لحمل المسؤولية عنهم حملاً كاملاً إلى حيث يعترف كل إنسان بأن ما يفعله هذا الشخص أو هذه المجموعة يقوم مقام ما يفعله هو». ويستطرد هوبز في تعريف معنى هذا التفويض ليخلص إلى التأكيد أن لسان حال هذا الإنسان الذي يفوّض لغيره يقول: «إنني أسمح لهذا الشخص أو لهذه المجموعة وأتنازل له عن حقي كلية في أن أحكم نفسي بنفسي، بشرط أن تتنازل له أنت، من جهتك، عن حقك وأن تأذن له في كل ما سيقدم عليه من فعل»(٣٢).

التعاقد، إذن، اتفاق بين طرفين وتنازل «متبادل» لمصلحة قيام «إرادة واحدة» تمثلها الدولة. غير أن هذا التعاقد ـ في مرحلته تلك ـ كان تشريعاً للدولة المطلقة أو للسلطان المطلق. ولكنه شهد تعديلاً في القرنين الأخيرين ليصل إلى تعاقد يحجّم من سلطات الملك أو الرئيس ويخضعها للدستور المكتوب أو الشفهي على النحو الذي يتحقق به التوازن بين السلطات.

بين من يقوم هذا التعاقد؟

من العبث الاعتقاد في أنه يقوم بين قوى المجتمع الطبيعي: الطوائف، والعشائر، والقبائل، لأن مثل هذا التعاقد، إذا قام، لا يصنع دولة حديثة، ولا يخلق مجالاً سياسياً بالمعنى الحقيقي للكلمة. وكل تجارب التوافق الطائفي والقبلي أثبتت أنها عاجزة عن إنتاج تسوية سياسية حقيقية تقوم بها الدولة، وتستقر، وتقوى شوكتها، بل هي كانت دائماً سبباً للقلاقل والمنازعات والحروب الأهلية. من هي

---

(٣٢) Thomas Hobbes, *Léviathan*, traduit de l'anglais par François Tricaud (Paris: Sirey, 1971), p. 137.

إذن قوى ذلك التعاقد السياسي؟

إنها: المواطنون، وهم موزعون ـ في السياسة ـ بين حاكمين ومحكومين. وقد مرّ معنا القول ـ في مناسبة سابقة ـ أن علاقة المواطنة[٣٣] علاقة سياسية وليست علاقة عصبوية ايديولوجية. والمواطنة هذه هي بالذات ما يشرّع لذلك التعاقد على اعتبار أن التساوي أمام القانون ـ وهو جوهر المواطنة ـ يقدم للناس (أي المواطنين المحكومين) ضمانات قوية بعدم بطش الحاكمين أو استبدادهم بالرأي والحكم.

* * *

نتوخى من هذا الحديث المقتضب عن الدولة الحديثة[٣٤] وضع معيار مرجعي تقاس به وظائف الدولة ـ وفي حالتنا الدولة العربية ـ في الاجتماع الوطني، وعلى وجه أخص، حيال ما قد يعرّض هذا الاجتماع إلى أية محنة أو إلى أي نوع من أنواع الأزمة التي تعرّض الاستقرار الاجتماعي أو وحدة الكيان الوطني لخطر التصدع. وعلى ذلك نقول إن الدولة ـ في البلدان العربية ـ مدعوة إلى أداء دور سياسي مركزي، في الحقلين الوطني والاجتماعي، لمواجهة وقائع النزاعات الأهلية، وتقديم أجوبة صحيحة عن مشكلاتها على النحو الذي يفترض في كل دولة حديثة أن تقوم به. وها هي بعض عناوين ذلك الدور وما ينطوي عليه القيام به من دلالات، لا على صعيد المجتمع الأهلي واستقراره فحسب، بل على صعيد تنمية شخصية الدولة نفسها، وإعادة ترشيد وظيفتها وتصويب هيكلها.

رابعاً: في ما على الدولة تجاه النزاعات الأهلية

من النافل القول إن الدولة التي نعنيها بالحديث هنا هي **الدولة الوطنية الحديثة**، وليست الدولة التقليدية: السلطانية أو الفئوية (عصبوية كانت أم عسكرية). الأمر الذي يعني أننا لا نعلق كبير أمل على الدولة الراهنة في البلدان العربية في ما يمكن أن تنهض به من دور على صعيد النزاعات الأهلية، بل يمتنع، تماماً، تصوُّر أي دور إيجابي لها في هذا الباب إلا متى امتلكت إرادة تصحيح دورها، وتغيير بنى

---

(٣٣) انظر مراجعة حذرة للمفهوم البرجوازي الليبرالي للمواطنة في: Nicos Poulantzas, *Pouvoir politique et classes sociales* (Paris: Maspéro, 1968), tome 1, pp. 128-135.

(٣٤) في التعريف بنظام الدولة الحديثة، لا غنى لأي قارئ عن نصوص أحد أهم المراجع الفكرية العربية المعاصرة في هذا الباب، وهو عبد الله العروي، وبخاصة في كتابيه: **مفهوم الحرية**، و**مفهوم الدولة**.

السلطة فيها. مما ينجم عنه القول إن قدرة الدولة على النهوض بدور وطني توحيدي وإدماجي مرتبطة بقدرتها على تجديد نفسها من الداخل وتأمين شرعيتها من المداخل السياسية والمدنية الفعلية لتحقيق الشرعية. لِنَصِفْ إذن هذه الأدوار المفترضة للدولة تجاه المجتمع العصبوي، وتجاه ظاهرة النزاعات الأهلية فيه.

١ ـ دور «توحيدي»

من وظائف الدولة الحديثة إنجاز عملية سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، مركزية هي عملية التوحيد: توحيد المجتمع والمجال الوطني؛ بل إن قيامها، كدولة وطنية، عصيٌّ على التحقق دون إنجاز ذلك التوحيد الذي هو يقوم منها مقام الماهية. رافعةُ هذا التوحيد، والأساسُ الذي يقوم عليه البناء الوطني برمّته، هو توحيد التراب الوطني؛ والدولة ـ في تعريفها القانوني المعاصر ـ هي التي تتحدد، ابتداء، بمجال ترابي تحكمُه وتقوم عليه سيادتها. وعليه، دون سيادة الدولة على أراضيها، لا مجال للتفكير في دولة وطنية فعلية، لأنها ببساطة تكون في هذه الحال منزوعة الإرادة، ومنزوعة القرار، بل وفاقدة السلطة على قسم من رعاياها. ولا يتعلق فقدان السيادة بوقوع البلاد ـ كلاً أو جزءاً ـ تحتَ قبضة محتل خارجي[٣٥]، مما تمتنع معه الوحدة الترابية، بل هو يتعلق أيضاً بسقوط أجزاء من التراب الوطني تحت قبضة قوى محلية متمردة على السلطة المركزية ومدعومة في ذلك من القوى الأجنبية[٣٦]! ولا تستطيع دولة أن تلعب أي دور وطني فعلي في غياب وحدتها الترابية. ونحن نشهد اليوم كيف أن فقدان الدولة العربية لجزء من سيادتها الترابية، يفتح عليها مشكلة التوظيف السياسي الخارجي للنزاعات الأهلية المحلية على نحو ما حصل في لبنان، أو ما هو حاصل الآن في العراق والسودان، الأمر الذي قد يهدد الوحدة الكيانية بالانفراط ويفتح الباب أمام مؤامرات التقسيم والتجزئة العصبويين.

وإذا كان التوحيد الاقتصادي: توحيد السوق والعملة والقيم ـ وهو من مشمولات الدولة ـ قد حصل، على نحو كامل تقريباً، خلال حقبة الاحتلال

---

(٣٥) حال فلسطين، ولبنان، وسوريا، والمغرب، والعراق، والكويت مع الاحتلال الصهيوني، والتركي، والإسباني، والإيراني، والأمريكي ـ البريطاني.

(٣٦) كما هو الحال في الشمال الكردي العراقي، وفي جنوب السودان مع قوات «جون غارانغ»، وفي جنوب لبنان مع قوات أنطوان لحد.

الأجنبي بتحقيق الرسملة وإدماج الهوامش في المركز (ولم تفعل دولة «الاستقلال» سوى وراثة ذلك النظام وإعادة إنتاجه بشكل رَثّ!)، فإن **التوحيد الاجتماعي ـ السياسي** ما زال حتى اليوم عسير التحقيق ومعلقاً ومحجوزاً؛ والحال أن الوحدة السياسية والاجتماعية الوطنية هي من مشمولات عمل الدولة، بل هي شرط وجوبٍ لاستوائها دولةً وطنية:

يعني التوحيد السياسي **تأميم السلطة**، وذلك بتفكيك كل أنواع السلطة المحلية الموروثة (أي سلطة العصبيات) وإلحاقها بالسلطة المركزية. ويدخل في دائرة هذه المركزة **احتكار العنف** من قبل الدولة ومصادرته من القوى التي ورثته عن مرحلة التوزيع العصبوي التقليدية للسلطة والعنف، ثم تحويله إلى **عنف شرعي**، أي قانوني، يشمل المجال الترابي ـ الاجتماعي الوطني برمّته، وينتظم استعمالُه بموجب قواعد سياسية دستورية متوافَق عليها، هي القواعد التي تقوم عليها **دولة الحق والقانون**. وإذا تذكرنا وقائع انفلات السلطة من يد الدولة في لبنان، طيلة مرحلة الحرب الأهلية، وتوزُّعها بين المؤسسات السياسية الطائفية، ومعها توزُّع العنف بين قواها العسكرية (أي الميليشيات)، وانفلاتها من يد الدولة العراقية في الشمال، لمصلحة الأحزاب والجيوش الكردية (أي «قوات البشمركة»)، والأمر نفسه في جنوب السودان؛ وإذا علمنا أن القبائل في اليمن ما زالت تملك حق حمل السلاح (وابتزاز الدولة). . .، تبين إلى أي حدّ ما زالت الدولة في الوطن العربي بعيدة عن تحقيق هذه الوحدة السياسية، وما زالت بالتالي بعيدة عن أداء دورها التاريخي المفترَض أمام أي لون من ألوان النزاع الأهلي.

على أن دور الدولة الأهمّ هو ـ دون جدال ـ دور **تحقيق التوحيد الاجتماعي**. والتوحيد هذا كناية عن عملية **صهر** التكوينات الاجتماعية المختلفة، ذات المنبت القَبَلي أو العشائري أو الطائفي أو المذهبي. . . الخ، **في بنية اجتماعية جديدة** يؤسسها **الانتماء الجماعي إلى وطن**، وتعلو على كافة التشكيلات العصبوية الصغرى القائمة على نُظُم القرابة (أي الدموية أو الروحية)، والمشتغلة كبنى مغلقة. دور الدولة هنا هو تأسيس وطن أو كيان وطني، وهو ليس فقط الجغرافيا (أي التراب الوطني)، والتاريخ (أي الجماعة الدينية والقبلية. . .)، بل أيضاً وأساساً **الاجتماع السياسي** (**أي الجماعة الوطنية** أو الشعب أو الأمة). إن الشعب ـ أو الجماعة الوطنية ـ لحظة عليا في سيرورة التكوين الاجتماعي، أو لِنَقُل إنه علاقة مجردة تقوم بين مجموعات مختلفة تَكْسِر إطار تعريفها الماهوي الخاص والضيّق والمغلق، لتتعرّف

إلى نفسها في دائرة من الانتماء أرحب هو الانتماء الوطني أو الانتماء إلى وطن. وإذا كان من النافل القول إن قيام دولة وطنية حديثة في البلدان العربية رهنٌ بقيام هذا الاجتماع الوطني (أي السياسي والمدني) الحديث، فإن من أساسيات الفكر والتاريخ أن نقول إن مثل هذا الاجتماع الوطني لا ينشأ من عدم مطلق، بل يأتي ثمرة تطور اجتماعي وسياسي تلعب فيه الدولة (أو المجال السياسي عموماً) دوراً تاريخياً مركزياً. ويمتنع، في غياب وعي هذه الجدلية، وعي القوانين التي تصنع حركة تكوُّن الدولة والمجتمع وتطوّرهما على السواء.

٢ ـ المواطنية

لا يعني أن تقوم الدولة بدور مركزي في صهر التكوينات الاجتماعية المختلفة في **شخصية وطنية** موحَّدة سوى أن تنجز عملية تشكيلٍ **لنظام من العلاقات السياسية** جديد هو **نظام المواطنية**. والمواطنية تعني، في مفهومها النظري، تحقيق **اشتراكٍ عمومي في علاقة سياسية جامعة**، يَسْقُط بمقتضاها كل نوع من أنواع **التعيين الطبيعي** للناس، أي كل نوعٍ من تعريفهم داخل دائرة انتمائهم إلى بُنىً طبيعية (أي بدائية) كالقبيلة والعشيرة والطائفة، ليقوم مقامَه تعيين **سياسي** جديد (أي غير ثقافي إذاً) يكون مبدأه **الانتماء إلى كيان جمعي أعلى هو الكيان الوطني**.

وإذ تعيد هذه المواطنية تعريف الناس تعريفاً سياسياً، بوصفهم **مواطنين**، أي خارج كل ربطٍ لهم بعلاقات التضامن العصبوي، وروابط القرابة، وعلاقات الولاء التقليدي، فهي تُسْقِط بذلك كل ذلك النظام الكامل من **المراتبية والتفاضل** القائم بينهم بمقتضى نسق القيم التقليدي، والذي يجعل أشرافهم مثلاً أو أعيانَهم ووجهاءَهم أعلى قدراً ومركزاً من «عامة» الناس! وعليه، تقيم علاقات المواطنية نظامها على قاعدة **المساواة**: مساواة جميع الناس في الحقوق والواجبات، بعيداً عن كل تمييز بينهم في العرق أو الدين أو الدم أو النسب، أو ما في معنى ذلك مما يقوم عليه التمايز والتفاضل في الاجتماع العصبوي.

والمواطنية، حين تنشأ كرابطة سياسية جديدة، يكون طرفاها: الدولة والمواطن، وحين تقوم بتوزيع السلطة المادية والرمزية بين «أفراد» المجتمع على قاعدة التساوي في الحصص، وبالتالي التساوي في المسؤوليات. . . ، فإنها تعيد بناء **علاقات الولاء** على نحو جديد تماماً: يلتغي الولاء للبنى الطبيعية (بالمعنى الأنثروبولوجي) ليقوم بدلاً منه **ولاء سياسي** لـ «سيّد» أعلى هو **الدولة**. ويكون هذا الولاء ـ الذي

يجري تحصيله في الدولة الوطنية بالرضا الطوعي وليس بالإكراه والقسر ـ بمثابة اعتراف جماعي بقبول المساهمة المشتركة في بناء هوية جماعية وتفويض الحق للدولة ـ ككيان مجرد ـ في التعبير عنها داخلياً، من خلال توزيع عادل للسلطة وللحقوق، وفي التعبير عنها خارجياً من خلال الدفاع عن مصالح الجماعة الوطنية.

لا تستطيع الدولة العربية المعاصرة أن تقدم أية مساهمة سياسية تاريخية في حفظ الكيان الوطني من امتحانات النزاع الأهلي، إن هي لم تنجح في تقديم جواب عن حاجة هذا الكيان إلى نظام جديد من العلاقات السياسية بين جماعاته، وعن حاجته إلى إعادة بناء روابط الولاء. ذلك أن هذا النزاع ينتعش كلما ازداد شعور كل جماعة بغياب روابط جامعة بينها وبين غيرها من الجماعات، وكلها كان عليها أن تفهم الولاءَ طقساً سياسياً يؤديه أفرادها للعصبية التي ينتمون إليها حصراً. ومسؤولية الدولة هنا في أن ترسي الأساس لقيام اجتماع سياسي جديد يكسر إطار الولاءات التقليدية ويفتح علاقات الناس على علاقات من الانتماء إلى بُنىً أعلى وأرحب من البنى العصبوية. وهو ـ دون سواه ـ السبيل إلى إلغاء شروط إنتاج النزاعات الأهلية وإعادة إنتاجها.

٣ ـ التنمية الديمقراطية

لا مجال للشك في الاقتران الماهوي بين التغاء شروط النزاعات الأهلية وأسبابها وبين التقدم على طريق إنجاز التنمية السياسية الديمقراطية. فالمجتمع ـ أي مجتمع ـ لا يكون عُرضة لامتحان الانقسام الأهلي القاسي، وللنزاع العصبوي على السلطة أو لحفظ الذات من التهديد، إلا متى انعدمت فيه شروط الديمقراطية وآلت فيه السلطة إلى فريق أو فئة دون سواهما. إن البنية العميقة لنشوء العصبيات ـ واشتغالها كمؤسسات سياسية ـ ولاندلاع النزاعات بينها، هو قيام نظام السلطة والهيمنة على قاعدة فئوية تستبعد الجماعات الاجتماعية الأخرى، وتحوّل السلطة إلى ملكية خاصة بيد العصبية المستفرِدة. ها هنا يتولد لدى الجماعات المستبعَدة شعورٌ بالضيم والقهر والحيف في توزيع السلطة، الأمر الذي يدفعها إلى المزيد من الانكفاء على الذات، والتقوقع في منظوماتها العصبية الضيقة كميكانيزم للمقاومة والاحتراس والدفاع، بحسبان ذلك الشعور بالحيف والحرمان القاعَ الذي تنهل منه العصبيات مَعين اشتغالها المؤسّسي.

إن تحويل السلطة إلى ملكية جماعية قابلة للتداول بين المشتركين في الانتماء إلى

الوطن الواحد، ونعني بهم المواطنين، هو المدخل ـ الذي لا مدخل سواه ـ إلى فكّ حالة التعبئة النفسية والاحتقان العصبوي في المجتمع الأهلي، بل تفكيك بُنى العصبيات ذاتها، وإعادة الشعور بالاطمئنان والثقة والتوازن إلى الجميع، على نحوٍ ينتهي معه الخوف من «الآخر»، ويتولّد فيه الشعور بأن الدولة دولة الجميع، وبأن الوطن كيانٌ مشترك، وبالتالي تتولد كل أسباب الحماسة للمشاركة الإيجابية والفعّالة في تطوير الحياة الوطنية، على قاعدة الشعور بالاندماج الاجتماعي؛ ها هنا تتحول المنافسة السياسية ذاتها من كونها معترك حرب أهلية ضروس إلى مباراة سياسية نظيفة يحكمها القانون الذي يرتضي الجميع قواعده التي توافَقَ وأجمع عليها بشكل طوعيّ حرّ. وغني عن البيان أن ذلك متوقف على قيام الدولة نفسها بتصحيح قواعد السلطة فيها، وفتح شرايينها على دم الحداثة السياسية؛ والكرة هنا في ملعب الدولة!

٤ ـ استقلال الدولة عن العصبيات

ليس في وسع الدولة في الوطن العربي أن تلعب أي دور سياسي إيجابي في حماية الوحدة الكيانية والوطنية من النزاعات الأهلية إن هي ظلت على تماس مع البنى العصبوية. إن دورها يبدأ من تحرير ذاتها ككيان من أي شكل من أشكال التمثيل العصبوي، سواء ما تبدّى في صورة قيام للدولة على عصبيةٍ ما أو حلف عصبوي، أو في صورة استنادٍ للسلطة إلى قاعدة أهلية عصبوية تكون احتياطاً اجتماعياً لها. وهذا يعني أن وظيفة حل النزاعات الأهلية لدى الدولة تبدأ من تغيير قواعد تكوين هذه الدولة نفسها. وتحرير الدولة من التمثيل العصبوي شرط لتحريرها من ثقل النزاعات الأهلية عليها في حالة ما إذا نشأ هذا النوع من النزاعات. إذ كلما انغمست في هذه النزاعات، تحولت إلى فريق أهلي، وتحملت أكلاف ذلك على توازنها الذاتي، وعلى دورها في المجتمع، وصورتها فيه! فيما المطلوب منها أن تتخذ موقع الحياد الكامل، وهو الموقع الذي منه تملك أن تمارس دوراً سياسياً توحيدياً.

٥ ـ وقف الاستثمار السياسي للعصبيات

ليست الدولة وحدها من لعب اللعبة العصبوية، فأقام أركانه عليها، أو وظّفها في الصراع السياسي، بل حتى الأحزاب والمنظمات السياسية فعلت ذلك، فاستغلت التكوين العصبوي، ومشكلاته، ومشاعر الخوف أو الغبن، لاستثمارها سياسياً في معركة السلطة، على نحوٍ يدعم ـ بالاستقطاب الواسع لقواعدها من العصبيات ـ

مركزها وموقعها في تلك المعركة. والدولة، اليوم، لا تملك أن تجابه معضلات الانقسام العصبوي والنزاعات الأهلية دون أن تتدخل تدخلاً حاسماً: دستورياً، وقانونياً، وحتى أمنياً، لمنع استغلال الأحزاب للعصبيات في العمل السياسي، وتجريم من يُقْدِمُ على ذلك، بسبب ما يحمله من مخاطر جدية على الاستقرار الاجتماعي والأمن المدني. لقد كانت أخلاق الارتزاق السياسي، والرغبة السلطوية الجامحة لدى كثير من الأحزاب السياسية العربية، سبباً في الزج بالعصبيات في العمل السياسي، مما نجم عن ذلك خروج السياسة عن قواعدها الطبيعية ـ كمنافسة سلمية نظيفة ـ لتتحول إلى حرب إفناء وإلغاء واستنزاف متبادل. والدولة مدعوة اليوم إلى فك الصلة بين السياسة والعصبية دفاعاً عن حق قيام مجال سياسي حديث، ودفاعاً عن الوحدة الوطنية في مواجهة الحرب الأهلية.

٦ ـ تنمية المجتمع المدني

خلافاً لما يشاع في الأدبيات العربية الرائجة من أن المجتمع المدني نقيض للدولة[٣٧]، نعتقد في أنه **الرديف الطبيعي** للدولة الوطنية؛ وهو ما قامت عليه الشواهد من تاريخ تكوُّن الدول الحديثة في أوروبا وفي أصقاع أخرى من العالم. فالدولة الوطنية ممتنعة عن التحقق والوجود في غياب نمو فعلي للمجتمع المدني وتوسُّع حقيقي لمؤسساته. كما أن من النافل القول أيضاً إن هذه الدولة... إذ تحتاج هذا المجتمع المدني بديلاً من المجتمع الطبيعي، ليكون قاعدة لنشوء مجال سياسي حديث، فإن دورها في تمكينه (المجتمع المدني) من تحقيق سيرورة نموّه دورٌ مؤكد لا غبار عليه.

نعم، إن الدولة ـ في البلدان العربية ـ بعيدة عن أن توصف بأنها دولة وطنية. ولذلك السبب بالذات ومن أجل تهيئة شروط صيرورتها دولةً وطنية حقاً، ومن أجل مواجهة عوائق تلك الصيرورة ـ ومنها مقاومة المجتمع العصبوي ـ فإنها تحتاج إلى إطلاق سيرورة نموّ لمؤسسات المجتمع المدني من أجل تَوْسِعَةِ جغرافيته، ومعها توسعة مساحة المجال السياسي الحديث[٣٨]. وتخطئ نخبة الدولة والسلطة إن هي

---

(٣٧) الأصحّ تقييد الحكم هذا بالقول إنه نقيض لنمط محدد من الدولة هو الدولة الاستبدادية.

(٣٨) الاستدراك هنا مفيد: لا ينبغي أن تتخذ الدولة من شعار تنمية المجتمع المدني وحمايته ذريعة لضرب معارضة تعتبرها مهددة للمجتمع المدني ـ كالمعارضة الإسلامية ـ على نحو ما يحصل في تونس منذ ست سنوات. ذلك أن نتيجة هذا المسعى إلى تأليف حلف سياسي ـ اجتماعي ضد التيار الإسلامي أن يقود إلى عكس ما رامه: أي إلى إهدار الاستقرار السياسي وإنتاج كوابح وعوائق جديدة في وجه سيرورة تكوّن مجتمع مدني وتطوّره!

اعتقدت أن قيام مجتمع مدني حديث يهددها في كيانها، بل إن استقرارها كدولة، ومعه استقرار المجتمع الوطني برمَّته، رهنٌ برسوخ مؤسسات هذا المجتمع، وثقافة هذا المجتمع الحديثة، في الحياة الوطنية.

٧ ـ الديمقراطية الثقافية

حين نعرّف أدوار الدولة تجاه ظاهرة النزاعات الأهلية بالقول إنها توحيد المجال السياسي والاجتماعي، بصهر الجماعات الاجتماعية المختلفة في شخصية وطنية جامعة، وإعادة تعريف الناس ـ خارج انتماءاتهم الفئوية الطبيعية أو العصبوية ـ بوصفهم مواطنين متساوين أمام القانون بعيداً عن أي تمييز، فنحن لم نكن بصدد إلغاء أو إهدار التمايزات الذاتية التي تكوِّن قاع كل شخصية ثقافية لجماعة ما. ذلك أن هذه الشخصية الثقافية الفرعية ذات وجود موضوعي يستعصي على الإنكار، ويمتنع على أي إلغاء. لقد كنا بالأحرى في صدد تحديد هؤلاء الناس **تحديداً سياسياً** داخل **مجال وطني جامع**. وهو تحديد لا يستقيم بغير فك الارتباط بين الثقافي والسياسي من خلال إخضاع الأول للثاني إخضاعاً **وظيفياً** وليس إخضاعاً ماهوياً.

وليس معنى ذلك أن لا قيمة للشخصية الثقافية في بناء مجال سياسي عمومي، أو في تشكيل كيان وطني مشترك، بل إن الثقافة واحدة من العناصر التي يتأسس عليها قوام ذلك الكيان، ولكن منظوراً إليها من زاوية تماهيها مع الشخصية الوطنية السياسية ـ والاجتماعية ـ الجامعة لا من زاوية الهوية العصبوية الضيقة المنكفئة على ذاتها والمغلقة في وجه محيطها الاجتماعي المباشر. وليس من شك في أن تكوين هذه الثقافة الوطنية الجامعة: ثقافة الاندماج الاجتماعي والوطني، **لن يتحقق بممارسة عنف ثقافي** ضد الثقافة الفرعية الخاصة بكل جماعة اجتماعية، لما يقود إليه ذلك من نتائج عكسية (أي المزيد من الانكفاء والانغلاق)، بل بالضبط بإرساء أسس **الديمقراطية الثقافية**، التي تعترف **بحق الاختلاف الثقافي**، وتسعى إلى تنمية التعبير الثقافي الخاص بكل جماعة اجتماعية، وتنمية الحقوق الثقافية واللغوية المختلفة، وصولاً إلى إدماج هذه التعبيرات المختلفة في نظام وطني جامع.

في هذا المنظور، لا يعود لكل تعبير ثقافي فرعي كيانٌ مغلق على نفسه، بل ينحل انغلاقُه في حوار ثقافي موسَّع يصبح مقدمة لتنمية ثقافة وطنية جامعة تتحول إلى بنية مركزية وتستحيل فيها التعبيرات الثقافية الفرعية إلى عناصر داخل تلك البنية

تنتظم بموجب علاقات الجذب التي يخلُقُها المركز. هكذا نشأت كل الثقافات القومية والأمم الحديثة. ولن يكون المجتمع العربي حالة شاذة عن قوانينها.

خاتمة

نتأدّى من التحليل السابق إلى استنتاج رئيسي: إن الدور التاريخي المطلوب من الدولة، في الوطن العربي، تجاه ظاهرة النزاعات الأهلية في مجتمعاته هو ـ في منطقه ـ **دورٌ تجاه ذاتها كدولة** أو، بعبارة أخرى، إنه دعوة إلى **إعادة بناء** الدولة العربية نفسها على قوام جديد، ذلك أن نهوضها بمهمة تقديم جواب تاريخي عن نشوء حالات النزاع الأهلي وتفاقمها لا يستقيم دون نجاحها في **إنتاج مشروع وطني للتوحيد السياسي والإدماج الاجتماعي الإيجابي**. وهذا الأخير ممتنع الإمكان والتحقق دون أن تكون آلة الدولة صالحة، ودون أن تتمتع بالشرعية والقبول، ودون أن تكون صعيداً سياسياً مستقلاً... الخ، وبكلمة، دون أن تكون دولة وطنية.

هل ندور في الفراغ؟

لا، إننا نشارف وعيَ **الجدلية التاريخية** التي صنعت قيام الدول والمجتمعات الحديثة: الدولة تؤدي دورها التاريخي إزاء مجتمعها بمقدار ما تُخضِع ذاتها للتغيير والتقدم...

الفصل الثالث

البيئة الإقليمية والدولية الضاغطة

عدنان السيد حسين(*)

(*) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

تقتضي دراسة النزاعات الأهلية العربية معرفةً عواملها الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي. هذه مسألة معرفية تكاد تنطبق على مجمل النزاعات الأهلية في الدولة كافة، إذ ثمة أسباب داخلية وخارجية لأي نزاع محلي، خصوصاً إذا استمر هذا النزاع فترة طويلة، وامتد بآثاره إلى الجوار الإقليمي والعلاقات الدولية.

وفي تناولنا لدور البيئة الدولية والإقليمية في تفاعل النزاعات الأهلية العربية، يهمنا إبراز مسألتين منهجيتين: **الأولى** أن الحديث عن الدور الإقليمي والدولي الضاغط لا يلغي خطورة العامل المحلي ـ الداخلي ـ في هذه النزاعات. **والثانية** أن الحديث عن العوامل الخارجية للنزاعات الأهلية لا يندرج في إطار الحديث عن «المؤامرة» الخارجية على الأمة العربية، سواء كانت استعمارية أو امبريالية أو صهيونية. نزعم أننا نريد دراسة هذا الموضوع بموضوعية من دون أن نغلّب عاملاً على آخر. والموضوعية تقتضي هنا التعرّف إلى مسار العلاقات الدولية الذي أثّر في الواقع العربي، في علاقاته ونظمه الداخلية، وفي تفاعلات هذا الواقع مع البيئة الدولية والإقليمية، إذ كثيراً ما استدرجت البيئة الداخلية العربية التدخلات الخارجية، بكل ما تنطوي عليه هذه البيئة من أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية.

على هذا الأساس، آثرنا البدء من مرحلة حروب نابليون والمتغيرات الكبرى التي حصلت في أوروبا بعد مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥، وما طرح خلالها وبعدها حيال ما سمي «المسألة الشرقية». وتابعنا إلى مرحلة الانتداب وتجزئة المنطقة العربية إلى كيانات سياسية عقب الحرب العالمية الأولى. ثم توقفنا عند انعكاسات الحرب الباردة التي عصفت بالمنطقة العربية، والعالم النامي بوجه عام، وصولاً إلى نتائج المتغيرات

الدولية الجديدة بعيد حرب الخليج الثانية وسقوط الاتحاد السوفياتي.

وفي مجمل هذه المراحل والمتغيرات، ضغطت البيئة الإقليمية ـ كما الدولية ـ على الواقع العربي الاجتماعي والسياسي في تفاصيله ومنعطفاته المهمة والمصيرية، كما شجع هذا الواقع القوى الإقليمية والدولية على التدخل في تفاصيله المعقدة.

أولاً: البيئة الدولية

انعكست طبيعة المرحلة الاستعمارية على مجمل البلدان المستعمَرة منذ القرن التاسع عشر. وشكّلت المنطقة العربية، وما تزال، موقع جذب للقوى الاستعمارية لأسباب معروفة اقتصادياً وسياسياً وحضارياً... ويصعب هنا الفصل بين تطور الحياة السياسية والاجتماعية العربية، وسياق العلاقات الدولية الذي تركز في أوروبا بعد غزو نابليون لمصر وانعقاد مؤتمر فيينا في العام ١٨١٥، وما تبعه من حروب أوروبية طُرحت خلالها «المسألة الشرقية» وما ارتبط بها من تداعيات.

ثمة حوادث مصيرية وقعت، وخرائط سياسية رُسمت، ومتغيرات كبرى حصلت لاحقاً بعد الحرب العالمية الأولى ومجيء الانتداب الأوروبي، وتداخلت بشكل أو بآخر مع التناقضات المجتمعية العربية، وأسست لنزاعات أهلية دامية. على أن تلك النزاعات لم تتوقف في أثناء الحرب الباردة وبعدها، طالما أن لعبة المصالح الدولية تداخلت مع الاختلافات المجتمعية والخلافات السياسية الموجودة في المنطقة العربية، واستمرت تفعل فعلها إلى ما بعد حرب الخليج الثانية وسقوط الاتحاد السوفياتي.

١ ـ تداعيات «المسألة الشرقية»

ترتبط دراسة التدخلات الأجنبية في المنطقة العربية بالصراع العثماني ـ البيزنطي منذ القرن الخامس عشر، وما تركه فتح القسطنطينية في العام ١٤٥٣ من آثار وتفاعلات أوجدت ما اصطُلح على تسميته **«المسألة الشرقية»**، هذه المسألة التي انطوت على تدخلات أوروبية تحت شعار حماية الطوائف المسيحية في المشرق العربي والولايات الخاضعة للسلطنة العثمانية، بما فيها بلاد البلقان وبعض مناطق القوقاز بالقرب من البحر الأسود. وقد زاد من حدة هذه التدخلات الأوروبية تضارب المصالح والنفوذ السياسي بين الدول الأوروبية والعثمانيين، وتقدم الأوروبيين منذ

أواخر القرن الثامن عشر (غزو نابليون لمصر) للسيطرة على أجزاء من الامبراطورية العثمانية. ثم جاءت حروب محمد علي باشا ـ الذي أوفده العثمانيون لمواجهة الفرنسيين ـ لتهدد العثمانيين والأوروبيين معاً، ولتفتح آفاقاً جديدة للمسألة الشرقية.

أراد نابليون قطع طرق التجارة البريطانية إلى الهند، من خلال السيطرة على مصر وسوريا. لكن محمد علي تمكن من هزيمته عند أبواب مدينة عكا بمساعدة الأسطول البريطاني، حيث شاءت الإمبراطورية البريطانية إبعاد فرنسا عن منطقة المشرق العربي. ولما التأمت القوى الأوروبية المنتصرة (بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا) في مؤتمر فيينا الشهير سنة ١٨١٥ لتصفية نتائج حروب نابليون، لم تتطرق إلى المسألة الشرقية، ليس لأنها غير موجودة، بل رغبة في منع سقوط السلطنة العثمانية الذي سيقود إلى اصطراع الأوروبيين على اقتسام أراضيها. كانت الأولوية آنذاك هي تثبيت عروش الملوك الأوروبيين في مواجهة رياح التحرر التي أطلقتها الثورة الفرنسية.

في المقابل، منح العثمانيون امتيازات تجارية جديدة للأوروبيين، وفتحوا أبواب المشرق العربي أمام البعثات التبشيرية الغربية تحت ستار حماية الطوائف المسيحية الموجودة في كنف السلطنة العثمانية. هذا ما أفاد القوى الأوروبية التي استغلت روابطها الدينية مع جماعات وطوائف خاضعة للعثمانيين. فطرحت روسيا القيصرية حماية الروم الأورثوذكس، وشجعت شعوب البلقان على طلب الاستقلال. وطالبت فرنسا بحماية الكاثوليك والموارنة في المشرق العربي. كما طالب البريطانيون بحماية البروتستانت واليهود[١].

إن طرح الامتيازات للمسيحيين العرب لم يكن بدافع ديني، أو بدافع الغيرة على مصالحهم، بقدر ما كان ذريعة لتدخل الأوروبيين في المنطقة العربية وتأمين مصالحهم الاستراتيجية. وحسبنا الإشارة إلى أن **«التحالف المقدس»** الذي نشأ في أوروبا بعد مؤتمر فيينا، تحت شعار المسيحية، والذي ضم روسيا وبروسيا والنمسا، لم يشأ إشراك الدولة البابوية الكاثوليكية، ذلك لأن الهدف المركزي لذلك التحالف كان حماية عروش الملوك والأمراء الأوروبيين من امتداد سلطان الكنيسة.

---

(١) بيان نويهض الحوت، **تطور النظام الدستوري والسياسي اللبناني، ١٩٢٠ ـ ١٩٩٥** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٦)، ص ٢٦.

وإذا كان العثمانيون قد سهلوا التدخلات الأوروبية تحت شعار حماية الامتيازات للطوائف منذ القرن الثامن عشر[٢]، فإنهم وافقوا لاحقاً في منتصف القرن التاسع عشر على إعطاء الرهبان الكاثوليك مفاتيح كنيسة بيت لحم بطلب من الامبراطور الفرنسي لويس نابليون. وهذا ما ساهم في إشعال حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) التي دارت بين روسيا من جهة، والعثمانيين وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى، وأدت إلى هزيمة روسيا القيصرية التي دخلت الحرب تحت شعار حماية الأورثوذكس، وخرجت منها بموجب «معاهدة باريس» سنة ١٨٥٦ التي لم تتطرق إلى حماية الأوروبيين للأماكن المقدسة في فلسطين، وإنما اعترفت بـ «**الخط الهمايوني**» الصادر في شباط/فبراير ١٨٥٦ الذي أصدرته السلطنة العثمانية، ويضمن المساواة التامة بين رعايا السلطان العثماني على اختلاف أديانهم ومذاهبهم. هذا ما يؤكد أن حرب القرم لم تقم حقيقة لرعاية الأماكن المقدسة، وإنما لتوفير مصالح الدول المشاركة فيها.

تفاعلت هذه المواقف والتدخلات الدولية مع الأوضاع الاجتماعية الطائفية في جبل لبنان. وبدأ التفكير في إثارة الاضطرابات في فلسطين، بتحريك عواطف اليهود نحو الأراضي المقدسة. كما برزت حركة التبشير بواسطة الإرساليات الأوروبية. وظهرت «المسألة الكردية» بعدما ارتبطت بتداعيات «المسألة الشرقية» منذ نشأتها الأولى.

في جبل لبنان، تداخلت المصالح الإقطاعية ـ الطائفية مع المصالح الأوروبية المتناقضة. فالثورة التي اندلعت ضد ابراهيم باشا وحليفه الأمير بشير الثاني الشهابي، كانت بتحريض من بريطانيا وروسيا والعثمانيين، علماً أن بعض الثوار من الموارنة كانوا من أصدقاء فرنسا التي طالما نافست المصالح البريطانية. لكن التعاون البريطاني ـ الماروني لم يدم طويلاً بسبب خشية الموارنة من دور البعثات التبشيرية الإنجيلية التي شجعتها بريطانيا، وهذا ما مهّد لاحقاً لأن تدعم بريطانيا مطالب الطائفة الدرزية في جبل لبنان، وأن تطرح النمسا ـ في عهد مستشارها الأول مترنيخ ـ حماية الكاثوليك، بينما اتجهت روسيا إلى حماية الأورثوذكس. والنتيجة هي تدويل الأزمة

---

(٢) عقد السلطان محمود الأول والملك الفرنسي لويس الخامس عشر في العام ١٧٤٠ معاهدة تقضي بحماية الرهبان الكاثوليك للأماكن المقدسة في فلسطين. في المقابل، طالب الرهبان الأورثوذكس بحماية هذه الأماكن استناداً إلى معاهدة كوجوك كاينردجيه **Kujuk-Kainardji** في العام ١٧٧٤ بين السلطان العثماني عبد الحميد الأول والقيصرة الروسية كاترين الثانية. ثم عاد القيصر الروسي نقولا الأول ليطرح المطالب نفسها بعد سنة ١٨٢٥.

الطائفية في جبل لبنان منذ سنة ١٨٤٠، خصوصاً أن السلطنة العثمانية أيدت الصراعات الطائفية حتى تسيطر على جبل لبنان، فكان نظام القائمقاميتين ـ استناداً إلى اقتراح مترنيخ ـ قائمقامية درزية وأخرى مارونية، الذي حمل في ذاته إمكانات الصراع الطائفي الذي استعر في العام ١٨٦٠، وأفاد العثمانيين عندما ألغوا هذا النظام واستبدلوا به نظام المتصرفية الذي يعني العودة بجبل لبنان إلى الحكم العثماني المباشر. لقد أتت الصيغ السياسية في إدارة شؤون جبل لبنان في إطار التدخلات الأوروبية والعثمانية، وتمت نتيجة توافق المصالح والرؤى حيال المشرق العربي والأراضي الخاضعة للسلطنة العثمانية بوجه عام، وهي استندت إلى وقائع اجتماعية وسياسية معقدة في جبل لبنان وبلاد الشام.

وفي فلسطين، رأت بريطانيا تشجيع اليهود على «العودة» إلى فلسطين، بعدما أخفقت في إثارة الاضطرابات ضد حكم محمد علي[٣]. ويُعتبر هذا التوجه البريطاني بمثابة بدايات ظهور **المسألة اليهودية** في المنطقة العربية، بعد وعد نابليون لليهود في أثناء حملته على مصر. في هذا الصدد، أشار الدبلوماسي الفرنسي جول دي برتو (Jole de Berto) في أحد تقاريره إلى الحكومة الفرنسية سنة ١٨٤٠ إلى ما يأتي: «إن إذلال محمد علي بإجباره على العودة إلى قواعده لم يكن آخر أهداف الحكومة البريطانية في هذا الجزء من الشرق... لقد اتضح على وجه لا يقبل الشك أن لها هنا غاية أخرى هي بعث مملكة اسرائيل. ومنذ أربعة أشهر وصلت هنا (إلى بيروت) بعثة بريطانية يرئسها الدكتور كايث. وكان المفهوم في البداية أن البعثة مرسلة من الكنيسة الاسكتلندية، ولكني علمت في ما بعد أن الحكومة البريطانية أوفدتها لجمع معلومات عن اليهود في فلسطين، وإمكان إعادة جميع اليهود في أوروبا إلى فلسطين»[٤].

إذا كانت المسألة اليهودية الناتجة من تميّز اليهود في المجتمعات الغربية اقتصادياً واجتماعياً منذ القرن الثاني عشر، وبداية خروجهم من أوروبا الغربية نحو أوروبا الشرقية، فإنها تطورت وبرزت مع خروج قسم من اليهود من أوروبا الشرقية وتوجههم إلى الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبينما

---

(٣) دزموند ستيورت، **تاريخ الشرق الأوسط الحديث**: معبد جانوس، ترجمة زهدي جارالله، ط ٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨١)، ص ٣٤.

(٤) عادل اسماعيل وإميل خوري، **السياسة الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨** (بيروت: دار النشر للسياسة والتاريخ، ١٩٥٩ ـ ١٩٦٤)، ج ٣، ص ٢٤.

فرضت روسيا قيوداً على اليهود في العمل والتعليم بعد العام ١٨٨١، اختار قسم منهم الهجرة إلى فلسطين[٥]. بذلك نستنتج ارتباط المسألة اليهودية بالمسألة الشرقية، من حيث سعي الأوروبيين إلى إيجاد وطن قومي لليهود بالتزامن مع التخطيط لوراثة الامبراطورية العثمانية المتهالكة، ومن حيث زيادة التدخلات الأجنبية في المنطقة العربية تحت شعار الامتيازات الطائفية[٦]. وبمعزل عن رفض العثمانيين لفكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، فإن المسألة اليهودية بقيت مطروحة مع تصاعد طرح المسألة الشرقية.

أما عن «المسألة الكردية»، فإنها ارتبطت بـ «المسألة الشرقية» وبالصراع العثماني ـ الفارسي منذ القرن السادس عشر. فالاحتلال المشترك لكردستان، بموجب «معاهدة زهاو» سنة ١٦٣٩ بين الشاه عباس الصفوي والسلطان العثماني مراد الرابع، أدى إلى بروز المسألة الكردية التي تطورت إلى بروز حركة قومية كردية مطالبة بإنشاء الدولة الكردية المستقلة. وقد قامت انتفاضات كردية متتالية بين عامي ١٨٠٦ و١٨٠٨ في منطقة السليمانية ـ شمال العراق ـ مطالبة بالاستقلال عن العثمانيين والفرس. ثم تجددت الانتفاضات حتى منتصف القرن التاسع عشر. وعندما تزايد الحديث في أوروبا عن المسألة الشرقية، طُرح موضوع كردستان في إطار البحث عن مصير الولايات الخاضعة للسلطنة العثمانية. وبقي هذا الموضوع مطروحاً في القرن العشرين بعد سقوط الامبراطورية العثمانية وقيام الانتداب البريطاني والفرنسي في المشرق العربي.

وحتى تصل تداعيات المسألة الشرقية إلى أهدافها المرجوّة أوروبياً، انطلقت حركة التبشير من خلال الإرساليات الأوروبية لإضعاف الذاتية الثقافية للعرب[٧]، وتمهيداً لقبول الوصاية والانتداب تحت شعار الانفتاح على الغرب. وليس صدفة أن تنشأ إرساليات ومعاهد تبشيرية في المشرق والمغرب العربيين، من جبل لبنان حيث

---

(٥) انظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ٧ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١ ـ ١٩٩٤)، ج ٦، ص ١٦٧ ـ ١٦٨. وانظر أيضاً: ربيع ومقلد، **موسوعة العلوم السياسية** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٣)، ج ١، ص ٥٦٢.

(٦) لمزيد من التفاصيل عن المسألة اليهودية، انظر: Walter Zéev Laqueur, *A History of Zionism* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1972).

(٧) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، المفكر العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٩)، ص ٥٣.

وصول أول بعثة يسوعية في العام ١٨٣١، إلى إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية في العام ١٨٤١ بعد موافقة الباب العالي، إلى إرساليات مسيحية عدّة وصلت إلى السودان بتشجيع من بريطانيا[٨]، إلى سعي الكنيسة المشيخية الإنجيلية (البروتستانتية) لاحتواء المؤسسة الدينية للأقباط (الكنيسة الأورثوذكسية)، بعدما استطاعت بريطانيا دفع الباب العالي لاستصدار «فرمان» عثماني سنة ١٨٥٠ يعتبر الإنجيليين طائفة مستقلة في مصر[٩].

وفي المغرب، سعت فرنسا لربط البربر بالحضارة الأوروبية من خلال نشر الثقافات الغربية التي دعت إلى استرداد «أفريقيا اللاتينية»[١٠]، وإصدار «الظهير البربري» الذي يكرّس أعراف البربر قانوناً يُحتكم إليه بدلاً من القضاء الشرعي الإسلامي، وإبراز الخصوصية الزنجية في موريتانيا[١١].

نستنتج أن المسألة الشرقية انطوت على طرح امتيازات الطوائف في المنطقة العربية، في إطار السعي الأوروبي لاقتسام الولايات الخاضعة للعثمانيين. وهذا يعني زيادة التدخلات الأوروبية بدافع المصالح التجارية والاستراتيجية في الدرجة الأولى، وإن اقتضت هذه التدخلات تحريك الفتن الطائفية والمذهبية والإثنية. ومما ساعد على طرح المسألة الشرقية، وظهور تداعياتها المختلفة، تراجع السلطنة العثمانية وضعف إدارتها، خصوصاً بعد حروب محمد علي التي هدّدت العثمانيين والأوروبيين معاً. وكثيراً ما ارتبط التنوّع الطائفي بالتدخلات الدولية ـ خصوصاً في جبل لبنان[١٢] ـ بحيث يصعب فصل الفتن الطائفية عن المشاريع الأوروبية والعثمانية، **مع الإشارة إلى وجود استعداد ذاتي عند بعض الجماعات الطائفية للاستقواء بالأجنبي وطلب الحماية منه.** كما أن طلب الحماية الأجنبية تفاوت في الدرجة بين إقليم وإقليم، أو بين

(٨) محمد أحمد عزيز الهماوندي، «فكرة الحكم الذاتي والأقليات العرقية،» (أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، ١٩٨٥)، ص ٢٢٤.

(٩) طارق البشري، وليم سليمان ومصطفى الفقي، **الشعب الواحد والوطن الواحد: دراسة في أصول الوحدة الوطنية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٢)، ص ٣٢.

(١٠) جورج فريدريك هيغل، **محاضرات في فلسفة التاريخ**، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ط ٢ (بيروت: دار التنوير، ١٩٨١)، ج ١، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(١١) عوني فرسخ، **الأقليات في التاريخ العربي (منذ الجاهلية وإلى اليوم)** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٨٦.

(١٢) ملحم قربان، **تاريخ لبنان السياسي الحديث**، ٣ ج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٧٩ ـ ١٩٨١)، ج ١: **الاستقلال السياسي**، ص ٢١ و٢٣.

ولاية وولاية. فبينما نجحت الإرساليات التبشيرية في جبل لبنان وبلاد الشام، أخفقت إلى حدٍ ما في مصر. وهذا يشير إلى أهمية العامل الداخلي ـ العامل الذاتي ـ في تحديد درجة التدخلات الخارجية، ومدى إثارتها للفتن والانقسامات داخل المنطقة العربية. في المقابل، كثيراً ما انعكست الصراعات الدولية على العلاقات بين الطوائف والأقاليم العربية، فاتخذت أحياناً أشكال العنف والصراع، وسقطت بعض المجموعات الطائفية ضحية هذه الصراعات الدولية.

٢ ـ انعكاسات الانتداب والتجزئة

انتهت الحرب العالمية الأولى بسقوط الإمبراطورية العثمانية، واتفاق الدول الأوروبية المنتصرة (فرنسا وروسيا وبريطانيا) على اقتسام السيطرة على الولايات العثمانية. وتمت تسوية المسألة الشرقية بما ينسجم مع توازن القوى الدولية الذي ساد بعد الحرب الأولى، وكانت التسوية على النحو الآتي:

أ ـ عقد اتفاق سري بين روسيا وفرنسا وبريطانيا في آذار/ مارس ١٩١٥، يضمن حصتي فرنسا وبريطانيا في الولايات العثمانية بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو، التي جزأت المشرق العربي بين الدولتين المنتصرتين. وحصلت روسيا في المقابل على منطقة المضائق واسطنبول بموجب ترتيبات سرّية أعلنت عنها وزارة الخارجية الروسية في سنة ١٩١٧[١٣].

ب ـ صدور «وعد بلفور» عن وزير خارجية بريطانيا في سنة ١٩١٧، وقضى بمساعدة اليهود على إقامة وطن قومي لهم في فلسطين. وهذا ما ساعد الحركة الصهيونية على التحرك في المحافل الدولية.

ج ـ انعقاد مؤتمر سان ريمو في سنة ١٩٢٠ بين فرنسا وبريطانيا لمتابعة حل المسألة الشرقية. وقد أقرّ إنشاء دولة أرمينيا في شرق الأناضول، والسيطرة الأوروبية الغربية على بلاد البلقان. كما أجبر تركيا على التنازل عن سوريا وفلسطين والعراق وشبه الجزيرة العربية.

استكمالاً لهذه التسوية، أقرّت معاهدة سيفر (Sèvres) ـ التي وقّعها الحلفاء وتركيا سنة ١٩٢٠ ـ الحكم الذاتي لكردستان، وسط معارضة الحركة الكمالية

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٤١.

التركية. هذا ما قاد لاحقاً إلى إقرار معاهدة لوزان (١٩٢٣) التي جزأت منطقة كردستان من الناحية السياسية.

إضافة إلى ذلك، ساهم الاتحاد السوفياتي السابق بعد ثورة تشرين الأول/اكتوبر ١٩١٧ في تقطيع كردستان عندما احتلت جيوشه الجزء الشمالي منها الذي كان خاضعاً لتركيا. كما استمر النفوذ السوفياتي لاحقاً في مناطق كردية داخل إيران، فساعد على إنشاء «جمهورية مهاباد» الكردية في كردستان إيران سنة ١٩٤٦، التي لم تعمّر طويلاً.

كان من الطبيعي أن تتفاعل المسألة الكردية مع الوضع الداخلي في العراق من جهة الشمال، وأن تؤثّر لاحقاً في العلاقات التركية ـ السورية على طرفي الحدود.

في ضوء تسوية المسألة الشرقية هذه، أصدر الجنرال الفرنسي غورو، بتاريخ ١/٩/١٩٢٠، قراراً بإعلان دولة لبنان الكبير وضم الأقضية الأربعة إلى جبل لبنان: صيدا وبيروت وطرابلس والبقاع. وتأسست دولة لبنانية على قواعد طائفية، حيث كان للانتداب الفرنسي دور في تعميق التفرقة الطائفية بين اللبنانيين[١٤]. وبدأت تتفاعل مسألة ترسيم الحدود بين دول وأقاليم عربية خاضعة للانتدابين الفرنسي والبريطاني، وتنشأ معها مشكلات تقسيم العشائر والجماعات السكانية على طرفي الحدود الجديدة. هكذا تمّ تعديل الحدود السورية ـ العراقية من جهة الشمال، ونشأت أزمة علاقات تركية ـ عراقية نتيجة مطالبة تركيا بولاية الموصل، وسعيها لتعديل مضمون معاهدة سيفر. واستمرت إيران تطالب بتعديل الحدود مع العراق في منطقة شط العرب، وهي التي رُسمت قبيل الحرب العالمية الأولى، وهذا ما ساهم في توتر العلاقات الحدودية حيث تقطن «عشائر المحيسن» على ضفتي شط العرب[١٥]. وكثيراً ما أثارت إيران مشكلة ازدواج الجنسية، وطالبت بمنح الإيرانيين المقيمين في العراق امتيازات الأجانب الآخرين. ومن جهة الشمال، تفاعلت المسألة الكردية على طرفي الحدود العراقية ـ الإيرانية، وكثرت أعمال التهريب، وتبادل الاتهامات بين البلدين بانتهاك حقوق السيادة، فضلاً عن حصول اشتباكات مسلحة في منطقتي خانقين وقصر شيرين في عامي ١٩٢٥ و١٩٢٦.

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(١٥) حسن الدجيلي، العلاقات العراقية ـ الايرانية خلال خمسة قرون، ط ٣ (بيروت: دار الهدى، ١٩٩١)، ص ٢١٤.

وفي وادي النيل نشأت أزمات داخلية وحدودية تحت وطأة الإدارة البريطانية، خصوصاً بعد العمل لفصل مصر عن السودان إدارياً ومالياً وسياسياً. وفي سنة ١٩٢٢ أصدرت تلك الإدارة «قانون الجوازات والتصاريح» الذي يخوّل الحاكم العام البريطاني سلطة إعلان أي منطقة من السودان منطقة مغلقة كلياً أو جزئياً، سواء للسودانيين أو لغيرهم. وبعد ذلك كرّست بريطانيا الأعراف والعادات القبلية في جنوب السودان[١٦]، مما ساعد على إبراز الخصوصية الجنوبية. وكما نشأت مشكلة الجماعات العابرة للحدود المصرية ـ السودانية في بلاد النوبة، تدهورت العلاقات بين جنوب السودان والمناطق السودانية الأخرى لأسباب داخلية وخارجية، ووصلت إلى مرحلة الحرب الأهلية الطويلة.

وفي القرن الأفريقي، أوجد مؤتمر برلين (حضرته الدول الأوروبية في سنة ١٨٨٥) تقسيمات جغرافية سياسية من دون مراعاة الخصائص الاجتماعية والقومية للأفارقة. فحصلت اثيوبيا على أقاليم صومالية ـ صحراء أوغادين ـ وساعدت على تدخلات بريطانية وفرنسية وإيطالية. لقد سيطرت بريطانيا على جزء من الصومال بعدما وقّعت اتفاقية حماية مع زعيم منطقة أوغادين أحمد مورجان في العام ١٨٩٦. وسيطر الإيطاليون على مقديشو، ثم على منطقة بوصاصو الصومالية في سنة ١٨٨٩ بعد إبرام اتفاق مع قبائلها. وتمكن الفرنسيون من السيطرة على قبيلتي عفر وعيسى (جيبوتي حالياً) بعد إبرام اتفاقيات معهما خلال عامي ١٨٨٤ و١٨٨٥[١٧]. هذا ما أسّس لتقسيم الصومال بين القوى الأوروبية الثلاث، وزيادة حدّة الصراعات القبلية الصومالية، فضلاً عن لجوء مجموعات صومالية إلى شمال كينيا واثيوبيا. **ويمكن القول إن الطابع القبلي شكّل عامل استقطاب للقوى الخارجية داخل الصومال الكبير**، بحيث ساند بعض الصوماليين إيطاليا، وبعضهم الآخر بريطانيا وفرنسا في أثناء الحربين العالميتين في القرن العشرين[١٨].

وفي شبه الجزيرة العربية، تشكّلت الحدود السياسية مع انقضاء الحرب العالمية الأولى، وأوجدت مشكلات القبائل العابرة للحدود بصورة جليّة، حيث تداخُل

---

(١٦) مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان (الخرطوم: دار الأصالة، ١٩٩٠)، ص ٣٩.

(١٧) عبد السلام ابراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٢٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ١٦٢.

(١٨) راشد البراوي، **الصومال الكبير: حقيقة وهدف** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦١)، ص ٧٠.

الأنساب والعشائر. وبينما ساندت الإدارة البريطانية في الهند الأسرة السعودية الوهابية على تأسيس المملكة، وقفت الخارجية البريطانية مع الشريف حسين مادياً ومعنوياً[١٩]، مما يدلّل على لعبة المصالح البريطانية قبل أي اعتبار آخر. وبينما كرست معاهدة سيفر ميلاد المملكة المتوكلية اليمنية بأكثرية إسلامية زيدية وأقلية إسلامية شافعية، حاول البريطانيون إثارة العصيان المدني على إمام اليمن في المناطق الساحلية لزيادة الفرقة بين الزيود والشوافع. ثم أعلنت بريطانيا حمايتها لأتباع المذهب الشافعي في عدن بعد الحرب العالمية الأولى[٢٠]، **والنتيجة المرجوّة هي تعزيز النفوذ البريطاني بالقرب من مضيق باب المندب على البحر الأحمر.** وكما رسمت بريطانيا حدود المملكة العربية السعودية مع سلطنة عُمان[٢١]، ساهمت في ترسيم الحدود السعودية ـ اليمنية، والسعودية ـ الكويتية، والسعودية ـ القطرية، واليمنية ـ العُمانية، والعُمانية ـ الإماراتية (الإمارات العربية المتحدة). ويصعب فصل نزاعات القبائل العابرة للحدود في شبه الجزيرة العربية عن الترسيم الحدودي المذكور، بحيث يتجلى تأثير الجغرافيا السياسية في سياسات اليمن والدول الخليجية بصورة واضحة. هكذا يصعب ضبط انتشار القبائل على طرفي الحدود اليمنية ـ السعودية، وخصوصاً في المنطقة الممتدة من جبل الثأر إلى البحر، ومن جبل الثأر إلى الشمال أو الجنوب الشرقي. وقد أشارت معاهدة الطائف بين البلدين في العام ١٩٣٤ إلى مشكلة انتقال القبائل من غير ضوابط.

وظّفت السياسات الاستعمارية خلافات القبائل في شبه الجزيرة العربية لمصالحها، **وكثيراً ما سعى البريطانيون للتفريق بين الزيود والشوافع في اليمن،** ما دفع الإمام يحيى لطلب العون من إيطاليا التي أنزلت جنودها على شواطئ عدن في العام ١٩١٩ لمواجهة البريطانيين. وهذا ما ساعد على سيطرة إيطاليا على شواطئ اريتريا، في الوقت الذي أعلن فيه الحاكم البريطاني في عدن الجنرال كين ستيوارت «حمايته» لأهل المذهب الشافعي[٢٢]. ثمة حالة مشابهة حصلت في السعودية تحت

---

(١٩) بنسون لي جريسون، **العلاقات السعودية ـ الأميركية**، ترجمة سعد هجرس (بيروت: دار الجيل، ١٩٩١)، ص ٩.

(٢٠) حسن أبو طالب، **الصراع بين شطري اليمن: جذوره وتطوراته**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام؛ ٤٣ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٩)، ص ١٣.

(٢١) عبد الرحمن محمد النعيمي، **الصراع على الخليج العربي**، ط ٢ (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٤)، ص ١٦٥.

(٢٢) أبو طالب، المصدر نفسه، ص ١٣.

وطأة التنافس العثماني ـ البريطاني في منطقة الإحساء منذ بداية القرن العشرين، عندما ساند البريطانيون الحركة الوهابية بينما وجد أتباع المذهب الجعفري الشيعي ضالتهم عند العثمانيين في إطار الصراع بين مؤيدي المذهبين. وعلى عكس ما هو شائع، فإن العثمانيين لم يضطهدوا شيعة الإحساء[٢٣]، كما أن السياسة الخارجية البريطانية بدت متناقضة خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها، عندما ساندت الإدارة البريطانية في الهند الحركة الوهابية، بينما أعلنت وزارة الخارجية في لندن تأييدها للشريف حسين في مكة، وتقديم مساعدات مادية وسياسية له[٢٤].

وهذا يدلّل مجدداً على أولوية المصالح عند الدول الاستعمارية على ما هو معلن من مبادئ وسياسات، وعلى إفادة هذه الدول من التناقضات المحلية العربية، سواء كانت في شبه الجزيرة العربية أو في غيرها من المناطق. في هذا الإطار، نلاحظ كيف أخذ النفوذ الأمريكي يدخل المنطقة الشرقية السعودية عبر «شركة أرامكو» بعد اكتشاف النفط[٢٥]، وكيف تعززت العلاقات السعودية ـ الأمريكية قبيل الحرب العالمية الثانية[٢٦]. أما بريطانيا فقد سعت للحفاظ على مواقعها ومصالحها، عندما أصرّت على أنها صاحبة الحق في التحدث باسم شيوخ شبه الجزيرة العربية. فارتبطت الصراعات القبلية الداخلية بمشكلات الحدود السياسية الحديثة العهد، وبالصراعات الدولية على آبار النفط.

في العراق وبلاد الشام، ظهر تنافس من نوع آخر: إنه تنافس بريطاني ـ فرنسي على المصالح بالاستناد إلى عدد من الاعتبارات الطائفية والإثنية. هكذا بدا الفرنسيون مساعدين على استقرار أعداد كثيرة من الأرمن النازحين من منطقة شرق الأناضول والقوقاز، بعد المذابح التي وقعت ضدهم في الحرب العالمية الأولى، وظهرت «المسألة الأرمنية» في المشرق العربي، وخصوصاً في دمشق وحلب، ثم امتدت إلى بيروت ومصر[٢٧]. في موازاة المساندة الفرنسية للمسألة الأرمنية، بدت

---

(٢٣) حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، ٢ ج ([د. م.]: مؤسسة البقيع لإحياء التراث، ١٩٩٣)، ص ٢٥٩ و٢٧٨.

(٢٤) جريسون، العلاقات السعودية ـ الأميركية، ص ٩.

(٢٥) زيد بن علي الوزير، محاولة لفهم المشكلة اليمنية، ط ٢ ([د. م.]: منشورات العصر الحديث، ١٩٨٨)، ص ٢٠٩.

(٢٦) *Foreign Relations, 1943* (Washington, DC: [n. pb.], 1964), vol. 4, pp. 921-930.

(٢٧) Shavarsh Toriguian, *The American Question and International Law*, 2nd ed. (La Verne, CA: University of La Verne Press, 1988).

بريطانيا في أواخر الحرب العالمية الأولى مؤيدة لـ «المسألة الكردية»، بعد لقاءات بين الحاكم البريطاني العام وشيوخ الأكراد في السليمانية ـ شمال العراق ـ في نهاية العام ١٩١٨، وقيل إن بريطانيا تؤيد إبراز الذاتية الكردية[٢٨]. لكن التأييد البريطاني لاستقلال كردستان تراجع لاحقاً مع قيام الصراعات العربية ـ الكردية بعد سنة ١٩٣٠، وبدا الأكراد في وضع صعب على الصعيدين الإقليمي والدولي. على أن **التنافس البريطاني ـ الفرنسي ظهر جلياً داخل البلد الواحد، وأحياناً داخل الطائفة الواحدة،** عندما دعمت فرنسا الكتلة الوطنية في لبنان بزعامة إميل إده، بينما دعمت بريطانيا الكتلة الدستورية بزعامة بشارة الخوري. وظهر الانقسام اللبناني بعد ذلك حيال القضية الفلسطينية، فتداخلت المشكلة الطائفية (إسلامي ـ مسيحي) مع العوامل الدولية الخارجية. وكل ذلك بالتزامن مع التأسيس للجمهورية اللبنانية المستقلة، التي بدت في دستورها وأنظمتها تحمل تناقضات ومصالح طائفية. كما يمكن ملاحظة التنافس البريطاني ـ الفرنسي في أثناء مرحلة الانتداب، من خلال بعض الانقسامات التي حدثت داخل صفوف الطائفة الدرزية في سوريا ولبنان. فالسواد الأعظم من الدروز وقف مع قيام حكومة عربية واحدة بقيادة الملك فيصل الأول بعد الحرب العالمية الأولى، وبرز في هذا الموقع العربي سلطان باشا الأطرش الذي أيدته بريطانيا[٢٩]، في مواجهة الانتداب الفرنسي الذي أقام ولاية درزية في جبل العرب ذات استقلال إداري، وقد استمرت حتى العام ١٩٣٦ عندما ألغيت مشاريع الحكم الذاتي في سوريا.

ما بدأ في القرن التاسع عشر تحت ستار المسألة الشرقية راح يتثبّت في القرن العشرين من خلال الانتداب. فارتبطت الانقسامات الطائفية والإثنية بالتدخلات الخارجية، وبالصراعات الدولية على المنطقة العربية. ونلاحظ كيف أن سياسات الانتداب رمت إلى توظيف هذه الانقسامات لمصالحها وأغراضها، واعتمدت أساليب مختلفة لإبراز الانقسامات الاجتماعية، وتوفير عوامل استمرارها. وكما شجّع الانتداب الفرنسي على إبراز الخصوصيات الطائفية في بلاد الشام، من خلال مؤسسات طائفية ـ بما فيها مؤسسات التربية والتعليم[٣٠] ـ شجّعت بريطانيا إثارة

---

(٢٨) فرسخ، **الأقليات في التاريخ العربي (منذ الجاهلية وإلى اليوم)**، ص ٣٩٣.

(٢٩) لورانت شابري وآني شابري، **سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**، ترجمة ذوقان قرقوط (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١)، ص ٢٨٠.

(٣٠) لم تتجاوز نسبة المدارس الرسمية في لبنان خُمس مجموع المدارس في العام ١٩٣٩. ومعظمها كان خاصاً وطائفياً، ونشأ بفعل الإرساليات الفرنسية. انظر: فرسخ، المصدر نفسه، ص ٣١٠.

الفتن الطائفية بين الأقباط والمسلمين في مصر(٣١)، على رغم مشاركة الأقباط في ثورة ١٩١٩ وانخراطهم في مجمل النشاطات السياسية الوطنية. وكما دعمت بريطانيا العرقية والقبلية في السودان، وساعدت على تكريس التقسيم الإداري للجنوب في ثلاثة أقاليم (بحر الغزال، النيل الأعلى، الاستوائي)، وشجعت الحكم الذاتي المباشر، واعتمدت سياسات تعليمية خاصة بإبراز التناقضات العرقية والطائفية والتعددية اللغوية(٣٢)... كرّس الاستعمار الفرنسي في موريتانيا التمايز بين العرب والزنوج(٣٣)، وحاول إبراز الخصوصية البربرية في المغرب العربي عموماً، على رغم انخراط البربر في صفوف الثورة ضد الاستعمار. من هنا نجد استمرارية التوجه الدولي منذ المسألة الشرقية إلى زمن الانتداب في تعزيز النفوذ والمصالح الاستعمارية تحت شعارات التعددية، وحماية الطوائف والأقليات، ومراعاة الاعتبارات العشائرية والإثنية... وكثيراً ما انعكست الصراعات بين القوى الدولية صراعات حادة بين عدد من الجماعات المختلفة اجتماعياً في المنطقة العربية.

٣ ـ رياح الحرب الباردة

يصعب الفصل بين قيام الدول العربية المستقلة في واقعها وظروفها وتأثيرات الحرب الباردة في المنطقة العربية. هذه الحرب التي دخل فيها الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، وانعكست نتائجها على عموم الدول النامية والمستقلة حديثاً.

وإذا كانت البنى الاجتماعية والسياسية العربية تنطوي على مكوّنات طائفية وعشائرية وإقليمية، وانعكست بذلك على بنى الدولة المستقلة حديثاً، فإن العامل الخارجي المتمثل بالحرب الباردة ـ التي عصفت بعيد الحرب العالمية الثانية ـ له تأثيراته ونتائجه في النزاعات الأهلية العربية، بحيث وجدت هذه النزاعات أسباباً مشجعة أو مساعدة لها. وحسبنا الإشارة إلى ثلاث مسائل متعلقة بالبيئة الدولية هي: الإفادة من

---

(٣١) سعد الدين ابراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، ط ٢ (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤)، ص ٤١٣ ـ ٤١٤.

(٣٢) انظر: حمدي عبد الرحمن حسن، «قضايا التعددية في افريقيا الإسلامية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٩٩٣).

(٣٣) صالح بكتاش، النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العربي والمخرج الوطني الشعبي (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٢)، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

الطابع العشائري، وإبراز الطابع الطائفي، وتدويل بعض النزاعات الأهلية العربية.

أ ـ الإفادة من الطابع العشائري

ليس جديداً القول إن التنافس الأمريكي ـ البريطاني انعكس على الخلافات العشائرية في عدد من المناطق، في ظل بيئة سياسية واجتماعية متخلفة نسبياً. وبرز هذا التنافس مع انعدام المشاركة الشعبية والحياة الديمقراطية في بلدان شبه الجزيرة العربية على سبيل المثال، مما حفّز القوى الخارجية للتعامل مع هذه الظاهرة لتأمين مصالحها الاستراتيجية[٣٤].

هكذا انعكس التنافس البريطاني ـ الأمريكي على الأسرة السعودية الحاكمة بعيد الحرب العالمية الثانية[٣٥]، واتخذ شكل التدخل في الشؤون الداخلية. كما بدا هذا التنافس في سلطنة عُمان في مرحلة الخمسينيات عندما واجهت القوات البريطانية القوات الإمامية المدعومة من السعودية والولايات المتحدة. وبينما نجح السعوديون باحتلال منطقة البريمي ودعم القوات الإمامية بالسلاح، لتمكين حاكم قبيلة «بني هينة» غالب بن علي من أخذ زمام المبادرة[٣٦]، تحركت بريطانيا في صورة معاكسة، فشجعت تشكيل نواة قبلية مسلحة من أبناء منطقة ظفار لتمكين السلطان قابوس بن سعيد من ممارسة الحكم لاحقاً، كما حالت دون تعزيز التبادل الاقتصادي بين سكان المدن والأرياف، واستمالت قبائل ضد قبائل أخرى في الوقت الذي اندلعت فيه ثورة ظفار سنة ١٩٦٥ ـ من خلال قوات «جيش التحرير الشعبي» والمليشيا الشعبية ـ ضد قوات النظام الحاكم في سلطنة عُمان[٣٧]. وكثيراً ما استقطبت هذه الثورة قوى إقليمية ودولية، وبقيت في إطار الصراعات القبلية الداخلية، على رغم طرح بعض الشعارات الماركسية من قِبل الثوار.

وفي اليمن، بدت النزاعات القبلية في دائرة التجاذب الإقليمي والدولي. لقد

---

(٣٤) النعيمي، الصراع على الخليج العربي، ص ١٨٩.

(٣٥) *Foreign Relations, Conferences at Malta and Yalta* (Washington, DC: [n. pb.], 1955), p. 931.

(٣٦) فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عُمان، ترجمة حازم صاغية وسعد محيو، ط ٢ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨)، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٣٧) الجبهة الشعبية لتحرير عُمان، أقلمة الحرب في عُمان ومصير الفرق القبلية في ظفار، دراسات ٩ يونيو، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ١٥ ـ ١٩.

ساهمت بريطانيا في تكريس انفصال الشطر الجنوبي عن الشطر الشمالي، إلى أن أُعلن قيام «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» في العام ١٩٦٧. وأخذ الشطر الجنوبي ينسّق سياسته الخارجية مع السوفيات في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، بعدما حاول الاتحاد السوفياتي السابق تطوير علاقاته مع الشطر الشمالي أيام الحكم الإمامي الملكي. ففي العام ١٩٦٢ أجرى الإمام البدر مباحثات سرية مع الحكومة السوفياتية، بُحثت فيها إمكانية إقامة خزانات ضخمة للنفط في منطقة الحديدة تكون قاعدة تموين لتلبية متطلبات افريقيا الشرقية[٣٨]. ولما قامت الثورة الجمهورية في صنعاء خلال ذلك العام، بدا الاتحاد السوفياتي السابق ومصر في موقف قريب من النظام الجمهوري، فيما بدت الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية في موقف مؤيد للقوى الملكية[٣٩].

وليس صدفة أن تتزامن مصالحة قبائل اليمن الشمالي مع انفتاح صنعاء على الغرب الذي اعترف بالنظام الجمهوري في العام ١٩٦٩، ثم تضطرب أوضاع اليمن بشطريه في مرحلة السبعينيات إبّان تصاعد الاستقطاب الدولي بين القوتين العظميين في البحر الأحمر والقرن الأفريقي. فمن مناوشات الحدود بين الشطرين خلال عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩، إلى اضطراب نظام الحكم في صنعاء مع قيام حكم عسكري وإقصاء شيوخ القبائل منذ العام ١٩٧٤. وقد استمر الاضطراب الداخلي سمة عامة في شطري اليمن حتى قيام الوحدة اليمنية في العام ١٩٩٠ ـ مع الإشارة إلى تجدّد الاضطراب في أثناء مرحلة الوحدة ـ ولم ينفصل عن الاعتبارات القبلية والتدخلات الدولية. فالقبائل الرئيسية في اليمن هي ثلاث: باكيل، حاشد، مذحج. وهي تتمتع بتنظيمها الخاص، وأعرافها الاجتماعية، وتستقوي بفئة المزارعين الذين يحملون السلاح في مجتمع زراعي. **وكثيراً ما تداخلت النزاعات القبلية مع العوامل الإقليمية والدولية المؤثّرة في الساحة اليمنية.**

ب ـ إبراز الطابع الطائفي

استمرت المشكلة الطائفية في لبنان متفاعلة مع العوامل الخارجية بعد العام

---

(٣٨) الوزير، محاولة لفهم المشكلة اليمنية، ص ٢٢٧.

(٣٩) أيدت قبائل باكيل المنتشرة عموماً في الغرب والجنوب النظام الجمهوري، بينما أيدت قبائل حاشد المنتشرة في الشمال الملكية. مع الإشارة إلى أن هذا التقسيم ليس دقيقاً، وشهد تغيرات عدة وتبدلات في المواقف السياسية من الحرب اليمنية.

١٩٥٢، عندما أخذ النفوذ الأمريكي يتقدم على حساب النفوذين الفرنسي والبريطاني. وبدا النظام السياسي برئاسة كميل شمعون أقرب إلى «مشروع أيزنهاور» في الشرق الأوسط، عندما نزلت قطع الأسطول السادس الأمريكي في مرفأ بيروت على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. وانعكس قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في العام ١٩٥٨ على الأوضاع الداخلية اللبنانية، بحيث تفاعلت المشكلة الطائفية مع مسألة الوحدة العربية وسياسة الأحلاف الغربية. هذا ما ساهم في قيام فتنة ١٩٥٨ التي اتخذت مظهراً طائفياً بين المسلمين والمسيحيين، على رغم الأسباب السياسية الإقليمية والدولية. وإذا كانت تلك الفتنة انحسرت خلال شهور قليلة، فإن المشكلة الطائفية بقيت كامنة إلى أن انفجرت في الأزمة الكبرى منذ العام ١٩٧٥، بعد ظهور حركة المقاومة الفلسطينية وانطلاقها من جنوب لبنان، وتحالف قوىً لبنانية يسارية وتقدمية مع حركة المقاومة بتأييد من الاتحاد السوفياتي السابق، بينما راحت قوىً لبنانية يمينية تستجدي الدعم الخارجي من الغرب. فبرزت أزمة معقّدة ذات عوامل داخلية وإقليمية ودولية، وهذا ما أطال أمدها وزاد من انعكاساتها الخطيرة. ولم تنفصل المشكلة الطائفية اللبنانية في أية مرحلة من مراحل الأزمة عن الاعتبارات والعوامل الدولية حتى نهاية الحرب الباردة.

وفي وادي النيل، ظهرت كتابات عن العامل الطائفي في حرب جنوب السودان التي انفجرت بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧٢، ثم عادت لتظهر منذ العام ١٩٨٢. لقد تبدّلت اتجاهات حكومة الخرطوم بين التعاون مع واشنطن والتعاون مع موسكو مع الانقلابات العسكرية. كما بدت الحركة الشعبية في جنوب السودان - بزعامة جون غارانغ - مدعومة من اليسار العالمي في مرحلة السبعينيات، من دون أن تقطع علاقاتها بالغرب. غير أن العلاقات الكنسية الغربية مع ثوار الجنوب أثّرت في مسار حرب جنوب السودان، فتعدّدت أشكال الدعم الغربي للحركة الانفصالية، فضلاً عن الدعم السوفياتي كما أشرنا.

وعُقدت مؤتمرات وندوات في الغرب لتتحدث عن أوضاع المسيحيين في جنوب السودان، ولتبرز خصوصيتهم الاجتماعية والدينية. نذكر منها على سبيل المثال: ندوة واشنطن حول «معضلات السلام وفرصه في السودان» التي نظمها مركز وودرو ويلسون الدولي في شباط/ فبراير ١٩٨٧، ومؤتمر «إدارة الأزمة في السودان» الذي نظمه «ملتقى بيرغن» بالنرويج في شباط/ فبراير ١٩٨٩[٤٠]. وقد ركّزت هذه

(٤٠) مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام في السودان، ص ٤٠.

النشاطات على عناوين كبرى: حقوق الإنسان، التعددية الطائفية والسياسية، الديمقراطية، التنمية... الخ.

وفي مصر، لم تظهر حدة المشكلة الطائفية بين المسلمين والأقباط إلا في عهد الرئيس أنور السادات، وخصوصاً بعد زيارة القدس وتوقيع اتفاقات «كامب ديفيد». ففي عهد الرئيس عبد الناصر، يعترف عضو تنظيم الضباط الأحرار شكري فهمي، وهو جندي من الأقباط، بأن العصر الذهبي للأقباط كان في المرحلة الناصرية(٤١). ويؤكد لاحقاً الأنبا شنودة الثالث أن الدولة في عهد عبد الناصر كانت حاسمة في مواجهة الطائفية، فيقول: «عامل عبد الناصر التطرّف الذي يرتدي ثياب الدين بحزم دون مساومة أو تراجع، وبالطبع وقعت بعض الأحداث المتفرقة بسبب التعصب في صفوف البوليس أو بعض الفئات الأخرى، ولكن الدولة في ذلك الوقت كانت حاسمة بشكل عام»(٤٢).

نلاحظ أنه في عهد السادات، خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٢ و١٩٨١، وقع ٣٦ اعتداء على الأقباط. وبين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٣ وقع ٨١ اعتداء خلال عهد الرئيس حسني مبارك(٤٣)، وأخذت تظهر الخطابات الطائفية، والدعوة إلى عقد مؤتمرات وندوات طائفية في الخارج. وبالفعل عقدت مؤتمرات للأقباط في كندا واستراليا والولايات المتحدة، بينما راح الأنبا شنودة يهدئ الأوضاع، ويزور الأقباط في الخارج طالباً التسامح والتمسك بالوحدة الوطنية. ومن اللافت بعض المواقف الرسمية الأمريكية من المشكلة الطائفية في مصر، كإعلان الرئيس جيمي كارتر أمام الأنبا شنودة في العام ١٩٧٧ «أنه لا يمكن تجاهل المشاعر الدينية لثمانية ملايين قبطي»، وذلك بحضور السفير المصري في واشنطن(٤٤)، مع ما يعني هذا الإعلان من إيحاءات وضغط دبلوماسي. وكثيراً ما نبّه الأنبا شنودة الأقباط المقيمين في الولايات المتحدة إلى رفض التطرف، وعدم التعامل مع بعض المتطرفين الأقباط، محذراً من خطورة العنف الطائفي...

---

(٤١) ابراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، ص ٤٤٦.

(٤٢) غالي شكري، الأقباط في وطن متغير (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣)، ص ٥٨.

(٤٣) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ٥١٩.

(٤٤) بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في افريقيا، ص ١٥٣.

ج ـ تدويل النزاعات

اتخذت بعض النزاعات الأهلية العربية في مراحل معينة طابعاً دولياً، أو هي خرجت عن الدائرة الوطنية والدائرة القومية العربية وارتبطت بالصراعات والمصالح الدولية بشكل أو بآخر. وبات شعار «تدويل النزاعات» مطروحاً، وحمل معه مزيداً من التدخلات الخارجية والمخاطر على الوحدة الوطنية. هذا ما نلاحظه في مشكلة الصحراء الغربية، والمسألة الكردية، وحرب جنوب السودان.

حتى استقلال المغرب (مراكش) في العام ١٩٥٦ لم يشكل الصحراويون في «الساقية الحمراء ووادي الذهب» شعباً مستقلاً، أو منفصلاً، عن الشعب المغربي. وقد كانت المقاومة عربية وبربرية للفرنسيين، حيث شارك قادة البربر في الثورات المستمرة في بلدان المغرب العربي. وفي العام ١٩٦٣، أعلن «المعهد الوطني الإسباني للأبحاث الجيولوجية» عن اكتشاف الفوسفات في الصحراء الغربية وأنه ستتم عمليات الاستخراج بدءاً من العام ١٩٧٢[٤٥]. هذا ما جعل الإسبان يتمسكون بهذه المنطقة، ويطالبون بإجراء استفتاء بإشراف الأمم المتحدة لتقرير مصير الشعب الصحراوي. وجاء هذا المطلب الإسباني ليمهد لقيام جمهورية صحراوية منفصلة عن المغرب، وسط اهتمام جزائري وموريتاني بقضية الصحراء انطلاقاً من المصالح الاستراتيجية والاقتصادية بحكم الجوار الجغرافي.

ولما تكوّنت «الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب» (Polisario) في العام ١٩٧٤ بتشجيع من الجزائر، تحرك المغرب وعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية في لاهاي التي أقرت في ١٦/١٠/١٩٧٥ بوجود علاقات قانونية تربط الصحراء بكل من المغرب وموريتانيا. ثم أتبع ذلك بمسيرة سياسية لتحرير الصحراء من القوات الإسبانية في ٢١/١٠/١٩٧٥ تحت اسم «المسيرة الخضراء». غير أن مجمل هذه التحركات لم يجد حلاً لقضية الصحراء، التي انفجرت عسكرياً في العام ١٩٧٦ بعد الإعلان عن قيام «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» التي لا يزيد عدد سكانها على مئة ألف نسمة في ذلك التاريخ.

استمرت حرب الصحراء، وسط خلافات جزائرية ـ مغربية، وتدويل ظاهر في أثناء الحرب الباردة. فالولايات المتحدة تميل إلى موقف المغرب، والاتحاد

---

(٤٥) الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء المغربية (بيروت: دار الكاتب، ١٩٧٨)، ص ٦٤ ـ ٦٧.

السوفياتي السابق يساند «البوليساريو» بالسلاح. وتنسحب آثار هذا التدويل على غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية التي تهدّدت وحدتها بعد انضمام الجمهورية الصحراوية إليها في العام ١٩٨٢، وانقسام الدول الأفريقية بين مؤيد لهذا الانضمام ومعارض له، تبعاً لاتجاهات الاستقطاب الدولي شرقاً وغرباً. وكان من الطبيعي أن تنحسر حرب الصحراء مع انتهاء الحرب الباردة، ونشوء الاتحاد المغاربي في ١٧/٢/١٩٨٩، ليضم كلاً من المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا.

في سياق تطور «المسألة الكردية» تجدر الإشارة إلى وجود أقلية غير عربية وسط مجموعة عربية كبرى هي بمثابة القومية الأساسية. ثمة حقوق لهذه الأقلية الكردية كان يجب أن تحترم، توخياً للاستقرار والمحافظة على وحدة التراب العراقي. هذا على رغم ما قام من نزاعات مسلحة بين الجيش العراقي والحركة المسلحة الكردية في العام ١٩٦١ عقب نجاح الثورة العراقية وإعلان الجمهورية في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨. وعلى رغم ما ذُكر عن حصول الأكراد على دعم سوفياتي في مواجهة القواعد الأمريكية الموجودة في كردستان تركيا، وخصوصاً خلال مرحلة الحرب الباردة، ثم حصولهم لاحقاً على دعم أمريكي بعد إقرار مبدأ الحكم الذاتي لكردستان العراق في العام ١٩٧٠، ومحاولة تطبيقه في العام ١٩٧٤ بموجب قانون الحكم الذاتي (رقم ٣٣)، الذي أعطى الأكراد مجلساً تشريعياً خاصاً، ومجلساً تنفيذياً ذا اختصاصات محدّدة، وأوجد علاقات بين السلطة المركزية في بغداد وهيئات الحكم الذاتي الكردي[٤٦]... فإن المواجهة العراقية ـ الكردية لم تهدأ إلا بعد إقرار بيان الجزائر بين حكومتي بغداد وطهران في ٦ آذار/مارس ١٩٧٥، الذي أدّى إلى مراقبة تحركات الأكراد. ثم أوجدت الحرب العراقية ـ الإيرانية لاحقاً مناخاً ضاغطاً لتجميد المسألة الكردية في شمال العراق طوال عقد الثمانينيات، إضافة إلى اتفاق بغداد وأنقرة في العام ١٩٨٥ على ضبط التحركات الكردية على طرفي الحدود، بحيث يمكن كل جانب مطاردة المسلحين الأكراد داخل أراضي الجانب الآخر. وبينما أفادت تركيا من هذا الاتفاق لتوسيع نطاق تدخلها العسكري في شمال العراق بعد حرب الخليج الثانية، لم يمارس العراق تدخلاً مقابلاً داخل الأراضي التركية. والنتيجة هي إعادة طرح «المسألة الكردية» وسط تدخلات إقليمية وضغوط دولية.

وفي القرن الأفريقي بقيت النزاعات الداخلية في دائرة التجاذب الإقليمي

---

(٤٦) الهماوندي، «فكرة الحكم الذاتي والأقليات العرقية،» ص ٣٠٠.

والدولي. ولم تتمكن «اتفاقية أديس أبابا» في العام ١٩٧٢، بين الرئيس السوداني جعفر نميري وجوزف لاجو زعيم حركة تحرير الجنوب ـ التي أقرت الحكم الذاتي في جنوب السودان من خلال هيئات تنفيذية وتشريعية ـ من أن تضع حداً نهائياً لحرب جنوب السودان، على رغم اعتراض حكومة الخرطوم منذ العام ١٩٦٩ بوجود فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب، وفوارق اقتصادية واجتماعية واضحة. ثمة عوامل دولية مؤثرة في نزاعات القرن الأفريقي، ظهرت في أثناء «حرب أوغادين» بين الصومال واثيوبيا في العام ١٩٧٧، عندما ساند الاتحاد السوفياتي السابق الموقف الاثيوبي، بينما تركّز النفوذ الأمريكي في الصومال، والنفوذ الفرنسي في جيبوتي للمحافظة على التوازن الدولي في القرن الأفريقي والمحيط الهندي. وغدت حرب جنوب السودان محاصرة بالمؤثّرات الدولية والإقليمية وتحت وطأة المتغيرات الدولية، فضلاً عن أسبابها الداخلية الخاصة.

نستنتج أن رياح الحرب الباردة عصفت بالنزاعات الأهلية العربية، وغيرها من النزاعات الأهلية في الدول النامية، فعمّقت أسبابها وزادت من خطورة نتائجها. **وكان للاستقطاب الدولي الذي مارسته القوتان العظميان في العالم النامي نتائج سلبية على الاستقرار العام والسلم والأمن الدوليين**، فبقيت الدولة المستقلة حديثاً أسيرة المشكلات الداخلية والضغوط الخارجية، وهذا ما أطال أمد النزاعات الأهلية، وزاد من تأثيراتها السلبية.

٤ ـ ضغط المتغيرات الدولية

تعاظمت علامات تفكّك الدول منذ نهايات عقد الثمانينيات في ظل ما سُمّي «النظام العالمي الجديد». وبتنا نشهد انهيار الدولة ككيان اجتماعي سياسي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق والاتحاد اليوغوسلافي ودولة تشيكوسلوفاكيا، **كما تفاقمت الصراعات الإقليمية، والحروب الأهلية، في عقد التسعينيات، حيث شهد العالم عشرات النزاعات الداخلية، ومعظمها في العالم النامي**. وباعتراف الأمم المتحدة، المنظمة الدولية الأولى، فإن ضحايا الحروب والنزاعات أصبحوا في معظمهم من المدنيين، من عامة الناس، بعدما كانوا من أفراد القوات المسلحة في بداية القرن العشرين. وهذا يعكس تبدّل طبيعة الحروب الراهنة الدائرة داخل الدولة، وتطور أدوات القتل ووسائل الدمار، ويظهر ملامح النظام العالمي الجديد.

وتشير تقارير دولية إلى ارتفاع نسبة الإنفاق على السلاح في ميزانيات الدول النامية، حتى أنها تجاوزت معدلات الإنفاق على الصحة والتعليم معاً. فالهند

وباكستان تستوردان حوالى ١٨ في المئة من مجموع صفقات السلاح التجارية في العالم، وهما من أكبر مستوردي السلاح، إضافة إلى أفغانستان وايران والعراق ومصر والسعودية وتايلند وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. وتدور في هذه الدول، أو في محيطها الإقليمي، رحى الحروب والنزاعات الأهلية والإقليمية. ولا يمكن النزاعات والحروب أن تتفاقم وتنتشر بغير وجود السلاح، والدول المصدّرة للسلاح هي الدول الصناعية الكبرى في الدرجة الأولى، حيث تحتل الدول الآتية رأس القائمة: الولايات المتحدة، ألمانيا، روسيا، فرنسا، بريطانيا، الصين.

وتفيد تقارير صادرة عن مؤسسات في الأمم المتحدة أن دولاً معرضة للتفكك والانهيار، وهي في جهات العالم المختلفة، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً(٤٧). هذه الدول هي:

ـ المكسيك وهاييتي، في القارة الأمريكية.

ـ رواندا ونيجيريا وأنغولا وبوروندي وليبيريا وموزامبيق وزائير ومصر والسودان والجزائر، في القارة الأفريقية.

ـ العراق وأفغانستان وبورما وطاجيكستان وجورجيا، في آسيا.

أما علامات تفكّك هذه الدول، التي استدلّ بها تقرير الأمم المتحدة، فهي: بروز الخلافات والنزاعات الإقليمية، وتفجر الصراعات العرقية، والإفراط في الإنفاق على التسلّح، واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان، وارتفاع معدلات البطالة، واستهلاك الغذاء (تهديد الأمن الغذائي). وفي رأينا أن تفجّر الصراعات والنزاعات العرقية والإقليمية هو أخطر علامة من علامات التفكّك والانهيار.

في افريقيا، سقط في رواندا أكثر من نصف مليون ضحية في دولة لا يتجاوز عدد سكانها ثمانية ملايين نسمة (حتى العام ١٩٩٥)، عدا مئات الآلاف من اللاجئين إلى الدول المجاورة، وخصوصاً زائير. وتنتشر أعمال الفوضى في زائير مع نقص المواد الغذائية تحت وطأة حربين عرقيتين: حرب «كيفو» شرقاً، وحرب «شابا» غرباً، والنتيجة هي تشريد أكثر من ٨٠٠ ألف شخص. وعادت الحرب الأهلية إلى أنغولا بين حركة «يونيتا» المعارضة و «الحركة الشعبية لتحرير أنغولا»، فتهدّد المجاعة

---

(٤٧) انظر تقرير برنامج الأمم المتحدة للإنماء الذي أذاعه وزير المال الباكستاني السابق محبوب الحق في مطلع شهر حزيران/يونيو ١٩٩٤، في: النهار، ٢/٦/١٩٩٤.

ثلاثة ملايين نسمة، وتنتشر ظاهرة النزوح الجماعي في موزامبيق، بينما تدور حرب عرقية بين «جبهة تحرير موزامبيق» و «الحركة الموزامبيقية للتحرير الوطني» منذ العام ١٩٧٦، فيتشرد نحو أربعة ملايين إنسان... هذه صور افريقية عن تهديد الأمن البشري، وعن تهديد الأمن والسلم الدوليين تحت وطأة المتغيرات الدولية الجديدة.

وفي آسيا، تبرز المشكلة الأفغانية وتتفاقم بعد خروج الجيش السوفياتي مع انتهاء الحرب الباردة. وتدور حرب أهلية مدمرة تشارك فيها جميع الفصائل الإسلامية المسلحة، حيث تتدمر آليات الري والبنى الاقتصادية، وتتهدّد المساحات الزراعية المزروعة بالألغام الأرضية. وفي منطقة البحر الكاريبي، تنتشر ظواهر البطالة ووفيات الأطفال وانخفاض الإنتاج الغذائي في دولة هاييتي الأمريكية الواقعة في الجزء الشمالي من العالم. وتبقى المكسيك دولة نامية على رغم دخولها في تكتل دول أمريكا الشمالية «نافتا» إلى جانب الولايات المتحدة وكندا، فظواهر البطالة والتضخم والفقر وتراجع الخدمات الاجتماعية هي المسيطرة.

ونتوقف عند الأوضاع العربية، فنجد دولة مفكّكة منذ العام ١٩٩١ هي الصومال، وأربع دول مهدّدة بالتفكك هي: السودان ومصر والجزائر والعراق، إضافة إلى مشكلات داخلية معقّدة ظهرت في التسعينيات داخل لبنان والبحرين واليمن. والتهديد بالتفكّك والانهيار لا ينفصل عن التصدّعات الوطنية التي حصلت أيام الحرب الباردة، وربما في أثناء المرحلة الاستعمارية، وهو خطر داهم يرتبط بالعوامل الداخلية في طبيعة الحال، كما يرتبط بالعوامل الخارجية إقليمياً ودولياً.

في القرن الأفريقي، راحت تتداعى الدول بعد مرحلة الاستقطاب الدولي الحاد في أثناء الحرب الباردة. لقد برزت القبلية كمحدّد للنظام السياسي والاجتماعي، مع تراجع الاهتمامات الغربية بالقرن الأفريقي بعدما زال التنافس التقليدي مع الاتحاد السوفياتي السابق، وبعد وقوع حرب الخليج الثانية التي حوّلت اهتمامات الغرب نحو دول الخليج العربي حيث منابع النفط. ومع انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في عدد من الدول الخليجية، تراجع التركيز الدولي نسبياً على القرن الأفريقي في مطلع التسعينيات، من دون أن تسقط الاهتمامات الغربية (الأمريكية والأوروبية) بهذه المنطقة، حيث مدخل البحر الأحمر والمحيط الهادي.

مع هذه المتغيرات الدولية، دخل القرن الأفريقي مرحلة اللاتوازن على المستويات كافة، فيما لم تتفق القوى الدولية الكبرى على استراتيجيا معينة حيال مستقبل المنطقة. ففي جيبوتي صراع بين «قبائل العفر» و «قبائل العيسى»، ولو اتخذ

هذا الصراع أشكالاً سياسية وعسكرية. وتقف بين هذين الطرفين القوات الفرنسية (حوالى ٤٥٠٠ جندي) للمحافظة على الأمن والنظام، ولحماية النفوذ الفرنسي في منطقة مضيق باب المندب، ذي الأهمية الجيوستراتيجية. وفي الصومال حروب قبلية وتصدع الدولة بعد سقوط نظام محمد سياد بري، وقيام «جمهورية أرض الصومال» في العام ١٩٩١ وسط شمال البلاد. وبينما دارت الصراعات القبلية بين «الاسحاق» في الشمال، و «الهاوية» في الوسط، و «الدارود» في الجنوب، انفجرت الصراعات داخل التجمع القبلي الواحد، كما حصل داخل «جمهورية أرض الصومال» بين مؤيدي رئيس «حزب المؤتمر الصومالي الموحد» الجنرال محمد فارح عيديد وجماعة الرئيس الصومالي المنتخب في مؤتمر جيبوتي لأطراف المعارضة الصومالية الرئيس علي مهدي محمد. والنتيجة هي مجاعة شاملة، ووفيات جماعية بمعدل ٣ آلاف ضحية يومياً خلال العام ١٩٩٢[٤٨]، مما ساعد على تنفيذ عملية «إعادة الأمل» بواسطة قوات «المارينز» الأمريكية تحت شعار الدفاع عن حقوق الإنسان. واستندت هذه العملية الأمريكية إلى قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٧٩٤، الصادر بتاريخ ٤/١٢/١٩٩٢، والذي أثار جملة تساؤلات سياسية وقانونية عن أهداف «إعادة الأمل» في الصومال والقرن الأفريقي. وقد ظهر لاحقاً كيف تعارض التوجه الأمريكي مع دور الأمم المتحدة في عمليتي حفظ السلام «يونوسوم ـ ١» (UNOSOM I) و «يونوسوم ـ ٢» (UNOSOM II)، بعد استئناف القتال بين الفرق الصومالية والقوة الدولية، وسقوط عدد من الجنود الباكستانيين والأمريكيين[٤٩]. ثم بدا التعارض واضحاً بعد إقدام القوات الأمريكية على ضرب مواقع تابعة لجماعة عيديد، من دون أن يساعد ذلك على استتباب الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية، في الوقت الذي اعتبر فيه أمين عام الأمم المتحدة بطرس غالي أن المصالحة هذه هي الغاية الأولى المرتجاة. والنتيجة هي فشل الأمم المتحدة في تحقيق الأمن والمصالحة الوطنية، وإن كانت نجحت في أعمال الإغاثة الإنسانية، وظهور بلبلة سياسية داخل الإدارة الأمريكية من جرّاء عملية الصومال، بعدما أرادت هذه الإدارة الظهور بمظهر المدافع عن حقوق الإنسان من خلال تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين والجائعين والإيحاء أن التدخل

---

(٤٨) انظر: بطرس بطرس غالي، في مواجهة التحديات الجديدة، ١٩٩٥: تقرير عن المنظمة من الدورة التاسعة والأربعين إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة (نيويورك: الأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام، ١٩٩٥)، ص ٢٨٧.

(٤٩) جميل مطر وعلي الدين هلال [وآخرون]، الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، وجهة نظر عربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٦٩ ـ ٧٣.

العسكري لتحقيق هذه الغاية هو من معالم «النظام العالمي الجديد». وعلى رغم انسحاب القوات الأمريكية، ثم انسحاب القوات الدولية الأخرى العاملة في نطاق قوة حفظ السلام الدولية حتى آذار/ مارس ١٩٩٥، فإن الإدارة الأمريكية آثرت تصدّر قيادة العملية الدولية في الصومال وإعطاء دور محدود للأمم المتحدة. غير أن الأزمة السياسية الوطنية في الصومال المفكّك بقيت مستمرة، بينما ظهرت إمارات التفكّك في كلٍ من اثيوبيا والسودان.

كذلك تفاقمت النزاعات القبلية والإثنية في اثيوبيا بعد سقوط النظام اليساري بقيادة منغيستو هايلي مريام في أيار/مايو ١٩٩١، وراحت أقاليم اثيوبية تطالب بالحكم الذاتي مما مكّن إقليم اريتريا من نيل الاستقلال بعد الاستفتاء العام الذي جرى في العام ١٩٩٣ تحت شعار حق تقرير المصير.

وفي السودان، ظهرت علامات التفكّك مع تفاقم الصراعات بين القوات الحكومية وقوات الحركة الشعبية في الجنوب، بمثل ما تفاقمت الصراعات القبلية بين فصائل الحركة الشعبية في الجنوب نفسه، فضلاً عن تفشي المجاعة والأمراض في الأقاليم الجنوبية، وتزايد أعداد النازحين في الداخل (١,٢ مليون نسمة)، وفي الخارج (نحو مليوني نسمة). وبينما ركّزت الأمم المتحدة على تقديم المساعدات الغذائية والطبية إلى متضرري الحرب، وبينهم من هم خارج الحدود في البلدان المجاورة، وخصوصاً في كينيا، تصاعدت الأعمال الحربية، وحققت القوات الحكومية تقدماً ميدانياً باتجاه أقصى الجنوب، غير أن المعضلة السودانية بقيت من دون حل. لقد فشلت مفاوضات أبوجا (نيجيريا) في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، كما فشلت مفاوضات نيروبي ـ كينيا في العام ١٩٩٤ في إيجاد حل جذري، على رغم إيقاف إطلاق النار في فترات متقطعة. **إلا أن اللافت في هذه المفاوضات، التي حضرت جانباً منها الإدارة الأمريكية، هو التقدم نحو الحل الفدرالي بعد إقرار صيغة الحكم الذاتي لجنوب السودان سابقاً، وبعد ممارسة ضغط أمريكي على حكومة الخرطوم التي أيدت الموقف العراقي في حرب الخليج الثانية، من خلال إدراج السودان على لائحة الدول الإرهابية**(٥٠). هذا إضافةً إلى العوامل الإقليمية الضاغطة أيضاً. ولا شك في أن الفدرالية تحمل في طياتها مزيداً من اللامركزية الإدارية والسياسية،

(٥٠) انظر: Paul Martin, *Sudan Human Rights Record, 1993* (London: Sudan International Publications, [n. d.]), pp. 7-15.

وتتجاوز ما يوفره الحكم الذاتي في هذا الصدد.

أثرت هذه التصدّعات السياسية الواقعة داخل القرن الأفريقي في الأمن المصري. وهذه مسألة ناتجة من العلاقات الجيوبوليتيكية بين دول وادي النيل، وهي المطلة على البحر الأحمر ومدخل المحيط الهندي عبر بحر العرب. على أن تهديد الأمن المصري يرتبط بأسباب خارجية أخرى، فضلاً عن الأسباب الداخلية. وقليلاً ما بدا المجتمع المصري في مراحل تاريخية ماضية عرضة للتفكّك، نتيجة التجانس الوطني الاجتماعي والعامل الجيوبوليتيكي الذي يوفّره وادي النيل، غير أن مرحلة التسعينيات حملت تهديدات للأمن المصري، على رغم جذور التماسك الداخلي ومحاولات الحكومة المصرية لمواجهة المشكلات الطارئة. **ثمة عوامل خارجية مشجّعة للفتنة الطائفية، وخصوصاً الغربية منها، والتي تتقاطع بشكل أو بآخر مع الدور الإسرائيلي في إثارة النزاعات الأهلية العربية وتحريكها.** هذا إضافةً إلى المردود السلبي لسياسة الانفتاح الاقتصادي ـ التي شجّعها الغرب ـ على الحياة الاجتماعية للشعب المصري. ومحدودية إيجابيات التعدّدية الحزبية التي بقيت في هامش ضيق من حيث التطبيق، خصوصاً بعد بروز سلبيات في العمليات الانتخابية أشار إليها القضاء المصري في حينه. ثمة صراع داخل مصر بين إرادة الدولة الموحّدة المستندة إلى تجربة دستورية فردية في المنطقة العربية، وبين عوامل انقسامية طائفية واجتماعية واقتصادية برزت منذ عهد الرئيس أنور السادات واستمرت إلى مرحلة التسعينيات في عهد الرئيس حسني مبارك. على أن **التهديد الأبرز للوحدة الوطنية خلال عقد التسعينيات حصل في دولة الجزائر ـ العربية الأفريقية ـ التي شهدت موجة عاتية من الحرب الأهلية والحقد والكراهية.** وباتت الدولة الأقوى اقتصادياً في شمال افريقيا، والمستندة إلى ماضٍ نضالي بارز، عرضة للتفكّك وممارسة لعبة الدم القاتلة. ماذا عن العامل الخارجي في الأزمة الجزائرية؟

حتى العام ١٩٧٨، اعتمد الرئيس السابق هواري بومدين بناء قاعدة صناعية مرتبطة بإنتاج النفط والغاز الطبيعي، وأقام علاقات متطورة مع الاتحاد السوفياتي السابق انعكست على مواقفه في قضية الصحراء الغربية وعدد من القضايا العربية والأفريقية. ولم تتمكن الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد بعد ذلك التاريخ من مواجهة مجموعة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى حدوث مواجهات بين الشعب ورجال الشرطة في العام ١٩٨٨، فاتجه الحكم الجزائري نحو إقرار التعددية الحزبية في الدستور الجديد، المستفتى عليه بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٨٩، توخياً

للاستقرار العام والمشاركة السياسية بعد حقبة طويلة من حكم جبهة التحرير الوطني الجزائرية. وفي الانتخابات المحلية التي جرت يوم ١٢/٦/١٩٩٠ فازت «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، ثم حققت فوزاً جديداً في نتائج الدورة الأولى للانتخابات التشريعية التي جرت يوم ٢٦/١٢/١٩٩١، مما أثار القوى المعارضة وبعض أركان السلطة، التي خشيت من هيمنة الاتجاه الواحد على شؤون البلاد. هذا ما دفع الرئيس بن جديد إلى الاستقالة، وقيام مجلس أعلى للدولة برئاسة محمد بوضياف الذي ألغى نتائج الانتخابات التشريعية، فدخلت البلاد في صراع دموي وفي «حالة طوارئ» منذ التاسع من شباط/فبراير ١٩٩٢ تخلّلها حلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ واغتيال محمد بوضياف، ثم استهداف الفرنسيين وعدد من الأجانب، إضافة إلى سقوط عشرات الآلاف من القتلى في عمليات المواجهة المتنقلة بين الجيش وقوى الأمن من جهة، وأفراد الجماعات الإسلامية المسلحة من جهة أخرى.

في هذه المرحلة، تعرضت الجزائر لضغوط غربية من أجل اعتماد «نظام السوق الحرة»، في مقابل تقديم وعود بتخفيف الديون الخارجية أو إعادة جدولتها. واللافت أن الحرب الأهلية ضربت المؤسسات والمرافق العامة، وحدّت من القدرة الإنتاجية وزادت من مديونية الدولة، فضلاً عن تقسيم المجتمع الأهلي أفقياً وعمودياً بين علمانية ودينية وعربية وبربرية، وليبرالية واشتراكية... ولعلّ التجاذب الفرنسي ـ الأمريكي حيال الأزمة الجزائرية هو إحدى الدلالات المهمة. فالعلاقات الفرنسية ـ الجزائرية متداخلة لأسباب جغرافية وتاريخية وسياسية، وما مشكلة التفجيرات الأمنية في باريس والتحقيقات الجارية في شأنها سوى عنوان هذا التداخل. في المقابل، فضّلت الإدارة الأمريكية التعامل بحذر مع «الأصولية الإسلامية» ـ كما تطرح الدوائر الأمريكية ـ توخياً لإدخالها في دينامية السلطة، وبدت قريبة من فئات إسلامية جزائرية، بينما بدت فرنسا قريبة من السلطة التي تحاول ضبط الوضع العام داخل الجزائر. **وبات معروفاً أن الجزائر جزء من ساحة شمال افريقيا المفتوحة على التنافس بين المصالح الفرنسية والأمريكية، وعلى التجاذب السياسي والثقافي بين الفرنكوفونية والأنكلوسكسونية.** إنه تجاذب عالمي اتسع مجاله بعد انقضاء مرحلة الحرب الباردة من كندا إلى شمال افريقيا، ومن جنوب افريقيا إلى بعض مناطق المحيط الهادئ.

تزامنت الحرب الأهلية الجزائرية مع تدهور الأوضاع العامة في العراق، بعدما دمرت حرب الخليج الثانية جانباً واسعاً من بنى الدولة والمجتمع العراقي، فضلاً عن

استنزاف قدرات العراق الاقتصادية والعسكرية، وإحداث متغيرات جسيمة في الخليج العربي لمصلحة النفوذ الأمريكي المتعاظم، أبرزها تآكل الثروة العربية المالية المتأتية من النفط، وتعزيز القواعد العسكرية الأمريكية. . . ولأول مرة، يدخل النظام العربي الذي نشأ عقب الحرب العالمية الثانية في حالة شديدة من الانهيار، حيث طاولت النزاعات العربية المجتمعات الأهلية، بعدما كانت محصورة إلى حدٍ بعيد في العلاقات الرسمية العربية. ولا نغالي إذا قلنا إن حرب الخليج الثانية وما ولّدته من نتائج هي من المتغيرات الدولية الكبرى بعد الحرب الباردة وفي نهايات القرن العشرين.

في ظل هذه المتغيرات، اتجهت قرارات مجلس الأمن الدولي المتواترة منذ العام ١٩٩١ إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل للعراق، وعلى قدراته في إطلاق قذائف بعيدة المدى (القرار رقم ٦٨٧ عام ١٩٩١)، كما فرضت حصاراً اقتصادياً على العراق انعكس سلباً على حياة المدنيين العراقيين بعد تدهور قيمة العملة الوطنية، وتفشي الفقر والمرض، كما أودى بحياة مئات الآلاف من الأطفال. وبينما رفضت الحكومة العراقية قراري مجلس الأمن رقم ٧٠٦ (عام ١٩٩١) ورقم ٧١٢ (عام ١٩٩١)، اللذين تحدثا عن بيع محدود للنفط العراقي بغية تأمين قسم من الغذاء، بحجة تعارضهما مع مبدأ السيادة[٥١]، عادت لتقبل بالقرار رقم ٩٨٦ (عام ١٩٩٥) الذي كرّس صيغة «النفط مقابل الغذاء» بصورة أشمل من القرارين المذكورين، وسمح لحكومة بغداد ببيع كميات أكبر من النفط تحت إشراف الأمم المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى وضع منطقة الحكم الذاتي في شمال العراق خارج دائرة السلطة المركزية العراقية بعيد حرب الخليج الثانية، استناداً إلى حماية غربية وقرارات مجلس الأمن التي تحدثت عن توفير الحماية للمدنيين في تلك المنطقة. هذا إضافةً إلى تفجّر الصراعات الكردية ـ الكردية منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، وتنفيذ عمليات عسكرية تركية داخل الحدود العراقية بحجة مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، ثم ظهور تدخلات إيرانية ميدانية في شمال العراق. وكل ذلك زاد من تهديد وحدة العراق الذي عانى من اضطرابات داخلية، إضافة إلى الضغوط والتدخلات الإقليمية والدولية.

* * *

---

(٥١) غالي، في مواجهة التحديات الجديدة، ١٩٩٥: تقرير عن المنظمة من الدورة التاسعة والأربعين إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة، ص ٢٦٥.

تأتي التهديدات المتكررة للوحدات الوطنية العربية في نهايات القرن العشرين، مع انتشار النزاعات الإثنية والحروب الأهلية المدمّرة في غير جهة من العالم. **وهي تتزامن مع زيادة درجة التدخل الأمريكي في الشؤون العربية بوجه عام، والبحث في مضمون التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي**. وسواء حصل التدخل الأمريكي، أو الدولي، تحت شعارات الإغاثة الإنسانية أو حقوق الإنسان أو حماية المصالح الدولية في النفط وغير ذلك، فإن النتيجة هي تآكل الوحدات الوطنية العربية، وتراجع الدولة كمؤسسة كبرى عن القيام بدورها الأساسي. وهكذا تتزايد عوامل التفتيت، الداخلية والخارجية، وتضغط على النظام العربي الذي بدا في أضعف مراحله غداة حرب الخليج الثانية، بعد أن تسارعت المتغيرات الدولية والضغوط الإقليمية وتفاعلت مع النزاعات العربية ـ العربية. ماذا حملت البيئة الإقليمية من ضغوط إضافية؟

ثانياً: البيئة الإقليمية

تضافرت عوامل البيئة الدولية مع عوامل البيئة الإقليمية للتأثير في النزاعات الأهلية العربية، حيث يصعب الفصل بين الإقليمي والدولي في عالم متغيّر يشهد ثورة كبرى في وسائل الاتصالات والمواصلات، وفي العلوم والتقانة. وثمة تداخل واضح بين العوامل الدولية والعوامل الإقليمية في غير منطقة من العالم، فترتبط دراسة النزاعات الإقليمية أو الحروب الأهلية بمجمل هذه العوامل.

وفي المنطقة العربية، تبرز أدوار القوى الإقليمية المؤثّرة في سياسات الدول العربية المتاخمة وأمنها. ويسمي بعض الدارسين هذه القوى الإقليمية بـ «الجوار الجغرافي» في معرض الإشارة إلى العامل الجيوبوليتيكي، وهي إيران وتركيا في آسيا، واثيوبيا ومالي والسنغال في افريقيا. ولكل دولة من دول الجوار تأثير في النزاعات الأهلية العربية ـ ولو في درجات مختلفة ـ ودور في تحديد معالم الأمن والاستقرار في البلدان العربية التي تشهد تصدعات في بُناها المجتمعية. وهذه الظاهرة متكررة في مناطق العالم وجهاته المتعدّدة، حيث يلعب العامل الإقليمي دوره في تحديد العلاقات بين دول الإقليم، أو دول الجوار، وذلك بفعل العلاقات التي يرتّبها الموقع الجغرافي.

١ ـ إيران و «المسألة الشيعية»!

هل تصح تسمية «المسألة الشيعية» في المنطقة العربية؟

نشير، **أولاً**، إلى أن التشيّع كمذهب إسلامي لم يدخل إيران إلا مع الدولة الصفوية في القرن السادس عشر للميلاد. ولطالما كان العراق ـ وتحديداً مدينة النجف ـ موطن التشيّع ومرجعه الأول. وبعدما تركّز التشيّع في إيران، بقيت العلاقات العربية ـ الإيرانية من جهة الخليج والعراق علاقات عادية محكومة بضوابط الجوار الإقليمي، ولم يخرج الشيعة العرب عن ولائهم لأوطانهم ودولهم، فانطبق عليهم ما انطبق على إخوانهم السنة العرب أو المسيحيين العرب من مختلف الطوائف والمذاهب.

ونشير، **ثانياً**، إلى أن الاختلافات الفقهية بين المسلمين (سنة وشيعة) كانت موجودة منذ نشوء المذاهب الإسلامية، وهي ليست جديدة أو طارئة. كل ما في الأمر أن هذه الاختلافات، إذا وُضعت في إطارها الفقهي والتاريخي بغير عصبية، تصبح شأناً مألوفاً في الحياة العامة. فالمشكلة كانت على الدوام في من يتعصبون تحت لواء المذهبية، ولم تكن على الإطلاق في المذهب نفسه.

ونشير، **ثالثاً**، إلى وجود أغلبية سكانية من المسلمين الشيعة في العراق والبحرين، وإلى مجموعات سكانية شيعية بنسب متفاوتة في كلٍ من لبنان والكويت والسعودية وقطر وعُمان والإمارات العربية المتحدة[٥٢]. هذا إضافةً إلى وجود الشيعة الزيدية في اليمن بنسبة تصل إلى نصف المجموع السكاني. إذاً نستنتج أن الوجود الشيعي العربي ليس جديداً، بل إن أصل التشيّع ومنشأه كان عربياً على يد الإمام جعفر الصادق وغيره من آل البيت، وانطلاقاً من الحجاز والعراق. ولذلك فإننا نجد مجموعات من «الأشراف» أو «السادة» الذين ينتمون في حسبهم ونسبهم إلى آل البيت، ويتوزعون مذهبياً على الشيعة وعدد من المذاهب الإسلامية الأخرى. وهكذا فإن الصراعات السنية ـ الشيعية (إذا وجدت) تهدّد الوحدة المجتمعية العربية بحكم الانتشار الديمغرافي الذي تحدثنا عنه، ونتيجة العوامل التاريخية والاجتماعية.

---

(٥٢) انظر: Ronald De McLaurin, ed., *The Political Role of Minority Groups in the Middle East* (New York: Praeger Publishers, 1980), pp. 279-286.

ومؤخراً برز الدور الإيراني في هذه المسألة، بعد قيام الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩.

انطلاقاً من ذلك، نجد أن بعض الكتابات التي تتحدث عن الشيعة العرب وتضعهم في خانة الولاء السياسي لإيران، أو غيرها، هي مغلوطة، أو أنها تستهدف ضرب النسيج المجتمعي العربي، كما أن الكتابات التي تتحدث عن الشيعة العرب كأقلية فارسية اكتسبت الجنسية العراقية أو البحرينية أو اللبنانية أو الكويتية أو السعودية، هي في إطار تجاهل الحقيقة، وزرع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد. حسبنا الإشارة هنا إلى مجموعة وقائع، نذكر أهمها على سبيل التصويب:

أ ـ أفتى علماء النجف في العام ١٩١١ بمقاومة الإيطاليين بعدما احتلت ايطاليا الأراضي الليبية. وكذلك فعل علماء المنطقة الشرقية السعودية في تلك المرحلة[٥٣].

ب ـ على رغم الممارسات الضاغطة للأتراك في مواجهة الشيعة العرب[٥٤]، استجاب الشيعة في العراق لفتوى الجهاد التي أصدرتها مشيخة الإسلام في اسطنبول ضد الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، فقاوموا البريطانيين بعدما نزلت قواتهم في ميناء الفاو سنة ١٩١٤، كما حصلت مقاومة في البصرة. ثم عارض أعيان النجف في سنة ١٩١٨ استمرار الحماية البريطانية من الموصل إلى الخليج العربي، ثم عارضوا الانتداب البريطاني على العراق وقاوموه[٥٥]. فعمدت السياسة البريطانية إلى إقصاء الشيعة العراقيين عن المناصب الرفيعة المسؤولة[٥٦].

ج ـ قاوم أبناء جبل عامل ـ جنوب لبنان ـ الانتداب الفرنسي، بالتعاون مع إخوانهم في بلاد الشام. وساندوا ثورة سلطان باشا الأطرش، كما قاوموا الاستيطان الصهيوني في فلسطين منذ إرهاصاته الأولى[٥٧]، واستمروا في خط المقاومة للعدوان الإسرائيلي.

---

(٥٣) الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية، ج ١، ص ٣٣٠.

(٥٤) عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ط ٢ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ٨١.

(٥٥) شابري وشابري، سياسة وأقليات في الشرق الأدنى، ص ١٥٢.

(٥٦) Private Papers of F.C.C. Balfour, P.O. Shamiyyah, Box 303/2, S.O.S. Durham.

(٥٧) انظر محاضرة عدنان السيد حسين عن السيد محسن الأمين الحسيني العاملي، في: الغدير (بيروت)، العددان ٢٣ ـ ٢٤ (١٩٩٣)، ص ٣٦ ـ ٤٣.

د ـ عارض أعيان الشيعة، وغيرهم، نتائج معاهدة ١٩٣٧ بين العراق وايران التي تناولت الحدود السياسية في منطقة شط العرب، وذلك نتيجة تنازل العراق لإيران عن سيادته على رقعة محدودة من مياه شط العرب لتسهيل حركة الناقلات والبواخر لمرسى ميناء عبادان النفطي[٥٨].

هـ ـ شارك ضباط شيعة كبار في ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ العراقية، وساند قسم كبير من الشيعة العرب مطلب الوحدة العربية، وانخرطوا في الحركات والأحزاب القومية (حزب البعث، الحركة الناصرية، حركة القوميين العرب...). ورفض شيعة السعودية على الدوام فكرة التجديد لامتياز القاعدة العسكرية في الظهران للولايات المتحدة[٥٩].

و ـ بصرف النظر عن أسباب الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتداعياتها، ونتائجها الخطيرة، لماذا لم يتفكّك الجيش العراقي لأسباب مذهبية، على رغم انطلاقة الثورة الإسلامية في إيران، وما أحدثته من شعارات وتحديات؟

تؤكد هذه الوقائع، وغيرها، أن «المسألة الشيعية» غير مطروحة كقضية مستقلة عن المجموع الشعبي العربي، على رغم التهميش الاجتماعي والسياسي الذي لحق بالشيعة العرب في عهود ماضية، ذلك لأن الوحدة المجتمعية في إطار الوطن ظلّت هي المهيمنة، وهي الأساس الأهم للنشاطات السياسية والاجتماعية. غير أن تداعيات ما بعد الثورة الإسلامية في إيران، وظروف الحرب العراقية ـ الإيرانية وما رافقها من ملابسات، جديرة بالدراسة والتأمل.

طرحت أوساط إيرانية فكرة تصدير الثورة إلى العالم الإسلامي، واعتبرت أن التجربة الثوروية الإيرانية قابلة للتكرار في غير بلد عربي وإسلامي. ونشأت علاقات بين فئات شيعية في العراق، ولبنان، وبلدان الخليج، وبين تلك الأوساط الإيرانية. فطهران تريد تصدير الثورة والمساهمة في تغيير الواقع السياسي العربي، وبعض الشيعة العرب يستندون إلى إيران سياسياً ومادياً كي تساعدهم على مقاومة حالة التهميش التي يعيشونها؛ على أن فكرة تصدير الثورة تراجعت إلى حدٍ بعيد مع وصول الرئيس

---

(٥٨) وجه رستم حيدر انتقاداً شديداً إلى المفاوض العراقي الذي استسلم لإيران ـ على حد قوله ـ وضرب بمصالح العراق عرض الحائط. انظر: الدجيلي، **العلاقات العراقية ـ الإيرانية خلال خمسة قرون**، ص ٣٦٠.

(٥٩) شابري وشابري، **سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**، ص ١٩٤.

هاشمي رفسنجاني إلى رئاسة الدولة عام ١٩٨٩، تحت شعارات الانفتاح والموضوعية وإعادة البناء.

دخل النفوذ الإيراني إلى لبنان من خلال بوابتين: الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، والتوجه إلى دعم مجموعات لبنانية مقاومة ـ برز منها «حزب الله» ـ للاحتلال وضعف الدولة اللبنانية بعد حرب أهلية طويلة تداخلت فيها عوامل إقليمية ودولية عدّة.

وإذا كان دعم مقاومة الاحتلال مسألة مطلوبة، وأمنياً يتفق مع المصالح اللبنانية والعربية، فإن الطابع المذهبي الذي يضعف الوحدة الوطنية هو المشكلة، مع الإشارة إلى وجود عوامل إقليمية مساعدة على زيادة النفوذ الإيراني، خصوصاً بعد أن حصل تعاون سوري ـ إيراني على المستوى الرسمي، وعقدت اجتماعات لأحزاب فلسطينية ولبنانية في طهران لبحث مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وجنوب لبنان[٦٠]. وبينما عارض وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي تفكيك لبنان، انتقد في معرض آخر «اتفاق الطائف» للوفاق الوطني اللبناني، حيث الغالبية الإسلامية لا تحكم البلاد[٦١]. هذا إضافةً إلى معارضة طهران لصيغة التسوية التي طرحها «مؤتمر مدريد» في العام ١٩٩١، وانسحاب هذا الموقف على الشأن اللبناني المعقّد، منذ بدء المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية في العام ١٩٨٣، واستمرارها إلى ما بعد مفاوضات مدريد.

على أن تجربة «حزب الله» في لبنان غير موجودة في بلدان عربية أخرى، نتيجة الأسباب التي أشرنا إليها، وأولها الاحتلال الإسرائيلي. صحيح أن هذه التجربة معمّمة في العالم الإسلامي، لكنها بأسلوب مخفّف وفي أطر محدودة. هذا ما ينطبق على البحرين ـ على سبيل المثال ـ حيث يمكن معالجة الخلافات بين الحكم والمعارضة[٦٢] في إطار الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية لكافة الفئات الاجتماعية والسياسية، وإن مثل هذه المعالجة الواعية تحدّ من إمكانات التدخلات الإقليمية والدولية.

---

(٦٠) انظر: السفير، ٤/١٠/١٩٨٩.

(٦١) يوسف محمد باجوق، معدّ، ايران ـ لبنان: عرض توثيقي لأبرز المواقف الإيرانية حيال لبنان من العام ١٩٧٧ ـ ١٩٩٣، قدم له محمد حسين فضل الله ([د. م.]: ي. باجوق، ١٩٩٥)، ص ١٦٢ و١٦٩.

(٦٢) McLaurin, ed., *The Political Role of Minority Groups in the Middle East*, p. 269.

أما في السعودية، فإن الحساسيات المذهبية مطروحة منذ وقت طويل، مع الإشارة هنا إلى ظهور تعاطف متبادل بين سكان المنطقة الشرقية والثورة الإسلامية في إيران منذ العام ١٩٧٩، حينما وقعت مواجهات مع الشرطة السعودية، بالتزامن مع هجوم على الحرم المكي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ مع توتر العلاقات السعودية ـ الإيرانية. ثم أخذت تتكرر التظاهرات الإيرانية الصاخبة في موسم الحج السنوي ـ داخل الأراضي السعودية ـ فأحدثت خلافات بين طهران والرياض، انعكست على الشيعة السعوديين، حيث تعرض قسم منهم للاعتقال[٦٣].

تركت الحرب العراقية ـ الإيرانية (حرب الخليج الأولى) آثاراً خطيرة في العراق وإيران معاً، وفي العلاقات العربية ـ الإيرانية بوجه عام. فقد **نشأت بيئة إقليمية ملائمة للمذهبية وإطلاق العصبيات، بالتزامن مع تآكل الموارد والثروات وتدمير بنى الدولة**. يكفي أن ندرك معنى الأرقام الآتية:

ـ خسرت كلٌّ من إيران والعراق في تلك الحرب (مع الخسائر الاقتصادية) ما يزيد على ٦٠٠ مليار دولار أمريكي[٦٤].

ـ تنفق كلٌّ من إيران والعراق على التسلّح ما يزيد على عشرين في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يستمر بعد انتهاء حرب الخليج الثانية.

ـ لجأ أكثر من مليون عراقي إلى إيران بفعل حربي الخليج، وأوجدوا مشكلات سياسية وأمنية واجتماعية بين العراق وإيران.

إن حربي الخليج أخرجتا المنطقة من دائرة الأمن الإقليمي ووضعتاها في دائرة الأمن الدولي، مع هيمنة أمريكية واضحة، وأضعفتا منظمة «الأوبك» بعد الإنجازات التي حققتها في عقد السبعينيات، وساعدتا على إيجاد بيئة إقليمية غير مستقرة، فالأوضاع الداخلية في البلدان العربية الخليجية مضطربة، مع انكشاف المنطقة على التدخلات الخارجية.

---

(٦٣) شابري وشابري، **سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٦٤) حول كلفة الحرب العراقية ـ الإيرانية، انظر: عباس النصراوي، **الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل، ١٩٥٠ ـ ٢٠١٠**، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥)، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

٢ ـ تركيا و «المسألة الكردية»

تبقى «المسألة الكردية» من المسائل الإقليمية المعقّدة نتيجة الاعتبارات الجيوبوليتيكية للموقع، وبسبب العوامل المحلية والإقليمية المتشابكة والضاغطة. ففي المنطقة الممتدة من شرق الأناضول إلى شمال العراق وغرب إيران تعيش غالبية الأكراد، إضافة إلى أقليات كردية منتشرة في روسيا وأرمينيا، وسوريا ولبنان، وشتات آخر في عدد من البلدان الأوروبية، وخصوصاً ألمانيا. وحتى العام ١٩٩٥، بلغ مجموع عدد الأكراد أكثر من ٢٧ مليون نسمة، فيما يستقر أكثر من نصف هذا العدد فوق مساحة واسعة من الأراضي التركية (نحو ٣٠ في المئة من مساحة تركيا)، وخصوصاً في منطقة شرق الأناضول. وتأتي إيران في المرتبة الثانية، حيث توجد مجموعات كردية في المنطقة الشمالية الغربية المحاذية لتركيا والعراق، فيما يأتي العراق في المرتبة الثالثة من حيث عدد الأكراد المقيمين فوق أرضه، وتحديداً في مناطق السليمانية وأربيل وكركوك ودهوك في الشمال. وعلى ذلك، فإن المطالبة بالدولة الكردية المستقلة تعني اقتطاع مناطق تركية وعراقية وإيرانية لإقامة كردستان الكبرى. وهذا ما ترفضه حكومات هذه الدول الثلاث، لأنه يعني إعادة النظر بجغرافيتها السياسية، ويهدّد أمنها الإقليمي. وفي كل مرة اضطربت فيها العلاقات الإقليمية وقع الأكراد في دائرة التجاذب وأحياناً التوترات الأمنية، وبدت صعوبة تسوية المسألة الكردية في معزل عن الاتفاق التركي ـ العراقي ـ الإيراني. هكذا تداخل الأمن العراقي والتركي على الحدود المشتركة في منطقة ديار بكر، واتخذ تعقيداً إضافياً بعد إقامة منطقة الحماية الدولية للأكراد في شمال العراق بطلب من مجلس الأمن الدولي بعيد انتهاء حرب الخليج الثانية. وكثيراً ما قام سلاح الجو التركي بقصف مواقع الأكراد المؤيدين لحزب العمال الكردستاني الناشط داخل تركيا والمعارض لحكومة أنقرة، تحت دعوى تسلل عناصر مؤيدة لهذا الحزب من الأراضي التركية وإليها. ثم نفذ الجيش التركي عمليات عسكرية بريّة ضد المسلحين الأكراد داخل الأراضي العراقية، حيث وصلت الأعمال الحربية إلى عمق سبعين كيلومتراً داخل شمال العراق في عملية نيسان/ابريل ١٩٩٥ التي كانت الأعنف. وتكررت العمليات العسكرية التركية داخل العراق بما يخالف قواعد القانون الدولي من حيث الاعتداء على سيادة العراق، على رغم الاتفاق العراقي ـ التركي المذكور سابقاً. غير أن حكومة أنقرة أفادت من معطيين مرتبطين بالمسألة الكردية هما:

١ ـ عقد اجتماعات على مستوى وزراء الخارجية لكل من تركيا وايران وسوريا،

كل ستة أشهر، لبحث الأمن الإقليمي بما فيه المسألة الكردية، ومستقبل العراق السياسي. وكان الاجتماع الأول قد عُقد في أنقرة بدعوة من الرئيس التركي سليمان ديميريل في ١٤/١١/١٩٩٢، ثم تعاقبت الاجتماعات التي تحدثت عن وحدة العراق ورفض فكرة الدولة الكردية، أو كردستان الكبرى.

٢ ـ استمرار الاشتباكات الكردية ـ الكردية في شمال العراق منذ العام ١٩٩٣ بين الفصيلين الرئيسين: الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني. وقد تدهورت علاقاتهما بما ساهم باستدراج القوى الإقليمية والدولية إلى التدخل في شمال العراق. وعلى رغم توقيع الحزبين اتفاق باريس للسلم والاستقرار، في حزيران/يونيو ١٩٩٤، فإن الاشتباكات تجدّدت بينهما على رغم الوساطات الأوروبية والأمريكية.

من اللافت أن يستمر الاقتتال بين الأكراد في «المنطقة الآمنة» المشمولة بالرعاية الدولية، ثم يتدخل الجيش التركي، وسلاح الجو التركي مراراً في هذه المنطقة. ولا شك في أن حكومة أنقرة أفادت من عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، ومن نتائج حرب الخليج الثانية، لتقوم بعمليات عسكرية واسعة داخل الأراضي العراقية[٦٥]. مع الإشارة إلى محاولة رئيس حكومة تركيا وزعيم حزب الرفاه الإسلامي، نجم الدين أربكان، تهدئة المسألة الكردية من خلال توطيد العلاقات مع ايران والبلدان العربية في إطار حسن الجوار والمصالح الاقتصادية المتبادلة. وهي محاولة بدأت في العام ١٩٩٦، ويرتبط استمرارها بالأوضاع الداخلية التركية ولعبة التنافس على السلطة السياسية[٦٦].

لم تضغط الإدارة الأمريكية على الحكومة التركية لمنعها من تنفيذ عمليات عسكرية داخل العراق، بل قامت الطائرات الأمريكية بضرب القوات العراقية المتجهة شمالاً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وذلك من أجل إبقاء منطقة شمال العراق في دائرة الحكم الذاتي والحماية الدولية، وعامل استنزاف للقوى الإقليمية، بما فيها إيران التي نفّذت بدورها عمليات عسكرية في شمال العراق بحجة ملاحقة متمردين إيرانيين من الأكراد، وتحت شعار مواجهة تحدّي الأمن الإقليمي الذي تثيره الاضطرابات

---

(٦٥) عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور العرب والعالم (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ١٤٧.

(٦٦) انظر: عدنان السيد حسين، «شمال العراق والتدخلات الخارجية،» **النهار**، ٤/٩/١٩٩٦.

الكردية الداخلية. في المقابل، طالبت حكومة بغداد بانسحاب القوات الإيرانية ووقف دعمها للاتحاد الوطني الكردستاني، وهدّدت بالتدخل العسكري.

نشأت المسألة الكردية منذ بدايتها في إطار التجاذب الإقليمي والتدخل الدولي. وهي ترتبط موضوعياً بمستقبل العراق ووحدته الوطنية، كما تؤثّر مباشرة في الأوضاع الداخلية الإيرانية والتركية. لذلك قد تبقى هذه المسألة عامل استدراج، وجذب للقوى الإقليمية والدولية. وبالتالي فهي عامل تهديد لوحدة العراق، وسط ضغوط مستمرة على الأكراد أنفسهم، سواء داخل العراق أو في الجوار الإقليمي.

٣ ـ اثيوبيا وحرب جنوب السودان

استمرت العوامل الإقليمية محرّكة لحرب جنوب السودان، وخصوصاً من جهة اثيوبيا وأوغندا وكينيا. ومن المعروف أن الحركة الانفصالية في الجنوب انطلقت في مراحلها التأسيسية من الجوار الإقليمي، فالعلاقات الاثيوبية ـ السودانية مضطربة منذ استقلال السودان، وكثيراً ما دعمت أديس أبابا تلك الحركة الانفصالية. كما أن «منظمة سانو» أو «الاتحاد السوداني ـ الافريقي» اتخذت عاصمة أوغندا (كمبالا) مقراً لها في العام ١٩٦٣، وهي التي تطورت إلى حركة «أنانيا» الانفصالية في ظل الدعم العسكري والسياسي من الجوار الإقليمي[٦٧]. ثم تحولت هذه الحركة الانفصالية إلى ما عُرف باسم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان بدعم مباشر من اثيوبيا، بالتزامن مع الدعم السوداني لثوار اريتريا. وفي مطلع السبعينيات تحسّنت العلاقات الاثيوبية ـ السودانية ضمن معادلة سياسية: أن يتوقف الدعم السوداني لاريتريا في مقابل وقف نشاطات الحركة الانفصالية في جنوب السودان، المدعومة من أديس أبابا. هذا ما مهّد لتوقيع اتفاقية أديس أبابا (٢٧/ ٢/ ١٩٧٢) بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير الجنوب، وبمساعدة مباشرة من الامبراطور هيلاسيلاسي، وهي التي أقرّت صيغة الحكم الذاتي في جنوب السودان، وحققت نوعاً من الهدنة التي انتكست بعد قيام النظام اليساري الاثيوبي بزعامة منغيستو هيلامريام[٦٨].

سقطت اتفاقية أديس أبابا مع احتدام النزاعات في القرن الأفريقي، وقيام نزاع

---

(٦٧) ابراهيم، الملل والنحل والأعراق: **هموم الأقليات في الوطن العربي**، ص ٣٢٨.

(٦٨) إجلال محمود رأفت وابراهيم أحمد نصر الدين، **القرن الافريقي: المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٢١.

مسلّح سوداني ـ اثيوبي في العام ١٩٨٤، ظهر فيه الدعم الكيني والأوغندي للحركة الشعبية الجنوبية بزعامة جون غارانغ. وراحت تتخذ حرب جنوب السودان فصلاً جديداً من التصعيد الأمني والسياسي، إلى أن سقط نظام مريام في العام ١٩٩١ بعد حرب الخليج الثانية، وحصلت متغيرات دولية كبرى أدخلت القرن الأفريقي في حالة من اللاتوازن الداخلي والإقليمي. وفي ظل هذه المتغيرات الضاغطة، تتعرض الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان إلى الانقسام والتصدّع، بينما تشهد العلاقات السودانية ـ الاثيوبية شيئاً من الاستقرار.

تراجع الدور الاثيوبي نسبياً في التسعينيات، مع ضعف الدولة الاثيوبية وتسارع المتغيرات الدولية، فأتت مفاوضات أبوجا (نيجيريا) في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣، ولم تتوصل إلى حل مشكلة جنوب السودان على رغم إيقاف إطلاق النار في فترات متقطعة، والتطرق إلى معالجة أوضاع اللاجئين السودانيين إلى كينيا وأوغندا. ثم سعت مفاوضات نيروبي (كينيا) في العام ١٩٩٤ إلى تأمين طرق الإمدادات الغذائية لسكان الجنوب، والنازحين إلى البلدان المجاورة عبر الطرق البرية والنهرية. كما عالجت خيارين: إما وحدة السودان مع ضمان الديمقراطية وعلمانية الدولة، أو إعطاء الجنوبيين حق تقرير المصير بما في ذلك الانفصال بعد إجراء الاستفتاء الشعبي. وقد أعادت مفاوضات نيروبي أزمة جنوب السودان إلى الدائرة الإقليمية الممثلة بمجموعة «إيغاد»، أو دول الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف، وهي المتاخمة للسودان: اثيوبيا، اريتريا، أوغندا، كينيا. وحصل هذا التطور بعدما فشلت مفاوضات أبوجا ذات الإطار الأفريقي الأشمل.

وبدلاً من أن يلتقي أطراف المعارضة في العاصمة الاثيوبية، التقوا في العاصمة الاريترية (أسمرة) خلال العام ١٩٩٥، حيث انعقد أكبر مؤتمر للمعارضة السودانية ليدعو إلى إلغاء القوانين الصادرة عن حكومة الفريق عمر حسن البشير والمستندة إلى الشريعة الإسلامية. وكانت حكومة أسمرة قطعت علاقاتها بالسودان رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بعدما اتهمت حكومة البشير بتدريب متطرفين إسلاميين وتهريبهم عبر الحدود لتقويض الاستقرار في اريتريا. ورأى الفريق البشير أن مؤتمر أسمرة نُظّم بمبادرة من السفارة الأمريكية في اريتريا، ولاحظ أن حركة التمرد في الجنوب لا تملك قرارها، و «كلما بدأنا جولة جديدة من المفاوضات تصدر تصريحات من مواقع مختلفة مثل الكونغرس الأمريكي أو منظمة حقوق الإنسان عن اتخاذ قرارات ضد السودان بحصاره عسكرياً واقتصادياً. وفي ذلك

توجيه واضح لحركة التمرد بعدم الاتفاق معنا»[٦٩].

نستنتج أن العوامل الإقليمية مؤثّرة مباشرة في حرب جنوب السودان، وبخاصة العامل الاثيوبي. **لقد شهدت العلاقات الاثيوبية ـ السودانية تأرجحاً بين الحرب والسلم، وهذا ما انعكس على حرب جنوب السودان صعوداً وهبوطاً على مدى أربعين عاماً بعد الاستقلال.** وعلى رغم فشل حكومة الخرطوم في معالجة هذه المشكلة منذ بدايتها، فإن العوامل الإقليمية والمتغيرات الدولية فعلت فعلها كذلك في إطالة أمد هذه المشكلة التي هدّدت وحدة السودان.

٤ ـ على حدود المغرب الأقصى

ساهم التخطيط الحدودي الذي وضعته فرنسا بين موريتانيا والسنغال ومالي منذ العام ١٩٠٥ في إيجاد مشكلات بين هذه الدول الثلاث وفي داخلها، راحت تظهر بعد الاستقلال منذ العام ١٩٦٠. كما أن تعديل الحدود الموريتانية ـ السنغالية في العام ١٩٧٢، الذي قضى باعتبار نهر السنغال حداً فاصلاً بين الدولتين، أوجد مشكلات إضافية.

لم يراعِ الترسيم الحدودي المذكور وحدة القبائل المنتشرة حول الحدود، فأوجد مشكلات سياسية واجتماعية معقدة. لقد فصلت الحدود المالية ـ الموريتانية بين السكان الموريتانيين البيض (من الطوارق والبل)، فقامت حركات انفصالية عربية من الطوارق داخل مالي، ما دفع الجيش المالي لتنفيذ عمليات عسكرية ضد المدنيين على الحدود الموريتانية، وخصوصاً في المنطقة الشمالية «أزواد». كما أقدم اللاجئون الموريتانيون المقيمون في مالي على شن غارات داخل الأراضي الموريتانية لاسترداد مواشيهم، مما ساعد على قيام أعمال عنف بين المجموعات القبلية تزامنت مع ظهور مشكلة الطوارق في مالي؛ والطوارق مجموعات قبلية لم يكتمل تعريبها لعدم اختلاطها بالقبائل العربية، وهي منتشرة في مالي والنيجر، إضافة إلى ليبيا والجزائر وبوركينا فاسو.

مع تزايد هجمات الطوارق الماليين على المراكز الحكومية المالية، وانتشار أعمال السطو التي تقوم بها العصابات المسلحة على طرفي الحدود، أخذ اللاجئون الماليون إلى موريتانيا يشكون ضغط السلطات الموريتانية التي تتهم بارتكاب أعمال منافية

---

(٦٩) انظر: الحياة (لندن)، ١٨/٦/١٩٩٥.

للقانون. كما توترت العلاقات بين الدولتين، مع حصول اشتباكات بين الجيشين المالي والموريتاني في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠[٧٠]. هذا ما ساعد على ارتفاع عدد اللاجئين الماليين إلى عشرات الآلاف في العام ١٩٩٤، فقامت الدولتان بتسيير دوريات مشتركة على الحدود لمنع تفاقم هذه المشكلة السكانية عبر الحدود ذات الامتدادات القبلية.

هناك حالة مشابهة على الحدود الموريتانية ـ السنغالية حيث تتجمع القبائل الزنجية في جنوب موريتانيا، فيما تتجمع القبائل العربية في الشمال. لقد ظلت القبائل الزنجية متداخلة مع السنغاليين عبر الحدود، وتزايد هذا التداخل مع وصول ظاهرة التصحّر إلى تلك المنطقة في أواخر السبعينيات، حيث اندفع كثير من السنغاليين والموريتانيين إلى مغادرة مواطنهم الحدودية طلباً للعمل. هذا ما أدى إلى تجمع عدد محدود من السنغاليين اللاجئين في موريتانيا، وعدد أكثر من الموريتانيين اللاجئين في السنغال. أمام هذه المعطيات، ظهر التمرد الأمني وتهريب السلاح والمواشي على الحدود، وحصلت عمليات مسلحة قامت بها عصابات فارّة من وجه الحكومتين السنغالية والموريتانية. وراحت تنطلق عمليات المعارضة الموريتانية المسلحة من السنغال منذ العام ١٩٨٩، حيث ظهرت ثلاث جبهات: «الفلام»، «الفوارم»، «الفروديم»[٧١] في الوقت الذي تراجعت فيه اقتصادات موريتانيا والسنغال، وتوسّعت ظاهرة التصحّر، وتراجعت معدلات التنمية في الدولتين. وبينما رفضت قبائل المور من العرب الموريتانيين ظاهرة الفرنسة، أقبلت القبائل الزنجية الجنوبية على التعاون مع السنغال الذي يحافظ على علاقات مميزة بفرنسا. وشكت الحكومة الموريتانا من اكتشاف حركات انقلابية من عناصر زنجية ـ غير عربية ـ بدعم سنغالي في مطلع التسعينيات. بتعبير آخر، ظهر في موريتانيا اتجاهان: واحد عربي أبيض يتركز في شمال البلاد، وآخر زنجي افريقي متعاون مع السنغال في الجنوب.

في هذا الجو، قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين السنغال وموريتانيا في العام ١٩٨٩، ونشأ نزاع حدودي مسلح، سقط فيه مئات القتلى، عدا عن عمليات السلب وإشعال الحرائق في الممتلكات، وارتفاع عدد أفراد الجالية الموريتانية في

---

(٧٠) بكتاش، النزاع السنغالي الموريتاني بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي، ص ٢٣٤.

(٧١) انظر: مراد ابراهيم الدسوقي، «حدود القوة العسكرية في المواجهات العربية الإقليمية،» السياسة الدولية (القاهرة)، السنة ٢٩، العدد ١١٢ (نيسان/ابريل ١٩٩٣)، ص ٦٦ ـ ٦٨.

السنغال[٧٢]. وعلى رغم الجهود المبذولة لاحقاً لمعالجة هذه الأزمة، فإن العلاقات العربية ـ الأفريقية في المغرب الأقصى متوترة، من دون أن تصل عملية الاندماج الوطني في الدول المعنيّة إلى مرحلة متقدمة، حيث تبرز مخاطر القبلية على وحدة المجتمع والدولة. ولم تتمكن جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، من إيجاد بيئة مستقرة للعلاقات على حدود المغرب الأقصى.

* * *

شكّلت البيئة الإقليمية عامل ضغط مستمر على الأمن العربي بمعناه العام من جهة المشرق والشمال، حيث إيران وتركيا، إلى القرن الأفريقي حيث اثيوبيا ودول الجوار، إلى المغرب الأقصى حيث مالي والسنغال. **وثمة تشابك بين اضطراب الأمن الإقليمي واضطراب الأمن البشري داخل البلدان العربية، خصوصاً تلك المتاخمة لدول الجوار الجغرافي. ومن شأن هذا التشابك إطالة أمد النزاعات الإقليمية والأهلية الداخلية معاً، واستنزاف الثروات والقدرات العربية.** صحيح أن الأوضاع الداخلية العربية ما تزال تشكو من سلبيات العشائرية والطائفية والمذهبية والعِرقية. . .، فضلاً عن ضعف الدولة كمؤسسة تتولى صيانة الأمن البشري. غير أن الصحيح أيضاً هو ضغط البيئة الإقليمية لتحقيق مصالح أمنية واقتصادية وسياسية، وكلما كان بتراجع النظام العربي كان يبرز هذا الضغط الإقليمي، وتبدو الوحدات الوطنية العربية في حالة ضعف وتصدّع. هذا ما استجدّ بعيد حرب الخليج الثانية وانكشاف الأمن العربي على الضغوط الإقليمية والدولية.

ثالثاً: انعكاسات النزاعات العربية ـ العربية

لماذا نتناول دراسة النزاعات العربية ـ العربية في دائرة العوامل الخارجية للنزاعات الأهلية؟ خصوصاً أن النزاعات العربية ـ العربية تندرج ضمن البيت العربي، أو هي تأتي في إطار تطور النظام العربي.

وجواباً نقول: ندرس النزاعات العربية ـ العربية، أو النزاعات الحكومية العربية في إطارها الرسمي، وذلك لسببين:

---

(٧٢) عدنان السيد حسين، **الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**، ط ٢ (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٨٦ ـ ٨٧.

أولاً، لأن النزاعات العربية ـ العربية تفاعلت، وتداخلت مع العوامل الإقليمية والدولية. وكثيراً ما استدرجت تلك النزاعات العوامل الخارجية، أو أن هذه العوامل الخارجية تسبّبت في نشأة النزاعات أو في تفاقمها.

ثانياً، لأن النزاعات الحكومية أو الرسمية بين الدول العربية أثّرت سلباً في الوحدات الوطنية العربية، وهذا ما اصطُلح على تسميته بـ «التدخل في الشؤون الداخلية». وهذا التدخل يُعتبر خارجياً بالنسبة إلى دولة عربية معيّنة بالمعنى الوطني، وإن كان يحصل في دائرة العلاقات العربية ـ العربية.

لعل دراسة هذه المسألة تختلف بين مرحلة ومرحلة؛ فقبل حرب الخليج الثانية بقيت النزاعات العربية ـ العربية في دائرة العلاقات الحكومية إلى حدٍ بعيد، وبعد هذه الحرب انتقلت النزاعات إلى دائرة العلاقات بين الشعوب. بتعبير آخر، حصلت تصدّعات في العلاقات الشعبية العربية تحت وطأة حرب الخليج الثانية، وهذا ما لم يكن مألوفاً في السابق. ونحن من القائلين إن حربِ الخليج الثانية شكّلت حداً فاصلاً بين مرحلتين، ليس على المستوى الدولي وحسب عند انتهاء الحرب الباردة وبداية مرحلة جديدة، وإنما على المستوى العربي كذلك، حيث تصدّع النظام العربي وأخذت تتفكك بُناه، وهذا ما ظهر جلياً في النزاعات الأهلية العربية.

١ ـ قبل حرب الخليج الثانية

تفيد دراسة النزاعات العربية الحكومية التي وقعت عقب الحرب العالمية مع نشأة جامعة الدول العربية، وفي أثناء الحرب الباردة بعد تزايد عدد أعضاء الجامعة، أن الأدوات المستخدمة في تلك النزاعات تركّزت في الأداة الدعائية أو الدبلوماسية، بينما كان استخدام الأدوات السياسية والعسكرية والاقتصادية التخريبية محدوداً[(٧٣)]. لقد اقتصر استخدام الأداة العسكرية على حرب اليمن، بصرف النظر عن الاعتبارات الوطنية والقومية التي لازمت التدخل المصري في اليمن، بينما توسّع استخدام هذه الأداة العسكرية في أثناء الغزو العسكري العراقي للكويت وبعده، بالتزامن مع تصدّع النظام العربي وتسارع المتغيرات الدولية.

أما تسوية تلك النزاعات الحكومية فكانت تتم عبر عقد اتفاقات ثنائية بين

---

(٧٣) انظر: أحمد يوسف أحمد، **الصراعات العربية ـ العربية، ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٩٢.

الحكومات المتنازعة، أو من خلال تبدّل نظام الحكم في إحدى الدول، أو بوساطة دولة عربية ثالثة بين دولتين في حالة نزاع، على أن دور جامعة الدول العربية في تسوية النزاعات كان محدوداً، وأحياناً غائباً، وكذلك حال منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز...

إن عودة سريعة إلى الحروب الأهلية العربية في لبنان، واليمن، والسودان، والصحراء الغربية، تظهر نوعاً من العلاقة أو الارتباط، بين النزاعات الحكومية والحروب الأهلية. ففي الفتنة الدامية التي وقعت خلال العام ١٩٥٨ في لبنان واتخذت منحى طائفياً، ظهر أثر الخلاف السياسي بين الدولة اللبنانية برئاسة كميل شمعون والجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر حول «مشروع أيزنهاور» في الشرق الأوسط. وبدا الصراع الطائفي (الإسلامي ـ المسيحي) انعكاساً للخلافات السياسية العربية ـ العربية، وللتدخلات الدولية في الشرق الأوسط، على رغم وجود هذا الصراع الطائفي في الحياة السياسية والاجتماعية اللبنانية منذ زمن بعيد. كما يصعب على أي دارس للحرب الأهلية اللبنانية، بعد العام ١٩٧٥، أن يفصل بين مراحل هذه الحرب وتداعياتها وبين النزاعات الحكومية العربية التي أثّرت فيها، وتداخلت معها، وساهمت في تعقيدها، إذ كيف يمكن تجاهل آثار النزاعات السورية ـ العراقية، والسورية ـ الفلسطينية؟ وكيف أنها ساهمت بتعطيل دور جامعة الدول العربية في وضع حد للحرب الأهلية اللبنانية؟ ولعلّ فشل تجربة قوات الردع العربية ـ التي تكوّنت من مجموعات عدة من الجيوش العربية ـ بعد انعقاد مؤتمري الرياض والقاهرة في العام ١٩٧٦، دليل على تعطّل دور الجامعة بعدما تفاعلت النزاعات الحكومية العربية فوق الأراضي اللبنانية وتداخلت مع التعددية الطائفية الموجودة في لبنان. صحيح أن الأسباب الداخلية، أو الأسباب المحلية، كامنة في طبيعة الأزمة اللبنانية، لكن النزاعات الحكومية العربية ـ إضافة إلى العوامل الإقليمية والدولية ـ أدّت إلى تفجيرها وإطالة أمدها.

أما حرب اليمن، فيصعب حصر أسبابها في نجاح الثورة الجمهورية سنة ١٩٦٢، واندلاع الحرب بين المؤيدين للجمهورية والمدافعين عن الملكية، ذلك لأن النزاع المصري ـ السعودي على طبيعة العلاقات العربية ـ العربية، وعلى التعامل مع القوى الدولية وقضية فلسطين، وعلى الوجود البريطاني في الخليج العربي، ساهم في تأجيج الحرب الأهلية في اليمن. وعلى مدى خمس سنوات (١٩٦٢ ـ ١٩٦٧) سقط

مئتا ألف شخص[٧٤]، في تطاحن القبائل المدعومة من السعودية (المؤيدة للملكية) مع القبائل المدعومة من مصر (المؤيدة للجمهورية). وعندما وقعت حرب ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل، ونجح مؤتمر القمة العربي في الخرطوم بوضع حد للنزاعات الحكومية العربية، هدأت العلاقات المصرية ـ السعودية في ظل ما اصطُلح على تسميته «التضامن العربي»، وتوقفت حرب اليمن. ثم اتجهت الجمهورية العربية اليمنية في العام ١٩٧٠ إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، معبّرة عن مجموع القبائل الكبرى، وسط تأييد سعودي واعتراف من الرياض بهذه الجمهورية.

ساعدت حرب اليمن على تحريك شعب الخليج العربي ضد الاستعمار البريطاني، وانطلقت خلالها حركات تحرر في جنوب اليمن المحتل وظفار. وكما انعكست النزاعات الحكومية العربية على الحرب الأهلية اليمنية، انعكست كذلك على تلك المناطق، وبينها منطقة ظفار في عُمان، التي شهدت ثورة ضد البريطانيين في العام ١٩٦٥. وبينما تدخلت القوات السعودية على الحدود الشمالية لليمن لمواجهة الجيش المصري، تدخلت قوات أردنية وإيرانية في عُمان لمواجهة ثوار ظفار[٧٥]، في الوقت الذي تناقضت فيه السياسة المصرية مع السياستين الأردنية والإيرانية.

أما في وادي النيل، فإن للعلاقات السودانية ـ المصرية تأثيرات مباشرة في استقرار جنوب السودان. وكثيراً ما ساعد موقف القاهرة المؤيد لوحدة السودان على تمكين حكومة الخرطوم، في مختلف العهود، من مواجهة محاولات انفصال الجنوب. في المقابل، وجد الانفصاليون في بعض الفترات ـ خلال مرحلة الاستقطاب الدولي في الحرب الباردة ـ دعماً من ليبيا واليمن الجنوبي. وأثر هذا الدعم الليبي واليمني بالتزامن مع الدعم الاثيوبي بعدما أيّد الاتحاد السوفياتي السابق موقف اثيوبيا ضد السودان في القرن الأفريقي، ووجدت الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان دعماً اثيوبياً وعربياً معاً. حصل هذا المشهد مع تزايد حدة الاستقطاب الدولي، وتفاقم النزاع المصري ـ الليبي أواخر السبعينيات، وتداخل هذا النزاع مع أوضاع القرن الأفريقي ومشكلة جنوب السودان.

ثمة مشهد آخر حصل في العام ١٩٨٨ عندما ساعدت القاهرة «الحزب

---

(٧٤) هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية: السعودية ـ اليمن (الشمال والجنوب) ـ عُمان، ص ٦٩.

(٧٥) الجبهة الشعبية لتحرير عُمان، أقلمة الحرب في عُمان ومصير الفرق القبلية في ظفار، ص ٢١.

الاتحادي الديمقراطي» السوداني (بزعامة الميرغني) والحركة الشعبية الجنوبية (بزعامة جون غارانغ) على عقد اتفاق بينهما، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في مدينة أديس أبابا، حول مستقبل جنوب السودان[٧٦]. وأتى هذا الاتفاق مع ظهور خلاف بين الحكومتين المصرية والسودانية في أثناء سيطرة حزب الأمة السوداني على السلطة. وعلى ذلك، نستنتج أن الحركة الانفصالية في جنوب السودان لم تكن في عزلة عربية، أو إقليمية، أو دولية، بل تلقت هذه الحركة دعماً سياسياً أو مادياً من حكومات عربية (مصرية، ليبية، يمنية جنوبية) كانت على نزاع مع الحكومة المسيطرة في الخرطوم.

في المغرب العربي، ظهر النزاع الجزائري ـ المغربي على الصحراء الغربية واضحاً في أثناء الحرب الباردة، بينما كان الموقف الموريتاني محايداً، أو قريباً من الموقف المغربي في بعض الفترات. ومنذ العام ١٩٧٥، ومع ظهور حركة «بوليساريو»، وقفت الجزائر مع هذه الحركة تدعمها بالسلاح وتؤيد مطلبها السياسي في إقامة جمهورية صحراوية مستقلة عن المغرب، بينما تدخل الجيش المغربي مباشرة ضد الحركة المذكورة.

وكادت المواجهات أن تقع بين الجيشين الجزائري والمغربي على الحدود المشتركة من جرّاء تداعيات حرب الصحراء، ونتيجة خلافات حدودية سابقة بين البلدين. هكذا اضطربت العلاقات الجزائرية ـ المغربية، ووصلت إلى مرحلة القطيعة السياسية والدبلوماسية التي استمرت حتى العام ١٩٨٨، بينما وقفت ليبيا مع الجزائر وجبهة «بوليساريو»، مع ما يعني هذا المشهد من تفكّك الموقف السياسي في المغرب العربي بالتزامن مع حرب الصحراء الغربية.

يصعب تجاهل دور النزاعات العربية ـ العربية في تشجيع الحروب الأهلية العربية أو إثارتها، خصوصاً أن **ترسيم الحدود العشوائي، وتداخل العلاقات العشائرية، فضلاً عن ظهور الثروات والموارد الطبيعية في بعض المناطق، تؤدي إلى وقوع نزاعات حكومية، وإلى أن تنسحب هذه النزاعات الحكومية على النزاعات الأهلية الداخلية**. وقد استمرت هذه الفرضية قائمة في مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة.

---

(٧٦) ابراهيم، الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي، ص ٣٥٣.

٢ ـ بعد حرب الخليج الثانية

سيبقى الغزو العراقي للكويت، وما أعقبه من تدخلات أمريكية وغربية ودولية أدّت إلى اندلاع حرب الخليج الثانية، من أخطر الحوادث الكبرى التي عصفت بالأمة العربية في تاريخها المعاصر. لقد ساهمت هذه الحرب بتعزيز موقع الولايات المتحدة في قيادة النظام العالمي، بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين بين الشرق والغرب. كما أدخلت هذه الحرب منطقة الخليج والجزيرة العربية في حالة مزيد من التبعية، وهدّدت النظام العربي على المستويين الشعبي والرسمي، فدخلت الحكومات العربية «مؤتمر مدريد» للسلام في الشرق الأوسط ـ أو على الأصح أُدخلت هذه الحكومات ـ وهي متعبة ومتباعدة في مواقفها ومصالحها معاً. لأول مرة تمتد النزاعات العربية إلى المستويات الشعبية، إلى الشارع العربي، ولم تعد محصورة بين الحكومات والنخب الحاكمة. ولأول مرة يبدو البيت العربي في حالة تصدّع على المستويات كافة، بصرف النظر عن رأي النظام الحاكم في العراق أو أنظمة الحكم في دول مجلس التعاون الخليجي والكويت.

فشل مؤتمر القمة العربي الطارئ في القاهرة، خلال شهر آب/أغسطس ١٩٩٠، في معالجة الأزمة الناشئة عن الغزو العراقي المسلّح للكويت، بل انقسم المجتمعون بين مؤيد لموقف الكويت، ومتساهل مع النظام العراقي، أو غائب عن حضور هذا المؤتمر. ولم يخرج المؤتمر بأية نتيجة مرضية، وبدا كأنه آخر مؤتمرات القمة العربية. ثم بدت علامات الانقسامات على المستوى الشعبي، بين شعب وشعب، أو داخل النخب الرسمية والشعبية للشعب الواحد. واتخذت هذه الانقسامات الشعبية طابعاً حاداً، ينطوي على الحقد والبغضاء. هذا ما ظهر بين الكويتيين والعراقيين، وبين الكويتيين والفلسطينيين، وبين السعوديين واليمنيين، وبين المصريين والسودانيين، مع مواقف حكومية مؤيدة لنظام الحكم العراقي، أو متساهلة معه، في الأردن والسودان واليمن وليبيا وموريتانيا، إضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ومواقف معارضة لغزو الكويت، بل مشاركة في قوات التحالف الدولي ضد العراق، تمثّلت في مواقف: مصر، وتونس، والمغرب، وسوريا، ولبنان، ودول مجلس التعاون الخليجي. إذاً، بدا العرب، شعوباً وحكومات، في حالة تراجيديا وطنية وقومية. وذهب بعض المراقبين إلى القول بانهيار النظام العربي. وعلى رغم ما في هذا القول من مبالغة، فإن النظام العربي دخل أصعب مراحله، إنها «مرحلة التصدّع». هذا ما انعكس على النزاعات الأهلية من حيث تراجع مفهوم الأمن العربي الموحد،

وانكشاف الأمن الوطني على الضغوط الإقليمية والدولية، فضلاً عن النزاعات العربية ـ العربية.

في هذا المناخ الضاغط، تتراجع العلاقات المصرية ـ السودانية وسط الاتهامات المتبادلة، والتوتر على الحدود في «نقطة حلايب» قرب البحر الأحمر. ويجري الحديث عن دعم إيراني لحكومة الخرطوم الإسلامية، في مقابل دعم مصري للمعارضة السودانية، بما فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون غارانغ. وبينما التأمت في القاهرة اجتماعات لأحزاب وشخصيات سودانية معارضة، تحدثت الخرطوم عن ضغط مصري وأمريكي على السودان، ومحاصرته سياسياً واقتصادياً. والنتيجة هي تفاقم حرب جنوب السودان، وسيادة الفوضى الأمنية في القرن الأفريقي حيث يجري نهر النيل من جنوب السودان باتجاه صعيد مصر.

كما تنعكس الخلافات السعودية ـ اليمنية التقليدية على الأوضاع الداخلية في اليمن، بعد أن تحققت وحدة شطرية في العام ١٩٩٠. لقد شهدت الجمهورية اليمنية حرباً مسلحة بين شطريها في العام ١٩٩٤، وكادت تطيح بالوحدة الحديثة العهد بين الشطرين. وأساس هذه الحرب صراع على السلطة بين طرفي الحكم: المؤتمر الشعبي العام المرتكز إلى تأييد الشطر الشمالي، والحزب الاشتراكي ذي الجذور الجنوبية. على أن الموقف السعودي في تلك الحرب بدا قريباً من الحزب الاشتراكي ـ أصوله يسارية ماركسية ـ بعدما تحفظ على غزو الكويت سابقاً، ومعارضاً لسياسة المؤتمر الشعبي العام الذي تعاطف مع الموقف العراقي، فضلاً عن اضطراب العلاقات السعودية ـ اليمنية سابقاً لأسباب إقليمية ودولية. ولم تستقر العلاقات اليمنية ـ السعودية نسبياً إلا بعد توقيع مذكرة التفاهم لحل النزاع الحدودي بينهما، بتاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٩٥، وإيجاد إطار عام للتعاون بين الدولتين الجارتين، وبعدما دعت الإدارة الأمريكية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين، وحل الخلافات القديمة والناشئة بينهما[٧٧]. وتبقى العلاقات السعودية ـ اليمنية (المتأرجحة بين التأزم والانفراج) مؤثرة في وحدة اليمن واستقراره.

في ساحة المشرق العربي، كثيراً ما انعكست الخلافات الأردنية ـ الفلسطينية على علاقات الفصائل الفلسطينية، فالعلاقات بين الشعبين متداخلة، خصوصاً بعد إلحاق الضفة الغربية بالأردن عقب الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى سنة ١٩٤٨.

---

(٧٧) النهار، ٦/ ٢/ ١٩٩٥.

ثم اتخذ هذا التداخل منحى الحذر والقلق بعد تمركز المقاومة الفلسطينية في عمّان، وحدوث صدامات مسلحة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة الفلسطينية. ثم ظهرت شكوك سياسية واضحة بعد طرح فكرة «المملكة العربية المتحدة» من قِبل الملك حسين في العام ١٩٧٢، واستمرت خلال الأزمة اللبنانية المعقّدة، وإلى ما بعد مؤتمر مدريد وتوقيع «اتفاق أوسلو» بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. كانت الخلافات الأردنية ـ الفلسطينية تظهر سابقاً داخل الضفة الغربية، من خلال الصراع على النفوذ (انتخابات المجالس المحلية وإدارة الأوقاف في القدس)، ثم أخذت طابعاً سياسياً أشمل بعد توقيع اتفاق أوسلو و «اتفاق وادي عربة» بين اسرائيل والأردن، بحيث تهدّدت الوحدة الداخلية الفلسطينية ـ داخل مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ـ بالتزامن مع سعي اسرائيل لضرب الداخل الفلسطيني ورهانها على تمزيق الفلسطينيين.

حسبنا الإشارة هنا إلى موقف رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، داخل المجلس الاشتراعي الفلسطيني، يشير فيه إلى ارتباط زعماء «حركة حماس» المعارضة بالسلطات الأردنية، وأن الأردن لا يلتزم معاهدة السلام مع اسرائيل بإحجامه عن الحدّ من نشاط المتشددين. وردّد عرفات أن هدف «حماس» هو دفع اسرائيل للتخلي عن منظمة التحرير وتقديم تنازلات إلى هذه الحركة المعارضة[٧٨]. جاء هذا الموقف في أثناء تفاهم عرفات مع شمعون بيريس لخوض الانتخابات الحكومية الإسرائيلية في ٢٨/٥/١٩٩٦. هذه صورة عن النزاعات العربية ـ العربية وانعكاسها على العلاقات الشعبية، بما يهدّد الوحدة الوطنية.

صحيح أن جذور هذه النزاعات العربية ـ العربية محلية، وهي امتداد لنزاعات قديمة. لكن الصحيح أيضاً هو تداخلها في أسبابها ونتائجها مع العوامل الإقليمية والدولية، أي مع العوامل الخارجية. هذه الحالة كانت قائمة قبل حرب الخليج الثانية وبعدها، مع الإشارة إلى أن تلك الحرب فاقمت النزاعات العربية ـ العربية على المستوى الرسمي، بما انعكس سلباً على النزاعات الأهلية التي أخذت تشهد فصولاً جديدة من التصعيد والتوتر.

* * *

نستنتج في نهاية هذا الفصل أن الموقع الجيوستراتيجي للوطن العربي شكّل

---

(٧٨) النهار، ١١/٤/١٩٩٦.

عامل جذب للقوى الدولية، من غزو نابليون إلى الغزو الصهيوني، فكيف إذا تضافرت عوامل أخرى مثل الطابع الحضاري والديني للمنطقة العربية، ومواردها وثرواتها الطبيعية؟

ومن خلال طرح «المسألة الشرقية»، دخلت الامتيازات الأوروبية، ثم الحركات التبشيرية، من البوابة العثمانية وتحت ستار حماية الطوائف المسيحية في الشرق. على أن مصالح القوى الأوروبية كانت هي الهدف الأول، في وقت تركّزت فيه سياسة القوة ونظرية توازن القوى الأوروبية في العلاقات الدولية. ولا عجب، والحال هذه، أن تعمد القوى الأوروبية إلى إثارة الطوائف في الوطن العربي في أثناء حروب محمد علي، وأن تتحرك الدبلوماسية البريطانية ـ في وقت مبكر ـ لإثارة عواطف اليهود باتجاه «العودة» إلى فلسطين. وبذلك ارتبطت المسألة الشرقية بـ «المسألة اليهودية»، ثم ارتبطت لاحقاً بـ «المسألة الكردية» وبالصراع العثماني ـ الفارسي في منطقة كردستان وآسيا الوسطى. ومما ساعد القوى الأوروبية على تثبيت مصالحها، توافر استعداد ذاتي عند بعض الطوائف والجماعات العربية لاستقدام الأجنبي والتعامل معه، وكثيراً ما جذب العامل الداخلي العامل الخارجي وتفاعل معه بقوة.

ومع مجيء الانتداب الأوروبي، وقيام كيانات سياسية عربية صغيرة (تبعاً لاتفاقات ومعاهدات دولية)، ارتبطت الانقسامات الطائفية والإثنية بالتدخلات الخارجية. كما ارتبطت الصراعات القبلية في شبه الجزيرة العربية بمشكلات الحدود السياسية، وبالصراعات الدولية على آبار النفط. وكانت الساحة العربية ميداناً للتنافس البريطاني ـ الفرنسي على المصالح والنفوذ السياسي، من القرن الأفريقي إلى بلاد الشام.

وبعد انقضاء الحرب العالمية الثانية، بقي الطابع العشائري العربي عاملاً مساعداً على التنافس الأمريكي ـ البريطاني في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية. وكثيراً ما ارتبطت النزاعات القبلية اليمنية بالعوامل الإقليمية والدولية. ولم تنفصل المشكلة الطائفية عن العوامل الدولية (الحالة اللبنانية مثلاً)، بينما خرجت بعض النزاعات الأهلية من الدائرة الوطنية، أو العربية، لترتبط مباشرة بالصراعات الدولية، أو لتدخل في «مرحلة التدويل». هذا ما حصل في حروب الصحراء الغربية والمسألة الكردية وجنوب السودان، إبّان عواصف الحرب الباردة التي أحدثت استقطاباً دولياً بين القوتين العظميين.

ومع انتهاء مرحلة الحرب الباردة، ووقوع حرب الخليج الثانية، تصدّع النظام

العربي، وتفاقمت النزاعات العربية ـ العربية، مما أوجد بيئة إقليمية ودولية ضاغطة على الوحدات الوطنية العربية، حيث تزامنت النزاعات الأهلية مع زيادة درجة التدخل الأمريكي (ظاهرة التبعية) في الشؤون العربية، ومع البحث في مضمون التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

يبقى أن التهديد الأبرز للوحدة الوطنية حصل في الجزائر خلال التسعينيات من القرن العشرين، في ظل التنافس الفرنسي ـ الأمريكي في شمال افريقيا. هذا إضافةً إلى بروز عوامل دولية وإسرائيلية مشجعة على الفتنة الطائفية في مصر (المتجانسة وطنياً منذ زمن بعيد)، وإلى فشل المصالحة الوطنية في الصومال على رغم نجاح جهود الإغاثة الدولية، وإلى تهديد وحدة العراق والسودان وبروز مشكلات لبنانية ويمنية وبحرينية على صعيد الوحدة الوطنية.

تداخل الضغط الدولي المستمر مع الضغط الإقليمي من المشرق إلى المغرب، بعدما أوجدت حرب الخليج الأولى بيئة إقليمية ملائمة للمذهبية وإطلاق العصبيات، مع الإشارة إلى أن الحساسيات المذهبية بين المسلمين استدرجت إيران للتدخل في الخليج، إضافة إلى فكرة «تصدير الثورة» الإسلامية التي طرحتها إيران بعيد نجاح الثورة في العام ١٩٧٩. ثم كانت حرب الخليج الثانية التي أخرجت المنطقة (بصورة أشمل) من دائرة الأمن الإقليمي لتدخلها في دائرة الأمن الدولي.

ومن جهة تركيا، تفاقمت المسألة الكردية نتيجة التدخل العسكري التركي المباشر في العراق، والاشتباكات الكردية ـ الكردية، مما زاد من تهديد وحدة العراق، ومن مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الحدود الجنوبية، تزامن تصعيد حرب جنوب السودان مع تراجع العلاقات السودانية ـ الاثيوبية، وبدا الارتباط واضحاً بين اضطراب الأمن البشري العربي واضطراب الأمن الإقليمي. وامتدت هذه الحالة إلى حدود المغرب الأقصى، حيث اتخذ صراع القبائل طابعاً قومياً بين عربي وزنجي، مع توتر العلاقات الموريتانية ـ السنغالية والموريتانية المالية.

إضافة إلى مجمل هذه العوامل الإقليمية والدولية الضاغطة تركت النزاعات العربية ـ العربية (النزاعات الحكومية) آثاراً سلبية في النزاعات الأهلية، من حيث تهديد الأمن العربي بمعناه الشامل. وبذلك وصل النظام العربي إلى حالة تصدّع على مستوى العلاقات الرسمية بين دولة ودولة، وعلى مستوى العلاقات الشعبية داخل الدولة الواحدة.

الفصل الرابع

الصهيونية والنزاعات الأهلية

ساسين عساف(*)

(*) عميد كلية الآداب سابقاً، أستاذ في كلية الآداب، الجامعة اللبنانية.

قد تختلف الاجتهادات والدراسات المتعلّقة بالأهداف وبالاستراتيجيات الصهيونية/ الإسرائيلية في الوطن العربي خصوصاً، ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، لكنها تلتقي عند الكشف عن أن الصهيونية تعمل على تحريك النزاعات الأهلية بغية تحقيق مشروعها في التفتيت والهيمنة.

ثمة تدخلات إسرائيلية متكررة في الأوضاع الداخلية العربية من المشرق إلى المغرب مروراً بوادي النيل. وثمّة استراتيجيات وسياسات إسرائيلية مشدودة إلى فكر صهيوني يستند إلى الغيبيات والأساطير للسيطرة على الآخرين.

المشاهد متنوّعة ومتعدّدة عن السعي الإسرائيلي الدائم لإثارة النزاعات الأهلية العربية أو توظيفها، وما كان يبدو تخطيطاً مخفياً قبل سنوات بات عملاً مكشوفاً في نهايات القرن العشرين، في ظلّ الكلام على التسوية العربية/ الإسرائيلية والشرق الأوسط الجديد.

من هنا يبدو الحديث عن الصهيونية والأقلّيات في مشروع التفتيت والهيمنة ذا مضمون استراتيجي يكشف وجهاً أساسياً من وجوه الخط التآمري على الوطن العربي، منذ نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حتى اليوم.

نودّ الإشارة منذ البداية إلى أن الكشف عن وجوه الخط التآمري لا يعني، قطعاً، أن المنطقة العربية لولا وجوده كانت لتكون بألف خير.

من الخطأ قراءة تاريخ المنطقة المليء بالنزاعات الأهلية من منطلق اعتبارها ضحيّة مؤامرة خارجية مستمرّة، ومن الخطأ كذلك قراءته من منطلق اعتبار المنطقة لا

تشكّل، بما تملك من ثروات وبما لها من موقع استراتيجي، نقطة اجتذاب المصالح والمطامع الأجنبية.

القراءة الصحيحة هي المتّصفة بشمول النظرة إلى واقع الوطن العربي بمشاهده التفصيلية، السطحية والقَعْريّة، النظرة التحليلية/التركيبية الى مكوّنات البنيوية البشرية والجغرافية والثقافية والسياسية، وإلى واقع الوطن العربي في إطار الصراعات الدولية ومصالح أطرافها.

ولما كانت إسرائيل هي جسر عبور المصالح الغربية إلى المنطقة ومحور الصراعات فيها، فقد كان لها دورٌ أساسي في استراتيجيات المصالح، في أثناء الحرب الباردة، كما كان لها الدور نفسه بعد التحوّل في اتجاه نظام عالمي جديد. هذا الدور للدولة الصهيونية أوجب لتنفيذه استخدام آليات تخريب متعدّدة، منها تحريك «الأقلّيات» وإدخالها في مشروع التفتيت والهيمنة على قاعدة أن لكل أقلية الحقّ في دولة مستقلّة عن دولة/ دول الأكثرية/ الأكثريات المهيمنة، لاختلاف في الانتماء العرقي أو الديني.

إن وجود الأقلّيات في المنطقة العربية وجود تاريخي ثابت وحقيقة اجتماعية/ حضارية واضحة؛ هوياتها لم تنسحق بل تفاعلت، على امتداد قرون، مع الهوية العربية وأصبحت جزءاً من كيانها الحضاري/ الإنساني، على الرغم من بعض التوترات التي شهدتها المنطقة بفعل التدخلات الخارجية من جهة، وبفعل عَسَفِ مارسته السلطة في مراحل تاريخية محدودة.

أما موضوعة الأقلية والأكثرية، بوصفها إشكالية مطروحة في وجه الفكر القومي العربي، وبوصفها قنبلة موقوتة في جسد الأمة تسعى مخطّطات التآمر إلى تفجيرها، فلم تُطْرَح بحدّة إلاّ بعد إعلان قيام الدولة الصهيونية التي وجدت فيها حجّة وجود وإسناد وتسويغ استمرار، فَسَعَت إسرائيل منذ الخمسينيات إلى حماية نفسها ممّا تدّعيه خطر الأكثرية العربية/ الإسلامية بتفجير ما يداخل هذه الأكثرية من أقلّيات قادرة على إنهاكها.

فعلى الصعيد السياسي/ الايديولوجي ثمة خطاب صهيوني مُعْلَن توقفنا عند منطلقاته، فكشفنا ماهيته وأهدافه ونظرته ونهجه وحلّه... وعلى الصعيد الفكري/ الاستراتيجي ثمّة خطة أوديد ينون (على سبيل المثال) التي أوضحنا من خلال دراستها دراسة استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات إزاء المنطقة بكاملها. وعلى صعيد التخطيط والتنفيذ ثمة وثائق صهيونية لتفتيت الكيان اللبناني درسناها وأظهرنا أن

الفتنة في لبنان هي من تخطيط صهيوني وتنفيذ صهيوني؛ وذلك بالإحالة إلى أهم المحطات التاريخية الشاهدة على علاقة الصهيونية بالمجموعات الطائفية في لبنان. وعلى الصعيد الإجرائي/العملاني، كذلك، ثمة تدخلات إسرائيلية مكشوفة ومعروفة في العراق ومصر والسودان، عملنا على كشف مراميها وقلب منطوياتها. وعلى صعيد التصوّر الصهيوني الجديد لواقع المنطقة بعد التسوية ثمّة كتاب شمعون بيريس وأدبياته في الشرق أوسطية التي عرضناها وحلّلناها في ضوء فهمنا لنظام العصبيّات ونظام المصالح وصراع الهويات.

والخلاصة من كل هذا هي أن المشروع الصهيوني التاريخي المعدّ للمنطقة هو تفتيتها على قياس وحداتها الإثنية والمذهبية. فالتفتيت هو ضمان الوجود الصهيوني الدائم في هذه المنطقة؛ وكل المشاريع الأخرى، ومنها مشروع التسوية القائم على فكرة الاندماج والتطبيع، لا تقدّم الضمانات الوافية لتأمين هذا الوجود، الأمر الذي يبدو واضحاً من خلال التعنّت الإسرائيلي المتجدّد مع حكومة بنيامين نتنياهو التي ليس في وارد حساباتها التنازل عن استراتيجيات الصهيونية التاريخية، وفي رأسها استراتيجية تفتيت الوطن العربي والهيمنة عليه.

قد يجد بعضهم في هذه الخلاصة شيئاً من المكابرة المجانية أو الخطاب الايديولوجي/التعبوي، فلا ضير عندي في ذلك، لأن خسارة القضايا الكبرى تبدأ باعتماد ما بات معروفاً بـ «خطاب السياسة الواقعية» الذي هو، في حقيقة أمره، خطاب إذعاني/تسليمي يؤذي قضيتنا ومجمل قضايانا القومية.

أولاً: منطلقات صهيونية ـ استعمارية

١ ـ الصهيونية صانعة حروب وفتن

الصهيونية صانعة حروب وفتن، بدعوى أن الصهاينة يحملون إلى العالم رسالة خلاص، فهم سادة العالم ومعلّموه ومنقذوه ومؤدّبوه: «ليبتهج بنو صهيون بملكهم... ليصنعوا نقمةً في الأمم وتأديبات في الشعوب».

هذا واحدٌ من تعاليم وردت في توراتهم[١]. على هدي هذا التعليم خطّوا

---

(١) حسني ابراهيم الحايك، انتحار شمشون: أسرار أسلحة الدمار الشامل في الكيان الصهيوني (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٣)، ص ٧.

مسيرتهم، فجاء تاريخهم حافلاً بالاعتداء على أمن الشعوب والسلام العالمي.

كتب الصهيوني الإنكليزي د. أوسكار ليڤي: «نحن معشر اليهود صنعنا الحرب العالمية... نحن اليهود لسنا إلا مضلّلي العالم وحارقيه وقاتليه... ونحن وضعنا أسطورة الشعب المختار...»[٢].

هذا الكلام الإقراري/الاعترافي بالمفهوم السياسي/الايديولوجي/الديني قد ينطوي على شيء من التشاوف التاريخي على سائر الأمم والشعوب (الغوييم)، وهو ينطوي كذلك على شيء من الحقيقة التاريخية إذا قاربنا «الانجاز الصهيوني» من زاوية النظر الموضوعي إلى واقع الصراع في الوطن العربي منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم... فهو صراع ما كان ليكون بهذه الحدة من المواجهة بين الشرق والغرب، وعلى المستويات كافة، خصوصاً الايديولوجية منها والعسكرية، لو لم يتخلص الغرب من «العبء اليهودي» بدفع اليهود إلى أرض فلسطين، ولو لم يكن وراء إسرائيل صهيونية عالمية مؤمنة بدورها العسكري/الاستراتيجي في مواجهة القوى المناهضة للاستعمار من جانب، وبدورها الخلاصي في تحقيق «الوعد الإلهي» من جانب آخر.

العنف الصهيوني مسألة ايديولوجية وليس ظاهرة عارضة في تاريخ الصهاينة، وهو من التراث التعليمي ـ التربوي عندهم، وهو يعود إلى معتقدات غيبية، أهمها اعتقادهم بأن شعبهم شعب مقدّس له حق التصرف بسائر الشعوب والأمم.

جاء في سفر الخروج، ٦: «أتخذكم لي شعباً وأكون لكم إلهاً... وتكونون لي خاصة من بين جميع الشعوب... مملكة كهنة وأمة مقدسة».

وجاء في سفر التثنية، ٧: «لأنك أنت شعبٌ مقدس للرب إلهك. إياك قد اختار الرب إلهك لتكون أخص الشعوب الذين على وجه الأرض».

أما التصرف بسائر الشعوب والأمم فمرجعه الغيبي هو سفر اشعيا، ٩: «بالوجوه إلى الأرض يسجدون لك ويلحسون غبار رجليك».

يعتقد الصهاينة، بالاستناد إلى تعاليم حكمائهم، أن اليهود شعب «استثنائي»

---

(٢) شيريب سبيريدوفيتش، حكومة العالم الخفية، ترجمة مأمون سعيد، ط ٩ (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٠)، ص ١٠٠.

يجد نفسه دائماً على تضاد أبدي مع الآخر، وهذا ما يفسر ظاهرة «الغيتو» في تاريخ الشتات.

إن العدوانية، من خلال التعليم والتطبيق، متأصلة في الفكر الصهيوني وممارساته، وهي واحدة من أخص مكوناته وأبرز تجلياته:

«إن إلغاء الآخر والحلول محله جزء عضوي من الممارسة اليهودية التاريخية والممارسة الصهيونية اليومية، لا بل هو الصهيونية بذاتها، المتمثلة بإحياء الأساطير الدينية اليهودية...»[٣].

إن الموقف العدائي من الآخر والمواجهة معه يبرز حاجة الصهاينة للصراع سبيلاً إلى البقاء في دائرة الاستعلاء والتمايز، فالصراع هو إحدى الضرورات الايديولوجية التي تضمن لهم «هويتهم».

«الصهيونية في تشكلها التاريخي تقوم على عصبية طائفية تبرر وجودها واستمرارها من خلال استعداء الآخرين واستنفار مشاعر الخوف حيالهم... وهي «مشروع قومي (الهوية) لا يقوم إلا على أساس نفي شعوب أخرى وإلغائها أو تحويل هذه الشعوب إلى «طوائف وقبائل»[٤]... وهذا ما يكسبها الطابع العنصري ويجعل الصراع بين العنصريات هو المحرك الفعلي لأحداث التاريخ.

إن الصهيونية صانعة حروب وفتن ليس فقط بوحي من مرجعيتها الغيبية، الفكروية والايديولوجية، بل بتخطيط، أيضاً، من عمق ارتباط مصالحها السياسية بالاستعمار أو المشروع الغربي المعد للمنطقة العربية.

٢ ـ الصهيونية والاستعمار، تلاقي الأهداف وتقاطع المصالح

بين الصهيونية والاستعمار ما هو أكثر من تبادل مصالح ظرفية. ما يربط بينهما هو مشروع تاريخي هادف إلى السيطرة التامة والدائمة على الوطن العربي.

---

(٣) سميح ديب، العنف الصهيوني: «ايديولوجية وممارسة» (بيروت: دار فكر للأبحاث والنشر، ١٩٩٠)، ص ٣٣.

(٤) وجيه كوثراني، «المشروع الصهيوني ومسالكه في المجتمع اللبناني،» ورقة قدّمت إلى: الفكر المقاوم في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته: ندوة أقامها الحزب السوري القومي الاجتماعي بمناسبة مرور عامين على الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بيروت ـ البوريفاج، ٢/٣ حزيران ١٩٨٤ (بيروت: مؤسسة فكر للأبحاث والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٤١.

تبدلت وجوه، وتعدلت سياسات، وتغيرت أحوال وأنظمة، ويبقى المشروع هو نفسه منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم، بدايات القرن الواحد والعشرين. بدأ المشروع بإسقاط الدولة العثمانية وتجزئة المنطقة العربية التي كانت تحت سيطرتها إلى كيانات تقوم على أساس التصادم الثقافي ـ الديني. منذ البداية، إذاً، تلاقت وتقاطعت أهداف المشروع الغربي وأهداف الحركة الصهيونية: خرق الوطن العربي، تفكيكه وتجزئته وتفتيته جغرافياً ومجتمعياً وسياسياً. بدأ تحقيق هذه الأهداف، عملياً، في مطلع القرن العشرين، وتحديداً في يوم التوقيع على معاهدة سايكس ـ بيكو وإصدار مقررات سان ريمو وإطلاق وعد بلفور. وليس من قبيل الصدف التاريخية أن تُوقَّع تلك المعاهدة وتَصْدر تلك المقررات ويطلق ذلك الوعد في فترة زمنية واحدة (١٩١٦ ـ ١٩٢٠). إنها جميعاً تعود إلى جذر واحد لمشروع واحد. فالاستعمار والصهيونية وجهان لحقيقة واحدة، على تعدد ما ينطويان عليه من مشاهد ووظائف وتبادل أدوار وخدمات:

«العالم العربي هو إحدى المناطق الجغرافية الواسعة التي يرغب الاستعمار في إخضاعها لنفوذه وهيمنته، نظراً إلى أهميتها وتقديراً لخطورة أي قرار أو مشروع مناقض تحتضنه. وقد رأى الاستعمار في الصهيونية تلك الأداة التي يمنع بها تحقق مثل هذا المشروع أو يستخدمها لإلغائه، فجعلها جزءاً من استراتيجيته وأحاطها بالعناية الفائقة وساعدها في نقل المطلقات اليهودية من حالة الوهم الميتافيزيقي إلى واقع يوظف كجزء من عملية القطع والتفتيت للمشروعات الوحدوية في عالمنا العربي»(٥).

ان السياسات الغربية إزاء المنطقة، بعد إنجاز الثورة الصناعية، وبحثاً عن الأسواق ورغبةً في السيطرة على منطقة مفتوحة على قارات ثلاث (أفريقيا ـ آسيا ـ أوروبا)، هي التي نقلت المشروع الصهيوني من حيّز الوهم والأسطورة إلى حيّز الحقيقة والواقع في ظلّ ظروف تاريخية مؤاتية.

فالمشروع الاستعماري/الصهيوني المركب وجد فرصة تحققه بعد سقوط الدولة العثمانية حيث برزت التناقضات الفعلية في المنطقة العربية:

ـ في العراق نما شعور قومي عربي يوازيه شعور قومي كردي، الأول ينزع إلى الوحدة، والثاني إلى الانفصال.

ـ في سوريا ولبنان قامت حركات انفصالية رعتها الدولة الفرنسية المنتدبة

(٥) ديب، المصدر نفسه، ص ١٤.

وأوجدت لها حلاً يطرح فكرة إنشاء الدول الخمس: علوية، سنية، شيعية، درزية، مسيحية.

- في مصر نما شعور بالتمايز الديني لدى بعض الأقباط برفض المشاركة السياسية في العهد الاستقلالي.

- في السودان قامت حركة مسيحية في جنوبه وقام حكم إسلامي في شماله.

- في المغرب كثرت ظواهر الانقسام بفضل ما بذله الفرنسيون من محاولات تفرقة بين العرب والبربر.

هذه التناقضات الفعلية بوجوهها الإثنية والطائفية شكلت قاعدة مشروع التفكيك بامتداداته الاستعمارية والصهيونية:

«الاستعمار ينفذ إلى الداخل عبر الأيدي التي تمتد إليه من الجماعات [التي تتلمس حمايته]...

«فهكذا كان وعد بلفور وكانت مقررات سايكس - بيكو وسان ريمو...

«الاستعمار يعزز الوضع الداخلي المتشرذم ويؤسسه ويمنحه فرصة النمو والتناحر والصراع»(٦).

وضع المنطقة بعد انهيار الدولة العثمانية برزت فيه نتوءات طائفية وإثنية. هذا صحيح. وهي نتوءات طالعة من واقعه وليست مدسوسة فيه من خارجه، ليست مصطنعة، ولكن الصحيح كذلك هو أن السياسات الغربية (الفرنسية/الانكليزية) ضخمتها وضاعفت من أحجامها وضخت فيها مقويات التمدد والنمو بالاستناد إلى نظرة خاصة إلى المنطقة وفهم خاص لطبيعة العلاقات بين شعوبها والهويات.

٣ - نظرة الاستعمار والصهيونية إلى الوطن العربي والشرق الأوسط

المشروع الاستعماري/الصهيوني تقوده نظرة إلى العالم العربي تسقط عنه هويته القومية وتدعي أنه ليس عربياً بل متعدد الهويات بتعدد الأقليات العرقية والإثنية والدينية فيه، ترفدها نظرة إلى الشرق الأوسط تسقط عنه صفة العروبة الغالبة عليه

---

(٦) نصري الصايغ، «منطق الأقليات،» ورقة قدّمت إلى: الفكر المقاوم في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته: ندوة أقامها الحزب السوري القومي الاجتماعي بمناسبة مرور عامين على الاجتياح الإسرائيلي للبنان، بيروت - البوريفاج، ٢/٣ حزيران ١٩٨٤، ص ١٥١.

وتدّعي أنه «ليس ملكاً للعرب» بل متعدد الملكيات بتعدد شعوبه.

يقول بن غوريون:

«الشرق الأوسط ليس منطقة عربية خالصة بل على النقيض من ذلك، فإن غالبية سكانه ليسوا عرباً. فالأتراك والإيرانيون واليهود (دون أن نأخذ في الاعتبار الأكراد والأقليات غير العربية في الدول العربية، أكثر من العرب في الشرق الأوسط...».

ويقول أبا إيبان:

«من الحيوي أن نذكر أن الشرق الأوسط والعالم العربي ليسا شيئين متساويين أو متطابقين. والشرق الأوسط يسكنه حوالى ٦٠ مليون عربي إذا أخذنا اللغة كأساس و٧٥ مليوناً من غير العرب. وهناك شرق أوسط غير عربي يمتد من تركيا وإيران عبر إسرائيل إلى اثيوبيا، وإذا وسعنا المنطقة لتشمل أفغانستان وباكستان، فإن ذلك سوف يزيد من وضوح صفة اللاّعرب الغالبة على المنطقة... إن الشرق الأوسط لم يكن في الماضي ولا في الحاضر ولا يمكن أن يكون في المستقبل ملكاً خالصاً للعرب»[٧].

الشرق الأوسط ليس ملكاً للعرب. هذا صحيح. ولكن الصحيح كذلك هو أن الشرق الأوسط تسمية جغرافية لا تتمتع بوحدة كيان قومي أو هوية حضارية جامعة. أما المنطقة العربية أو الوطن العربي، فتسمية جغرافية تتمتع بوحدة كيان قومي ولها هويتها الحضارية المميزة، وهي هوية جامعة اجتمعت فيها وتفاعلت ثقافات متنوعة تنتمي إلى أديان وقوميات متعددة في إطار سعيها إلى إنجاز وحدتها السياسية.

هذه المشاعية، إذاً، في النظرة إلى الشرق الأوسط لا تصحّ في النظرة إلى الوطن العربي. وهنا نسأل: أين زُرعت إسرائيل؟ هل هي زرعت في أرض الشرق الأوسط (اليهودي/ الاثيوبي/ التركي/ الإيراني/ الباكستاني) أو في أرض عربية؟!

وعليه، إن تسويغ وجود الدولة الصهيونية على قاعدة الفرز بين الوطن العربي

---

(٧) محسن عوض، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ١٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

والشرق الأوسط (بين شيء موجود وشيء غير موجود) هو عمل لا يستقيم في مستوى الطرح والمنطق كما في مستوى الحقيقة والواقع.

إن النظرة التفكيكية «الميكروسكوبية» للعالم العربي بخاصة، ولمنطقة الشرق الأوسط بعامة، على الرغم من انطوائها على حقائق متصلة بطبيعة التكوين المجتمعي التاريخي لهما، تنطلق من حاجة الاستعمار والصهاينة إلى ذرائع واقعية تشكل إسناداً موضوعياً لسياسة التدخل الهادف إلى بسط النفوذ والهيمنة على العرب وجيرانهم من إيرانيين وأتراك واثيوبيين وأقوام أخرى في داخل الوطن العربي أو خارج حدوده. وهي، ثانياً، نظرة تتجاوز الوطن العربي والعروبة إلى العالم الإسلامي والإسلام، بهدف القضاء على الاثنين معاً.

يقول أحد الإسرائيليين المختصين بالشؤون العربية:

«الشرق الأوسط ليس سوى موزاييك شعوب وثقافات وأنظمة تحكم شعوباً ومجموعات غير راضية. إذا استطاعت إسرائيل الاتصال بهذه المجموعات كافة، المعادية للعروبة والإسلام، فإنها ستتمكن من تفتيت العالم الإسلامي قطعاً»[٨].

٤ ـ مسألة الأقليات مسألة ذرائعية

إن مسألة الأقليات في المنطقة باتت، في ضوء النظرة الاستعمارية/الصهيونية، مسألة ذرائعية. فالمنطقة تتآلف فيها حيناً وتختلف حيناً آخر جماعات متباينة إثنياً وعرقياً ودينياً ومذهبياً. وهذه الجماعات لم تنصهر في وحدة قومية ثابتة. عاشت في صراعات داخلية مميتة وتنازعها تيارا الانفصال والتفاعل. عانت تسلط جماعة على أخرى. تشرذمت، تجزأت، تصادمت دفاعاً عن ثقافاتها وخصوصياتها. كما أنها، بالمقابل، تآلفت وأنتجت حضارة عربية مميزة بتنوع الأصول والثقافات. غير أن النظرة الاستعمارية/الصهيونية أمعنت في التعامل مع واقع تلك المجموعات الأقلوية كعصبيات سياسية منفصلة عن وعائها الحضاري وساعية إلى سلخ نفسها عن هوية المنطقة لتبدو في المجال الاجتماعي والأنثروبولوجي طوائف ومِللاً وقبائل وعشائر ومذاهب وأقواماً متناحرة.

---

(٨) جوناثان رندل، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان، ترجمة بشار رضا ([بيروت]: العهد للنشر والتوزيع، ١٩٨٤)، ص ١٥٥.

٥ ـ نهج التعامل الصهيوني مع الأقليات، تحريك وتوظيف

من مناهج هذه النظرة في التعامل مع العرب وغير العرب:

«ـ تحويل الطائفة إلى عصبية سياسية قائمة بذاتها، لا علاقة لها بالدين والإيمان ودائمة التناحر مع الطوائف الأخرى.

ـ تضخيم الخصائص المذهبية حتى تطغى على الجذر الحضاري الواحد»[٩].

هذا النهج الاستعماري/الصهيوني في التعامل مع الأقليات يقوم على إثارة غرائزها واللعب على حساسياتها الدينية. وهو نهج يؤدي إلى اختراقها وتوظيفها في مشروع التفكيك والهيمنة. الإعلام الصهيوني/الغربي لعب دوراً أساسياً في إدارة الحرب النفسية (حرب الحساسيات والأمزجة الخاصة بكل مجموعة) التي حاولت إبقاء الأقليات عند حدود جزئياتها، وتخديرها وإغراقها في تفاصيل همومها الذاتية بغية تسهيل العبور أمام ذلك المشروع؛ نجحت في مكان وفشلت في آخر:

«كانت الوكالة اليهودية قد بدأت بنشاط الاتصال ببعض الأقليات في الوطن العربي منذ الثلاثينيات والأربعينيات... ركزت اتصالاتها عام ١٩٤٦ مع بعض الشخصيات المارونية في لبنان... بين الطرفين اتفاقية أبرمت وظلت طي الكتمان لسنوات طويلة... بن غوريون خطط بين عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥، وكان آنذاك رئيساً لوزراء إسرائيل ووزيراً للدفاع، لترتيب انقلاب ماروني في لبنان. مخططات إسرائيل حيال موارنة لبنان كانت تصطدم دائماً بخط ماروني وطني معادٍ لإسرائيل، كما فشلت محاولاتها لاختراق الصف الدرزي، وكذلك محاولات الاتصال بأقباط مصر بعد حرب ١٩٥٦ والتي قادها أريه إليان في اليونان وايطاليا ولم يصل إلى أي نتيجة»[١٠].

إن التعامل المباشر مع الأقليات هو أقصر الدروب لتفتيت الوحدة. هذه هي القاعدة الذهبية التي اعتمدتها الصهيونية، ومن قبلها ومن ثم بالتزامن معها اعتمدها الاستعمار، في سياسة اختراق الأقليات في الوطن العربي، وهي سياسة تركز، بالدرجة الأولى، على الأقليات العرقية، وتالياً الدينية. فالأقلية هي المجموعة العرقية

---

(٩) كوثراني، «المشروع الصهيوني ومسالكه في المجتمع اللبناني،» ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(١٠) «مؤتمر «حقوق الأقليات» والدور الإسرائيلي، محاولات إسرائيلية للاتصال بالأقليات منذ الثلاثينات، رسالة القاهرة،» السفير، ١١/٥/١٩٩٤.

أو الدينية الأقل عدداً في مجتمع معيّن، تبعاً لخصوصياتها الثقافية[11]. انطلاقاً من هذا المفهوم، فإن حدود الدول العربية التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى أو بعد الحرب العالمية الثانية تضم مجموعات عرقية/دينية واسعة.

استغلت قوى الاستعمار والصهيونية الأقليات ووظفتها في استراتيجيتها الهادفة إلى ترسيخ واقع التجزئة والتفتيت الذي حل بالمنطقة العربية بعد انهيار السلطنة العثمانية، لا بل، قبل ذلك، راحت تستخدمها بهدف تقويض تلك الدولة. فالثقافة الاستعمارية عبر البعثات والإرساليات راحت تروّج لمنطق الأقليات في المنطقة، وراحت توقظ فيها العصبيات، وتدعو إلى أن الأقليات أبناء ثقافة أو ثقافات مختلفة ومتمايزة عن الثقافة العربية والثقافة الإسلامية. ومضت، كذلك، تزرع الرعب وتستثير الهواجس لديها، خصوصاً لجهة الادّعاء بأنها مهددة بالإبادة!.. إشاعة ثقافة الخوف من/والحقد على العروبة هي النهج الثابت في تعامل الاستعمار والصهيونية مع أقليات المنطقة العربية، فيبدو عندئذ أن «ديناميكية الأقليات هي انعكاس للتدخلات الخارجية في حياة مجتمعات الشرق الأوسط وليست ظاهرة مستقلة»[12].

إن ديناميكية الأقليات أو ظاهرة «الانبعاث» السياسي للأقليات في الوطن العربي، على أساس قومي أو على أساس ديني، هي ديناميكية من خارج الذات، إنها مفتعلة وهي تندفع بتأثير العوامل الخارجية[13].

---

(١١) [الأقلية] جماعة اجتماعية تتميز عن بقية مواطنيها بخصائص سلالية أو لغوية أو دينية أو مذهبية، تكون سبباً في انعزالها اختيارياً أو عزلها قسراً عن الأكثرية، الأمر الذي طالما تسبّب في ضعف مستوى اندماجها في النسيج الاجتماعي العام، أو حتى انعدام مثل هذا الاندماج». انظر: عوني فرسخ، «إشكاليات الأقليات في التاريخ العربي،» **المنابر**، السنة ٧، العدد ٦٨ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٤٥.

«يقصد بكلمة «أقلية» الطوائف المسيحية والإسلامية، منها المنشقة، في الشرق الأوسط. وظهرت هذه الكلمة خلال القرن التاسع عشر تحت تأثير التصوّر الأوروبي للدولة/الأمة. وقد وضع التعميم التدريجي لهذا المثال الأقليات في قلب الألعاب والرهانات الدولية والإقليمية بعدما قوض الدعائم القديمة للمجتمعات الشرق أوسطية المتعددة والمعقدة». انظر: جورج قرم، «الجغرافيا السياسية للأقليات في الشرق الأوسط،» **المواطن**، العدد ٢ (آب/اغسطس ١٩٩٤)، ص ٣٦.

(١٢) قرم، المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١٣) للتوسع في موضوعة الأقليات، انظر: تيد روبرت جار، **أقليات في خطر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ولورانت شابري وآني شابري، **سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**، ترجمة ذوقان قرقوط (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١).

٦ ـ نظرية التعاطف وتبادل المصالح، شارل مالك والظاهرة الدهرية

هناك مصلحة إذاً لدى الاستعمار والصهيونية واضطرار لإثارة روح الأقلية في الأقليات، وثمة، بالمقابل، مصلحة لدى الأقليات واضطرار أو ضرورة لانفتاح حركتها على الخارج. كلاهما يحتاج إلى الآخر، الأول لتحقيق مشروع التفكيك والهيمنة، والثاني لتطوير ديناميّته السياسية في وجه «أكثرية إخضاعية احتوائية».

«التعاطف» الخارجي مع الأقليات ليس «تعاطفاً» بريئاً ونزيهاً كما يدعي بعضهم من أمثال د. شارل مالك، الذي يحاول في دراسة له بموضوع «ظاهرة الأقليات في الشرق» أن يتجاوز فكرة التقاء المصالح بين القوى الاستعمارية والصهيونية من جهة، والأقليات من جهة أخرى، إلى ما يعتبره أعمق بكثير، خصوصاً في كلامه على الجامع بين إسرائيل وأقليات المنطقة:

«إن نعرة روح الأقلية موجودة في الأقليات لأن هذه الأقليات ذاتها موجودة، أوُجدت إسرائيل أم لم توجد. إن مجرد وجود إسرائيل، ودون أن تعمل أي شيء آخر غير تثبيت وجودها، يكفيها لتهييج عصبية الأقلية في الأقليات.

غير أنها، بالطبع، إذا احتاجت، تثير هذه العصبية أكثر مما هي موجودة ومهيّجة. لكنها، إذا فعلت ذلك، لا تفعله بدافع محض مصلحي، بل بدافع أعمق بكثير، وهو تعاطف الأقليات بعضها مع بعض، لأنها جميعاً في تاريخها لقيت من الاضطهاد الأمرّين. الجامع بين الأقليات في الدرجة الأولى ليست المصلحة، بل ألم الاضطهاد»[١٤].

فإسرائيل، في نظر د. مالك، لها أن توجد فقط، وأن تثبت وجودها كي تذكي لدى الأقليات «شعورها بذاتيتها المميزة»، و«حقها في الحفاظ على هذه الذاتية»! . . فالمشكلة، بحسب رأيه، ليست في وجود الكيان الصهيوني وفي دور إسرائيل في إثارة النزاعات وإيقاظ العصبيات والتلاعب بالأقليات وفق أهوائها ومصالحها، إنما المشكلة كما يرى هي تكوين مجتمعات الشرق الأوسط. «فظاهرة الأقليات أمرٌ دهريّ» فيه. «هذه الأقليات تعاند محاولات تذويبها أو محوها»:

«الأقليات أو التعددية الدينية موجودة في الشرق الأوسط منذ الأزل، ولم

---

(١٤) شارل مالك، «ظاهرة الأقليات في الشرق،» الفصول اللبنانية، العدد ١ (شتاء ١٩٨٠)، ص ١٩ ـ ٢٠.

توفّق أي حركة، من داخل المنطقة أو من خارجها، بإزالتها من الوجود، لذلك لم تحتج، لا لإسرائيل ولا غير إسرائيل، ولا تحتاج الآن، إلى أن توجدها من العدم، لأنها دائماً موجودة وباقية»[١٥].

فالظاهرة/الإشكالية، في نظره، تحمل إشكاليتها في ذاتها وتنمّي ديناميكيتها تنمية ذاتية، وهي ليست في حاجة إلى محفّزات خارجية!.. يكفي، مثلاً، أن يثبّت الكيان الصهيوني ليشكل مرجعيتها ويوفر لها الأمن والحماية!!...

٧ ـ الصهيونية وادعاء حق الدفاع عن الأقليات

هذا المنطق يمنح إسرائيل حق الدفاع عن الأقليات في المنطقة بوصفها «دولة الأقلية بامتياز»، وفق تعبيره!. وهو منطق ليس بعيداً عن المنطق الصهيوني إزاء هذه المسألة، بل يكاد يكون هو نفسه:

«أكدت مقالة نُشِرَتْ في جريدة دافار بتاريخ ١٤/٤/١٩٨١ حق إسرائيل المشروع، كدولة أقلية يهودية في الشرق الأوسط، العمل للدفاع عن أية أقلية قومية أو إثنية أو دينية في المنطقة، لكونها (أي إسرائيل) جزءاً لا يتجزأ منها. ومن مصلحة إسرائيل المشروعة أن تشارك في الحفاظ على النسيج التعددي للشرق الأوسط لكونه أساس وجودها وأمنها، ومن حق إسرائيل منع السيطرة العربية والإسلامية على مختلف الأقليات التي تعيش في هذه المنطقة»[١٦].

لقد أكسب الكيان الصهيوني نفسه حق الدفاع عن الأقليات في المنطقة بادعاء أنها تعاني اضطهاد أكثريتين عربية وإسلامية، وأنها تعادي مسألة الوحدة العربية أو تتوجس من مشروعها التذويبي!

٨ ـ الصهيونية ودعوى الصراع بين التوحّد والتعدّد

الحقيقة هي أن الوحدة العربية، بوصفها مشروعاً قومياً قابليَّ التحقق، تشكل النهاية المؤكدة للكيان الصهيوني. لذا، فإن هذا الكيان يجد ضالته في الأقليات التي لم تجد في فكرة الاندماج القومي سبيلاً إلى حل قضيتها، والتي هي على استعداد

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٤.

(١٦) هيثم كيلاني، «موقع غزو لبنان في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية،» شؤون عربية، العددان ١٩ ـ ٢٠ (أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢)، ص ٢٢.

لمقاتلة ذلك المشروع الوحدوي، حفاظاً على تعددية المجتمعات في هذه المنطقة.

إن التصادم الفعلي في الشرق الأوسط، في رأي قادة الكيان الصهيوني، هو بين الوحدة والتعدد. فالمشروع الوحدوي، في رأيهم، «يورث العداوات والتناقضات، بل والحروب في المنطقة، في حين أن التعدد، أي وجود شُعَيْبات وطوائف متعددة مستقلة في كيانات ودويلات، الذي يفترض أن يغلب نهائياً في المستقبل، يأتي بالاستقرار والازدهار والسلام في منطقة الشرق الأوسط»[١٧].

هذه هي حقيقة المشروع الصهيوني المعدّ للمنطقة والآخذ طريقه إلى التنفيذ في غير موقع منها. هذا المشروع، في حال تنفيذه بصورة تامة أو جزئية في مواقع أساسية من الوطن العربي، يسقط فكرة الوحدة العربية ويجهض مشروعها ويكرس التجزئة و«يساعد على تكرار قيام كيانات سياسية أخرى لأقليات أخرى»[١٨].

٩ ـ الحل الصهيوني هو التفتيت

ما ساعد، فعلاً، المشروع الصهيوني على سلوك دربه إلى التنفيذ، هو أن فكرة القومية العربية المقترنة بمشروع قيام دولة الوحدة لم تتمكن من إيجاد حل ثابت للأقليات القومية والدينية، فبدت قضية الأقليات قضية نقص في بناء الوحدة والاندماج القومي. هذا، مع التأكيد أن الفكر الوحدوي العربي البسماركي الصارم كان يرفض مجرد البحث النظري فيها. ومنذ انكشاف أهدافه بدا المشروع الصهيوني هو المشروع البديل والنقيض لمشروع الوحدة والقادر على اجتذاب الأقليات إليه، فاتخذ المنطقة العربية هدفاً مركزياً لامتداده بتنفيذ خطة تجزئتها إلى كيانات سياسية تقضي على إمكان توحدها:

«إن تفتيت المنطقة إلى كيانات سياسية منفصلة بالإشارة إلى البنى العشائرية، الطوائفية والدينية السائدة بداخلها... يؤمن الشرط الضروري تاريخياً لاستطاعة الحركة الصهيونية لاحقاً من اجتزاء قسم من جسد الأمة المفتّت وتحويله قاعدة انطلاق للذراع السياسية/العسكرية في إسرائيل الهادفة لإخضاع المنطقة ومنع إمكان

---

(١٧) ياسين الحافظ، «نحو منظورات وحدوية جديدة،» **الواقع**، السنة ١، العدد ١ (نيسان/أبريل ١٩٨١)، ص ٧٧.

(١٨) بكر مصباح تنيره، «حركة الوحدة العربية في مواجهة الاستراتيجيات الدولية المعاصرة،» **شؤون عربية**، العدد ٢ (نيسان/أبريل ١٩٨١)، ص ١٢١.

توحّدها اللاحق»[19].

إن البنى العشائرية والطوائفية والدينية السائدة في داخل المنطقة هي من مكونات شعوبها الاجتماعية والثقافية، وهي تشكل، واقعياً، العقبة الرئيسية أمام تحقيق وحدتها السياسية. ولكن خطورة هذا الوضع الانشطاري في بنى المجتمعات العربية تتجاوز مسألة تحقيق مشروع الوحدة إلى مسألة تسهيل إنجاز مشروع التفتيت. فالوحدة العربية، نظرياً، تبقى قادرة، عبر آليات محددة، على تضييق الفروقات الحادة بين بنى المجتمعات العربية أو تذويبها، شأنها في ذلك شأن جميع الوحدات القومية. غير أن المشروع البديل، مشروع التجزئة والتفتيت، يحاول أن يكتسب مشروعية إمراره، واقعياً، على قاعدة عجز المشروع الأول عن تحقيق أهدافه.

ما يقلق إسرائيل هو تحقق الوحدة العربية، ولو بعد أجيال، على يد جيل قريب من الاتجاهات التاريخية لحركة التحرر العربي. من هنا إصرار قادتها على تفتيت المنطقة العربية، بدءاً بتقويض الكيانات الجغرافية القائمة حالياً، وانتهاء بمحو فكرة الأمة العربية الواحدة، مروراً بضرب النظام العربي وتصفية مؤسساته الوحدوية.

إن التفتيت استراتيجية ثابتة في الفكر السياسي الصهيوني وفي سياسة دولة إسرائيل العدوانية. فالتفتيت، وحده، دون سائر المشاريع ومنها مشروع السلام، يؤمن للمشروع الصهيوني التاريخي استمراريته، ويضمن أمن الدولة العبرية. أعلن أبا إيبان في جامعة كولومبيا الأمريكية عام ١٩٧٤: «إن الحل الطبيعي هو في تشكيل دويلات للأقليات الواقعة شمال إسرائيل»[20]. وهكذا «عمدت الحكومة الإسرائيلية إلى تشجيع إقامة الدويلات الطائفية لضرب وحدة النظام العربي وتهديد الوجود العربي فأقامت علاقات خاصة مع مجموعات طائفية لبنانية...»[21].

انكشفت استراتيجية التفتيت والهيمنة بخطوطها الواضحة، العامة والتفصيلية، في دراسة بعنوان: «استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات»، كتبها ونشرها أوديد ينون في مجلة **اتجاهات** التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية في القدس في عددها رقم

---

(١٩) محمد حسين دكروب، «لبنان والصراع الحضاري بين العرب واسرائيل: مقاربة عامة أولية،» **الحوار**، السنة ١، العدد ٣ (خريف ١٩٨٦)، ص ٧٤.

(٢٠) عدنان السيد حسين، **عصر التسوية: سياسة «كامب ديفيد» وأبعادها الإقليمية والدولية** (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٠)، ص ٢٣٢.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٢٣٢.

١٤، شباط ١٩٨٢. لقد كشفها إسرائيل شاحاك ووصفها بأنها «تظهر بوضوح وبشكل تفصيلي مشروع النظام الصهيوني المتعلق بالشرق الأوسط والقاضي بتقسيم المنطقة إلى دويلات صغيرة، وذلك بعد تفكيك كل الدول العربية بصيغتها الحالية». ويتابع شاهاك فيقول: «هذه النظرية تحكم الاستراتيجية الصهيونية بشكل دائم». وتقضي هذه الاستراتيجيا باعتبار إسرائيل قاعدة للأقليات ولتحرير الأعراق القديمة في المنطقة منذ استعمار العروبة والإسلام!.

ثانياً: استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات

أهمية هذه الوثيقة هي في دلالاتها الاستراتيجية، فهي تكشف **أولاً** سياسة الكيان الصهيوني في الثمانينيات، سنوات التحول الكبير في النظام الدولي والإقليمي، من انهيار الاتحاد السوفياتي إلى حرب الخليج، سنوات البحث عن قواعد استراتيجية جديدة لتثبيت الهيمنة الأمريكية على العالم، والإسرائيلية على منطقة الشرق الأوسط. إنها سنوات الدخول في العصر الإسرائيلي وتحويل إسرائيل القلعة عبر الحدود المرنة والأسواق المفتوحة إلى امبراطورية اقتصادية عظمى.

في ظروف دولية وإقليمية مؤاتية بدت «خطة إسرائيل في الثمانينيات» قابلة للتحقيق، خصوصاً بعد محاولات تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق وتجدد النزاع بين الطوائف في لبنان، وإثارة النزاعات المذهبية في عدد من بلدان الخليج، والدينية في مصر بين المسلمين والأقباط، والعودة إلى القتال في السودان بين جنوبه وشماله.

وهي تكشف، **ثانياً**، أهداف إسرائيل التوسعية في اتجاه الشرق الأوسط بحدوده المفتوحة على تركيا وإيران وباكستان ومناطق في أفريقيا الوسطى وأفريقيا الشمالية.

وهي تظهر، **ثالثاً**، حقيقة الفهم الصهيوني/الإسرائيلي لواقع الوطن العربي بفروقاته وتبايناته التركيبية/التكوينية وانشطاراته التقليدية. فالوطن العربي في نظر المفكّرين السياسيين والاستراتيجيين الصهاينة لا يشكل وحدة تاريخية وجغرافية وقومية وثقافية وموضوعية، بل هو تسمية ايديولوجية تخفي تحتها الكثير من العداوات والتشققات العميقة؛ بنيته هشة وتفتيته ممكن.

وهي تظهر، **رابعاً**، عدم ارتياح الصهاينة الكلي إلى السلام المبني على اتفاقات

كامب ديفيد. ليس هو سلام الخطأ فقط بل سلام الخطيئة. إن ظروف الثمانينيات كفيلة بأن تعوض على إسرائيل ما خسرته في السبعينيات!!...

وهي تبرز، خامساً، أن الفكر الصهيوني يعي أن حكومات إسرائيل قد تنسى الأهداف القومية لحاجات سياسية، في حين أن دوره هو تذكير الحكومات بأهداف قومية ثابتة.

وهي تبرز، سادساً، أطماع الصهاينة في السيطرة على موارد الوطن العربي وثرواته الطبيعية بادّعاء الخوف عليها من أصحابها. إن الفكر الصهيوني لا يجد ضمانة ثابتة لوجود إسرائيل سوى السيطرة على الثروة العربية.

ومن أهم دلالات هذه الوثيقة هو الفهم المعكوس لطبيعة السلام والأمن في المنطقة: إنه سلام التجزئة وأمنها.

١ ـ خطة تفتيت المنطقة، بعض من آراء شارون

الخطة الصهيونية للشرق الأوسط هي «خطة إسرائيل في الثمانينات»[٢٢] التي وضعها أوديد ينون وترجمها من العبرية إلى الإنكليزية إسرائيل شاحاك[٢٣] ونشرتها بالعربية مجلة **الثقافة العالمية** في العدد السابع من سنتها الثانية.

إن سياسة الكيان الصهيوني تطرح شعاراً لكل مرحلة. فالظروف المحيطة بهذا الكيان، الإقليمية والدولية، والمعطيات التي تتكون لدى قادته، هي التي تؤثر في طبيعة الشعار وتوقيته:

«خطة الكيان الصهيوني في الثمانينيات تقوم على نظرة الكاتب أوديد ينون إلى الواقع العربي، وهو واقع في نظره تتنازعه الانقسامات الطائفية في الدرجة الأولى، كما تسيطر على معظم سكانه مجموعات مستبدة تتمتع بامتيازات خيالية. وانطلاقاً من هذا الواقع فإن على الكيان الصهيوني أن يعمل بكل طاقاته العسكرية والسياسية على إنهاء الدول العربية وتجزئتها إلى دويلات طائفية لا حول لها ولا قوة، تدور في فلك

---

(٢٢) نشرت هذه الوثيقة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في آب/ اغسطس ١٩٨٢. نشرتها رابطة خريجي الجامعات الأمريكية العرب.

(٢٣) اسرائيل شاحاك، أستاذ للكيمياء العضوية بالجامعة العبرية في القدس ورئيس جماعة الحقوق الإنسانية والمدنية، وهو مؤلف للعديد من المقالات والكتب من بينها: **غير اليهود في الدولة اليهودية**. وأحدث كتاب له هو: **دور اسرائيل العالمي، السلاح من أجل القمع**.

الامبراطورية الإسرائيلية، ويضرب أمثلة بلبنان وسوريا والعراق»[٢٤].

إن خطة تقسيم المنطقة بأكملها إلى دويلات صغيرة تقوم على أنقاض الدول العربية بحدودها الراهنة ليست جديدة أو طارئة على التفكير الاستراتيجي الصهيوني. فهي تبرز بقوة في ظروف مؤاتية وتبدو فيها قابلة للتحقيق، وما تلبث أن تتراجع في ظروف مختلفة عن سابقاتها فَيَبْدو تحقيقها مؤجلاً أو مستحيلاً.

رأى ثنائي النظام الصهيوني في الثمانينيات، شارون وإيتان، أن الظروف آنذاك مؤاتية لتحقيق مشروع التفتيت وبسط هيمنة إسرائيل على الشرق الأوسط.

بدأ شارون يتحدث إلى صحيفة معاريف الإسرائيلية عن الصراع بين الشيعة والسنة والأكراد داخل العراق، وبين السنة والعلويين في سوريا، وبين الطوائف المتناحرة في لبنان، وبين الفلسطينيين والبدو في الأردن، وبين السنّة والشيعة في المنطقة الشرقية للعربية السعودية، وبين المسلمين والأقباط في مصر، وبين الشمال المسلم والجنوب المسيحي الوثني في السودان، وبين العرب والبربر في المغرب[٢٥].

وفي تقرير قدمه آرييل شارون إلى الندوة التي نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب حول شؤون الأمن الإسرائيلي في الثمانينيات والتي عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، يلقي شارون الضوء على استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات: «المحافظة على الوضع الراهن في المنطقة، بصيغته العربية المتمزقة المتفككة»[٢٦].

هذا، وبعد تسلمه وزارة الدفاع عام ١٩٨١ جدد شارون الكلام على الحلم الصهيوني القديم: إنشاء الدويلات التي تحكمها أقليات دينية، وصولاً إلى توسيع منطقة النفوذ العسكري الإسرائيلي إلى أبعد من الوطن العربي لتشمل تركيا وإيران وباكستان وأفريقيا الوسطى والشمالية:

«هذه الهيمنة العبرانية تستعيد لنفسها الحلم القديم بإلغاء هيمنة المسلمين السنّة على مجمل الشرق الأوسط عبر إيجاد دويلات مستقلة تحكمها أقليات دينية أو على الأقل تشجيع طموحات هذه الأقليات...».

---

(٢٤) من مقدمة مجلة: الثقافة العالمية، السنة ٢، العدد ٧ (١٩٨٢)، ص ٧ ـ ٨.

(٢٥) معاريف، ١٨/١٢/١٩٨١.

(٢٦) كيلاني، «موقع غزو لبنان في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية،» ص ٩ ـ ١٠.

«لذا يجب مساعدة مسيحيي لبنان. ولم ينسَ الدروز والمسلمين الشيعة أيضاً الذين يتواجدون في مناطق أكثر قرباً من الحدود الإسرائيلية»[٢٧].

إن خطة التوسع في اتجاه مجمل الشرق الأوسط تنشرط حكماً بخطة التفتيت أو التجزئة والتقسيم، وخطة التفتيت تنشرط، بدورها، بإثارة النزاعات بين أقليات المنطقة.

ولما كان التوسع يشكل جوهر الفكر السياسي الصهيوني كما يرى د. عدنان السيد حسين في كتابه **التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية**[٢٨]، فإن التفتيت هو المقدمة اللازمة له. إن جدلية التفتيت والتوسع في الخطة الصهيونية هي البداية والنهاية؛ فالأقليات هي الوسيلة إلى التفتيت، والتفتيت هو الوسيلة إلى التوسع وبسط الهيمنة.

٢ ـ خطة أوديد ينون

في الثمانينيات وجدت اسرائيل نفسها قادرة على تعزيز موقعها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية التوسّعية على قاعدة أن مفهوم السلام والتعايش السلمي بين الشعوب بات بلا معنى، وأن الوطن العربي سهل التفكيك والتقويض بسبب ما فيه من أقليات عرقية ودينية متعادية ومتباينة في ثقافاتها وطموحاتها السياسية؛ يكفي أن يصار إلى تغذية الحروب والنزاعات بينها كي تتمّ السيطرة الصهيونية على المنطقة.

فالسلام المبني على أسس «كامب ديفيد»، في رأي أوديد ينون، خطيئة ارتكبها حكام الكيان الصهيوني، والوضع العربي في الثمانينيات يعوّض على الكيان الصهيوني ما فات عليه من فرص للسيطرة على الموارد العربية الهائلة «التي لا يوجد من هو قادرٌ على حمايتها من أهلها»:

«منذ عام ١٩٦٧، فإن جميع حكومات اسرائيل قامت بتعطيل أهدافنا القومية انطلاقاً من حاجات سياسية ضيّقة. . .».

«ليس أمام الكيان الصهيوني من مفرّ غير السيطرة على الموارد العربية، إذا ما

---

(٢٧) رندل، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان، ص ١٨٩.

(٢٨) عدنان السيد حسين، **التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية** (بيروت: دار النفائس، ١٩٨٩)، ص ١١.

أراد الاستمرار في الوجود»[٢٩].

ينطلق أوديد ينون في خطته من قراءة تفصيلية لواقع الدول العربية عبر المشاهد الآتية:

١ ـ فقدت مصر قوتها السياسية القائدة في الوطن العربي. وهي تتخبّط في حالة سياسية داخلية متأزمة. وما يزيد في تأزّمها الانقسامات المتزايدة بين المسلمين والمسيحيين:

«إن تجزئة مصر إقليمياً إلى مناطق جغرافية متميّزة هو الهدف السياسي لإسرائيل في الثمانينات على جبهتها الغربية»[٣٠].

إن انهيار مصر في الخطة الصهيونية هو بداية الانهيار الكبير الذي سيصيب دولاً قريبة منها وأخرى بعيدة:

«فإذا ما تجزّأت مصر فإن بلاداً مثل ليبيا والسودان، بل وحتى الدول الأكثر بعداً عنها، لن يكتب لها البقاء على صورتها الحالية وستلحق بمصر عند سقوطها وانحلالها...»[٣١].

لقد أوقفت اتفاقات «كامب ديفيد»، في رأي صاحب الخطة، المسار الطبيعي لتطوّر الأحداث، ولكن هذا المسار، مسار تجزئة مصر وتفتيتها وانحلالها، لا بُدّ آخذٌ طريقه إلى بلوغ ذلك مهما طال الزمن!!. أما الرؤيا، وفق ما تذهب إليه الخطة، فمتمثّلة «في دولة قبطية مسيحية في صعيد مصر بجانب عدد من الدول الضعيفة ذات قوى محلّية وبدون حكومة مركزية. هذه الرؤيا هي المفتاح لتطوّر تاريخي أصيب بنكسة بسبب اتفاقية السلام، ولكنه يبدو حتمياً على المدى البعيد»[٣٢].

٢ ـ على الجبهة الشرقية (لبنان، سوريا، العراق) يشكّل لبنان انطلاقة المشروع التفتيتي، فهو النموذج الذي به وعلى شاكلته يتحقّق التقسيم والتجزئة:

---

(٢٩) أودد ينون، «خطة إسرائيل في الثمانينات،» الثقافة العالمية، السنة ٢، العدد ٧ (١٩٨٢)، ص ١٢ ـ ١٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

«. . . وتجزئة لبنان بأكمله إلى خمس مقاطعات من شأنه أن يخدم كسابقة للعالم العربي بأجمعه، بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية، بل هو بداية مسيرة في هذا الاتجاه. . .»[٣٣].

٣ ـ البنى العرقية والدينية المتعددة في سوريا والعراق، كما في لبنان، ترسم حدود تقسيمها، وإذا كان لبنان هو الهدف القريب في خطة التجزئة، فإن سوريا والعراق يشكّلان الهدف البعيد فيها.

٤ ـ الثروة النفطية في العراق والتمزّقات الداخلية تجعله في صميم دائرة الاستهداف الصهيوني. وهو في مشروع التفتيت والتجزئة يتقدّم على سوريا ويكتسب فيه أهمية أوفر من أهميتها. فالعراق، بحسب أوديد ينون، أقوى من سوريا، وهو يختزن القوة الفعلية التي تشكل مصدر التهديد الفعلي للدولة العبرية. فالقضاء عليها يستدعي نشوب حرب عراقية ـ إيرانية تمزّق العراق وتؤدي إلى سقوطه:

«. . . إن حرباً عراقية ـ إيرانية سوف تمزّق العراق إلى أجزاء وتؤدي إلى سقوطه داخلياً. وكل نوع من أنواع المجابهة العربية الداخلية ما بينهم سوف تساعدنا على المدى القريب وسوف تختصر الطريق إلى الهدف العام المتمثّل في تقسيم العراق إلى طوائف، مثل سوريا ولبنان».

«أما تقسيم العراق إلى مقاطعات وفق تقسيمات عرقية/دينية كما حدث في سوريا أثناء العهد العثماني فأمرٌ ممكن. وهكذا فإن ثلاثة (أو أكثر) من الدول يمكنها أن تتواجد حول المدن الرئيسية الثلاث: البصرة وبغداد والموصل. . .»[٣٤].

٥ ـ البنية السياسية في شبه الجزيرة العربية معرّضة لمختلف أشكال الانقسامات الداخلية، فضلاً عن أن القوة النفطية هي إلى مزيد من التقلّص. هذان العاملان يجعلان منطقة شبه الجزيرة مرشحة طبيعياً للدخول في مشروع التفتيت الصهيوني:

«. . . وشبه الجزيرة العربية بأكمله مرشح طبيعي للتجزئة نتيجة لضغوط داخلية وخارجية، وهذا أمرٌ حتمي، وبخاصة في العربية السعودية. وبغضّ النظر عما إذا كانت قوتها الاقتصادية القائمة على النفط ستظلّ على حالها لا تمسّ أو أن هذه القوة ستتقلّص على المدى البعيد، فإن الانشقاقات الداخلية والانقسامات هي

---

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.
(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

تطوّر واضح وطبيعي على ضوء البنية السياسية الحالية»[٣٥].

٦ ـ بنية الأردن السياسية والبشرية الحالية لا تضمن له البقاء إلى أمد طويل. إن نظام حكمه الحالي ليس في يد الأغلبية الفلسطينية، ما يجعل هذه الأكثرية مرشحة إلى تسلّم السلطة عاجلاً أم آجلاً.. وهذا ما ينبغي أن يكون سياسة إسرائيل في الحرب وفي السلام:

«... أما الأردن فهو يشكّل هدفاً استراتيجياً مباشراً على المدى القصير ولكن ليس ذلك على المدى البعيد، لأنه يشكّل خطراً حقيقياً على المدى البعيد، وذلك بعد تجزئته وإنهاء حكم الملك حسين الذي طال وانتقال السلطة إلى الفلسطينيين...»[٣٦].

يبدو أن استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات تراجعت أمام تطوّر الأحداث الإقليمية والدولية، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وقبول الحكومات العربية الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع اسرائيل، هذا القبول الذي مهّدت له محادثات أوسلو السرّية بين الطرفين، الإسرائيلي ومنظمة التحرير. ولكن على الرغم مما أسفرت عنه تلك المحادثات وتلك المفاوضات تبقى خطة التفتيت هي الحاكم الرئيس في استراتيجيا التفكير الصهيوني والعمل الصهيوني والإسرائيلي.

ثالثاً: تفتيت لبنان في المشروع الصهيوني (التخطيط والتنفيذ)

١ ـ وثائق صهيونية لتفتيت الكيان اللبناني

الكيان اللبناني من وجهة نظر صهيونية هو خطأ جغرافي/تاريخي، والتعبير هو لموشي أرينز يوم كان سفيراً لإسرائيل في واشنطن، لأنه، بادّعائها، قام على توسيع حدود «الكيان المسيحي» أو «الكيان المسيحي/الدرزي» (جبل لبنان، أو لبنان الصغير). فهو، تالياً، كيانٌ مركّب يحمل في ذاته عطبه التكويني منذ لحظة تأسيسه أو إعلانه «دولة لبنان الكبير»؛ وهو كيانٌ يجمع في داخله أقليات دينية صاحبة آمال وتطلعات قومية/ذاتية[٣٧].

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣٧) ساسين عساف، «الجنوب اللبناني في الخطة الإسرائيلية،» في: **الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وتحديات المرحلة**، إشراف وتقديم حبيب صادق (بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٩٥).

انطلاقاً من هذا الاعتبار الصهيوني بدأت خطة اسرائيل لتقويض الكيان اللبناني، وهي خطة واضحة في وثائق إسرائيلية كثيرة، نقف عند ثلاث منها تؤكد خطط الدولة الصهيونية لتمزيق لبنان:

- رسالة بن غوريون إلى موشي شاريت في ٢٧/ ٢/ ١٩٥٤.

- رسالة موشي شاريت إلى بن غوريون في ١٨/ ٣/ ١٩٥٤.

- رسالة ساسون إلى موشي شاريت في ٢٥/ ٣/ ١٩٥٤.

هذه الرسائل نشرتها صحيفة دافار الإسرائيلية الصادرة في ٢٩ تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧١، عشية الإعداد لاندلاع الفتنة في لبنان[٣٨].

أ ـ رسالة بن غوريون

ما ورد في هذه الرسالة بشأن تمزيق لبنان يُلَخّص بالآتي:

- لبنان هو أضعف حلقة في سلسلة الجامعة العربية.

- المسيحيون هم أغلبية في لبنان التاريخي، ولهذه الأغلبية تقاليد وحضارة تختلف كلياً عن تقاليد سائر شعوب دول الجامعة العربية وحضاراتها.

- خطأ فرنسا الأكبر هو أنها جعلت للبنان حدوداً واسعة.

- إنشاء دولة مسيحية هنا هو شيء طبيعي له جذورٌ تاريخية وسيلقى تأييد قوى كبيرة في العالم المسيحي، سواء الكاثوليكي أو البروتستانتي.

- هذا الأمر لا يكاد يكون في حيّز الإمكان في الأيام الهادئة، أولاً لغياب المبادرة والجرأة من جانب المسيحيين، ولكن في وقت البلبلة والاضطرابات والثورة أو الحرب الأهلية يتغيّر الوضع.

- إن هذه الساعة هي الساعة المؤاتية للعمل على إقامة دولة مسيحية بجوارنا، فبدون مبادرتنا ومساعدتنا الفعالة لن يتمّ الأمر. ويبدو لي أن هذه هي المهمة الرئيسية الآن، أو على الأقل إحدى المهام الرئيسية لسياستنا الخارجية. ويجب بذل الإمكانات

---

(٣٨) «٣ وثائق من ٢٢ سنة تؤكد: خطط اسرائيل لتمزيق لبنان،» **العمل الشهري**، العددان ٥ ـ ٦ (١٩٧٧)، ص ٧٣ ـ ٨٤.

والوقت والجهد والعمل بجميع السبل التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير جذري في لبنان.

ـ يجب تجنيد ساسون وسائر خبراء الشؤون العربية المتوافرين لدينا. وإذا تطلّب الأمر مالاً، فيجب ألا نبخل بالدولارات حتى لو جازفنا بالمال مجازفة، فإنه يجب التركيز على هذا الموضوع بكل قوانا... يجب عمل كل شيء بسرعة وبأقصى الاندفاع.

ـ الأمر لا يتحقّق أبداً بدون اجتزاء حدود لبنان[٣٩].

ب ـ رسالة موشي شاريت

ما ورد في هذه الرسالة بشأن تمزيق لبنان يختصر بالآتي:

ـ عهدت إلى قسم الأبحاث في وزارتي ليضع دراسة أساسية خاصة بالمحاولات التي بذلت في السابق من أجل أن تضفي على لبنان صفة جمهورية مسيحية وبالاحتمالات الماثلة الآن لحركة تنشأ ـ إذا نشأت ـ من أجل هذا الهدف.

ـ لا جدوى ولا فائدة في محاولة إثارة حركة من الخارج، إذا لم يكن لهذه الحركة وجودٌ في الداخل. من الممكن تعزيز روح حيّة إذا كانت تنبض من تلقاء نفسها، وليس من الممكن بعث الروح في جسد لا تبدو عليه دلائل الحياة.

ـ بقدر ما أعلم، لا توجد في لبنان الآن حركة تنوي تحويل البلد إلى دولة مسيحية، تكون السلطة الحاسمة فيها بأيدي الطائفة المارونية.

ـ كل من يتقدّم اليوم ليثير من الخارج النزعة إلى لبنان مسيحي كموضوع سياسة عملية، يكون كمن يغمد خنجراً في الريح.

ـ إن تحويل لبنان إلى دولة مسيحية هو واحدٌ من المستحيلات، إذا كان المقصود جهداً مدبّراً وموجّهاً لهذا الغرض. وأنا أتحفّظ في قولي «جهداً مدبراً»، لأنني لا أستبعد احتمال تحقّق الأمر على أثر سلسلة من الهزّات تمر بالشرق الأوسط تحزم الأمور وتلقي بالأنماط السائدة إلى بوتقة المصهر لتخرج منها قوالب جديدة.

ـ إن سكان لبنان المسيحيين ليسوا مسيحيين ولا هم يشكلون حتى مجموعة

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

متماسكة، لا من ناحية دينية ولا من ناحية سياسية. فالأقلية الأورثوذكسية التي في لبنان تنحو نحو أخواتها اللاتي في سوريا... إن هناك أساساً للافتراض أن فكرة اتحاد لبنان مع سوريا لا تثير لدى هذه المجموعة انتفاضة نفسية. بالعكس، إنها تعتقد أنه في إطار دولة موحدة، ترتفع أسهم الأقلية الأورثوذكسية اللبنانية وأسهم الطائفة الأورثوذكسية في الشرق عامة.

ـ أما عن الموارنة، فإن أغلبهم يؤيّد زعماء سياسيين وجّهوا كل همّهم إلى خلق ائتلاف مسيحي/إسلامي داخل لبنان... لذلك فإن الأغلبية العظمى من أبناء الطائفة المارونية المنقادة في هذا الاتجاه ستعتبر كل محاولة لرفع راية الانزواء مؤامرة خطيرة على مركز الطائفة كلها ومساساً بأمنها وكيانها.

ـ من شأن هذه المؤامرة أن تلقي بمسلمي لبنان في أحضان سوريا، وأن توقع في نهاية الأمر البلاء التاريخي بلبنان بضمّه إلى سوريا وطمس شخصيته نهائياً.

ـ ومن يضمن أن تظل الحرب الدامية التي لا بدّ أن تنشب نتيجة لمثل هذه المحاولة داخل لبنان فلا تجرّ سوريا فوراً إلى هذه المعركة؟

ـ أوافق حتماً على تقديم مساعدة فعالة لأي غليان يحدث بين الطائفة المارونية بهدف انفصالي، حتى لو كان هذا الغليان يتم بدون أي أمل في إحراز الهدف. أجد في هذا الغليان في حدّ ذاته فائدة وأجد خيراً في زلزلة الاستقرار الذي كان مرتبطاً به... ولكن ماذا أفعل إذا كان هذا الغليان لا وجود له؟

ـ ولو كان هناك أملٌ في إيجاد حركة انفصال مارونية، فإن الأزمات التي تفجّرت في سوريا حتى الآن بهذا التتابع السريع، كان يجب أن تنمّي وتشجّع مثل هذه الحركة منذ زمن بعيد.

ـ لا أرى موجباً لاعتماد سياسة التدخّل والعمل المباشر في لبنان، وتبديد مبالغ كبيرة من المال ليست متوافرة لدينا[٤٠].

ج ـ رسالة ساسون

ما ورد في هذه الرسالة بشأن تمزيق لبنان يُختصر بالآتي:

---

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٨١.

ـ إننا نجانب الحقيقة إذا حددنا بشكل قاطع أن جميع الموارنة بمن فيهم أهالي «بكركي»[٤١] سلّموا بالوضع القائم من صميم قلوبهم. فلو كان الأمر كذلك، فلماذا لا نزال نرى معارضة مارونية شديدة لكل مشروع عراقي أو سوري لا يتحدّث عن الوحدة العربية أو اتحاد فدرالي عربي وحسب، بل عن شيء أكثر تواضعاً، عن مجرّد مزيد من التقارب بين البلاد العربية؟

ـ لن نساير الحقيقة إذا قلنا إن جميع الزعماء الموارنة تخلّوا عن أحلام إعادة لبنان المسيحي إلى سابق عهده. ونحن نسمع حتى يومنا هذا مطالبة مارونية بالخروج من الجامعة العربية. ونشهد حتى يومنا هذا هجمات مارونية على أولئك الذين يفكّرون في إمكان قيام اتحاد اقتصادي مع سوريا، ولا نزال نقرأ حتى الآن على صفحات الصحف المارونية تحذيرات للرئيس الماروني لئلا يتمادى في المشاركة مع المسلمين.

ـ في رأيي ليس من الصعب خلق الغليان المطلوب، لوجود أسس لإثارته. صحيح أن الأرض تميد تحت أقدام الموارنة، إلاّ أن هذه الحقيقة كان يجب أن تفتح عيون كل ماروني لإحداث الغليان المطلوب.

ـ أشك في ما إذا كان الموارنة أنفسهم سيكونون مستعدين للإخلاص لمثل هذا الموضوع حتى النهاية، إذ إنه لا يجوز وضع الثقة حتى في كتائب بيار الجميل...»[٤٢].

٢ ـ الفتنة في لبنان من تخطيط صهيوني

هذه الرسائل الثلاث تشير إلى دور اسرائيلي واضح في الفتنة في لبنان. فمنذ العام ١٩٥٤ والمسؤولون الصهاينة يعملون لتفتيت لبنان من طريق إثارة النزاعات بين طوائفه:

«وإذا كان المخطط لم ينجح نتيجة وعي القوى اللبنانية ووحدتها، مسيحية ومسلمة على السواء، فليس معنى ذلك أن اسرائيل قد تخلّت عنه، وإنما يبدو من

(٤١) بكركي هي منطقة قريبة من مدينة جونيه، حيث مقر البطريركية المارونية.
(٤٢) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٣

المؤكد حسب ما توضحه الوثائق أن هذا المخطط محور رئيسي من محاور الاستراتيجية الصهيونية»[٤٣].

في يومياته التي تغطي الأحداث بدءاً بالثلاثينيات يتحدث شاريت عن مشاريع صهيونية تستهدف تقسيم لبنان وإخضاعه للدولة العبرية:

«في ٢٧ شباط ١٩٥٤ كتب شاريت أن بن غوريون رئيس الحكومة وبنهاس لافون وزير الدفاع وموشي دايان قائد الأركان كانوا يحلمون بانقلاب في سوريا لكي يغزوا لبنان...».

أما بن غوريون فيعتقد أنه إذا اجتاح العراق سوريا، وهو أمرٌ ممكن، «فستكون اللحظة المناسبة لدفع لبنان ـ أي الموارنة ـ وتحريضهم على إعلان دولة مسيحية»[٤٤].

من أجل عمل كهذا كان بن غوريون على استعداد لإنفاق مليون دولار، لأنه كان يعتقد أنه في حال تمكّنه من تفكيك لبنان، فإن عصراً جديداً سيبدأ وأن الشرق الأوسط سيشهد ترتيبات جغرافية وسياسية جديدة:

«في ١٦ أيار ١٩٥٥ عاد بن غوريون إلى ما يسميه شاريت (حلمه القديم) في التدخل في لبنان. في ذلك الوقت كان التوتر يسود بين العراق وسوريا وكانت إمكانية اجتياح العراق لسوريا واردة، مما دفع بن غوريون لاقتراح كسب الدروز والشيعة في مشروع التفكيك»[٤٥].

هذه الوقائع تساعد على فهم ما حلّ بلبنان من اقتتال بين مجموعات من أبنائه منذ العام ١٩٧٥. إنها مؤامرة التفكيك وترسيم الحدود بين الطوائف.

إن خطة بن غوريون لتفكيك لبنان ظهرت إلى العلن غداة تأسيس دولة اسرائيل في أيار/مايو ١٩٤٨، فقدّم مشروعه، بالتزامن، لتأسيس دولة مسيحية حليفة.

منذ التأسيس، إذاً، والمسؤولون في الدولة الصهيونية يعتبرون المسيحيين،

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٤٤) رندل، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان، ص ١٥٧.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٦١.

خصوصاً الموارنة، «حلفاءهم» في وجه العروبة والإسلام. إن منطق التعاون بين الأقليات يحكم هذا الاعتبار. لهذا يُعَدّ لبنان في الاستراتيجيا الصهيونية «مركز التحالف السياسي والطائفي الممكن»[٤٦].

إن تحالف الصهيونية مع الأقليات لا يتمّ بلوغه ما لم تُثَر النزاعات بينها والأكثرية من جهة، أو بين أقلية وأقلية من جهة ثانية. فإثارة النزاعات، إذاً، هي الأساس في محاولات عقد التحالف بين الصهاينة والأقليات، وهي الخطوة الأولى في استراتيجيا تهديم الكيانات العربية بدءاً بلبنان. والكيان اللبناني شكّل الهدف الصهيوني الأول من أهداف مخططه العام لكامل المنطقة العربية:

«... رغم عدم دخول لبنان الحروب العربية ـ الإسرائيلية بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، فإنه بقي محط أهداف استراتيجية التقسيم الإسرائيلية، وشهد ضغوطات واعتداءات على أرضه وشعبه لضرب وحدته الوطنية الداخلية وإقامة علاقات بين قوات الاحتلال وبعض المجموعات الطائفية»[٤٧].

لا تجزئة بدون صراعات دينية وإثنية، والصهيونية عبر قواها الخاصة وعملائها تكفّلت بإيجاد المناخات النفسية والمادية لتأجيج تلك الصراعات.

٣ ـ تنفيذ المخطط، محطات تاريخية

على صعيد تنفيذ المخطط ومنذ تأسيس الكيان الصهيوني، «بذلت الاستخبارات الإسرائيلية[٤٨] جهوداً مركّزة... لإنشاء شبكات تجسّس يشارك فيها عددٌ من اليهود اللبنانيين وتعمل على جلب المعلومات عن الجيش اللبناني والنشاطات العربية في لبنان وأوضاع الأقطار العربية المجاورة»[٤٩].

قبل ذلك، وفي فترة الانتداب الفرنسي، سعت المنظمة الصهيونية العالمية إلى إقامة علاقات مع طوائف مسيحية في لبنان بهدف إقامة دولة مسيحية فيه «يشكّل

(٤٦) عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، ص ١٥٨.
(٤٧) السيد حسين، التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية، ص ١٣٥.
(٤٨) للتوسع في نشاط الاستخبارات الإسرائيلية، انظر: «المستنقع اللبناني، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥،» في: ايان بلاك وبيتي موريس، حروب اسرائيل السرية: تاريخ الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، ترجمة عمار جولاق وعبد الرحيم الفزّاء؛ مراجعة علي رمان (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ٣٣٧ ـ ٣٧٢.
(٤٩) السيد حسين، المصدر نفسه، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

الليطاني حدودها الجنوبية»، وذلك بعد «إثارة النصارى»، على حدّ تعبير بن غوريون. فتحريك الموارنة كفيلٌ بزعزعة الأمن في لبنان، فتمّ تبادل مبعوثين بين الطرفين وأنفقت أموال كثيرة لتنفيذ هذا المشروع:

«... عام ١٩٥٥ نجد في يوميات شاريت إشارة إلى زيارة مبعوث لبناني خاص من طرف الرئيس شمعون يحمل الرسالة التالية: لبنان على استعداد لتوقيع سلام منفصل إذا قبلنا الشروط الثلاثة التالية: ضمان الحدود بين البلدين، مساعدة لبنان إذا هاجمته سوريا، شراء فائض محاصيله الزراعية»[٥٠].

إن انفتاح رئيس جمهورية لبنان كميل شمعون على الكيان الصهيوني من موقع امتلاك القرار الوطني والتصرّف به إزاءه دليل رغبة واضحة عند الزعيم الماروني الأول (في الخمسينيات) في توطيد الحكم المسيحي في لبنان على قاعدة التعاون مع اسرائيل. وذكرت بعض المراجع أن الرئيس اللبناني حصل على سلاح من اسرائيل خلال الفتنة الداخلية سنة ١٩٥٨[٥١]. هذا فضلاً عن سعي رئيس الأركان الإسرائيلي موشي دايان، منذ العام ١٩٥٥، للعثور على ضابط لبناني يطرح نفسه منقذاً للطائفة المارونية، ويكون مساعداً على التدخل الإسرائيلي في الوضع الداخلي اللبناني[٥٢].

في الوقت عينه، رغبت الدولة الإسرائيلية في نسج علاقات مع أفراد من الطائفة الدرزية، سواء في منطقة الجولان أو في لبنان (مع الإشارة إلى أن معظم أبناء الطائفة الدرزية وغيرها من الطوائف في المشرق العربي وقفوا ضد المشروع الإسرائيلي). ويستند الصهاينة في رغبتهم إلى هدف إنشاء «دويلة درزية» أو استقلال ذاتي للدروز، ويردّد بعضهم ما كان أعلنه الامبراطور نابليون بونابرت أمام الأمير بشير الشهابي في العام ١٧٩٨:

«إن رغبتي المخلصة هي أن أقيم للدروز استقلالهم»[٥٣]. وإعلان بونابرت هذا، هو بمثابة وعد تاريخي تبنّاه الصهاينة وراحوا يعملون على تحقيقه[٥٤].

---

(٥٠) رندل، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي: **أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان**، ص ١٦٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٥٢) السيد حسين، المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٥٣) بول عنداري، **الجبل ـ حقيقة لا ترحم** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٨٥)، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٥٤) للتوسع في دراسة مشروع الدولة الدرزية، انظر: محمد خالد قطمة، **قصة الدولتين المارونية والدرزية مع الوثائق والمستندات**، ط ٢ منقحة ومزيدة (بيروت: منشورات شركة النور للصحافة، ١٩٨٥).

هذا ويطلق الصهاينة، على حدّ تعبير كمال جنبلاط، على الدروز اسم «أقلية القرون الوسطى المقاتلة»[٥٥]. وفي معرض الإشارة إلى الموارنة والدروز، فإنهم بحكم ما لهم من دور تاريخي في إنشاء الكيان اللبناني، يشكّلون في التصور الاستراتيجي الصهيوني، في حال التمكّن من تحقيق ربطهم بإسرائيل، الرهان على تفكيك ذلك الكيان. هذه هي القاعدة الثابتة في التعامل الصهيوني مع لبنان منذ قيام الدولة العبرية.

لقد وظّفت الدولة الصهيونية مخابراتها وعملاءها وأموالها وأسلحتها من أجل إسقاط التفاهم الماروني/الدرزي الذي كان في أساس تكوين لبنان التاريخي والجغرافي/السياسي. فتدمير لبنان، في رأي الصهاينة وعملائهم، يبدأ بتدمير هذا التفاهم. فالأقليتان، المارونية والدرزية، في حساب التصوّر الصهيوني، تتمتعان بشروط نفسية وتاريخية تسهّل قيام كيانين منفصلين. لهذا عملت القيادة الصهيونية على تدمير التفاهم الماروني/ الدرزي لتثبت للرأي العام الدولي أنه لا مكان في منطقة الشرق الأوسط إلا للدول الدينية والعنصرية.

لقد وجدت الأنشطة الإسرائيلية في لبنان، الهادفة إلى إنجاز المشروع التدميري، فرصتها المناسبة في أوائل السبعينيات وما حملته من تحدّيات إقليمية ودولية. فالتحدّي الأساسي، إقليمياً، كان الفصل بين القوات العربية والإسرائيلية بعد حرب تشرين الأول/اكتوبر، فاستشعر المعنيون ضرورة تحريك الحروب الصغيرة لامتصاص الحروب الكبيرة والتغطية على محادثات سلام ممكن. لذلك «جرى الضغط على المسألة الطائفية في لبنان»[٥٦]. أما الحدث الدولي الذي شجّع إسرائيل على الاستفادة من مناخات ملائمة لتحقيق مشروعها التفتيتي فهو تقسيم قبرص:

«بعد تقسيم قبرص حوّلت الصهيونية قواها نحو لبنان بقصد تقسيمه، كي يأتي هذا التقسيم شهادة دامغة ثابتة ونهائية على أن الصيغة الإسرائيلية هي النموذج السياسي والحضاري الوحيد المؤهل للصمود والاستمرار في الشرق الأوسط»[٥٧].

منذ منتصف السبعينيات، إذاً، وبعد هدوء استتبّ على جميع الجبهات مع

(٥٥) كمال جنبلاط، هذه وصيتي (باريس: الوطن العربي، ١٩٧٨)، ص ٤٤.

(٥٦) محمد شيا، جدلية التفتت والوحدة في المشرق العربي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)، سلسلة دراسات الفكر العربي (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩١)، ص ٥٥.

(٥٧) نقولا نصر، حرب لبنان... ومداها! (بيروت: منشورات دار العمل، ١٩٧٧)، ص ٥٩.

العدو باستثناء الجبهة اللبنانية، دخل لبنان فعلياً في المدى الحيوي للأمن الاستراتيجي الإسرائيلي، إذ بدت الساحة اللبنانية هي وحدها الساحة المرشّحة لمواجهات نوعية تشكّل خطراً جدّياً على أمن الكيان الصهيوني، ففيها وفوقها تداخلت وتفاعلت مسارات الأزمات في المنطقة بأبعادها الإقليمية والدولية. إزاء ذلك، بدأت اسرائيل تتعامل مع المجموعات الطائفية في لبنان كحاجة ملحّة لحفظ أمنها القومي، بدءاً بالمجموعات المتواجدة في الجنوب وانتهاءً بها على امتداد شمال الليطاني حتى أعماق الجبل، فمدّت جسور التحالف مع بعض القوى والأفراد.

استخدمت اسرائيل بعض القوى العسكرية المعزولة في الجنوب اللبناني والباحثة عن سلاح ومعدّات ولوازم قتال، دفاعاً عما كانت تدّعيه حماية السكان من الاعتداءات الفلسطينية... وهكذا وجدت اسرائيل في منطقة الجنوب الظروف المؤاتية لتحقيق مخطّطها في تأمين وجود عسكري/سياسي «حليف» لها فوق أرض الجنوب يمكن دعمه وتقويته وتوظيفه في استراتيجيات أمنها والسياسة. فأقامت ما عُرِف في حينه بـ «الجدار الطيّب» أمام حركة التواصل اليومي والاتصال المباشر بينها وبين تلك القوى المعزولة، إلى أن تمكّنت بعد اجتياح ١٩٧٨ من ترسيم حدود الشريط المحتل فصوّرت نفسها لسكان الشريط على اختلاف طوائفهم أنها خشبة خلاص من «عدو مشترك». وبهدف تحقيق مآربها في منطقة الجنوب أنشأت «جيش لبنان الجنوبي» وشكّلته، بالفرض والإكراه أحياناً كثيرة. وتولّت دعمه وتسليحه وتدريب أفراده وضباطه، وأمدّته بالمعدّات الحربية الخفيفة والثقيلة وأوكلت إليه حفظ أمنها في منطقة الشريط.

في بداية حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) ساد اعتقاد لدى بعض زعماء الموارنة أن اليهود والمسيحيين في هذه المنطقة يواجهون وحدة مصير إزاء عدو لهم واحد هو الأكثرية العربية المسلمة، فرأى هؤلاء أنه ينبغي للأقليتين اليهودية والمسيحية أن تتحالفا من أجل البقاء، وذلك في المجالات كافة. ولم يجدوا أيّ حرج في أن يطلبوا من اسرائيل المساعدة العسكرية لمقاتلة «العدو المشترك». كانت السياسة الإسرائيلية تذهب في اتجاه مزدوج وتبني حساباتها على غير قاعدة، فكان الجواب: ما دمتم تضربون الفلسطينيين، فهذا مفيدٌ لنا... ودافعنا إلى المساعدة هو أن شعورنا كيهود «يقضي بمساعدة أقلية دينية مضطهدة، لكونها كذلك»[٥٨].

---

(٥٨) شيمون شيفر، **كرة الثلج: أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان**، ط ٢ ([د. م.: د. ن.]، ١٩٨٥)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

وانسجاماً مع هذا الاعتقاد أعلنت قيادات في الطرف المسيحي اعتمادها المطلق على إسرائيل لإنشاء دولة مسيحية. وهكذا تمكّنت اسرائيل من إدخال بعض الزعماء المسيحيين أدوات في تنفيذ خطتها التدميرية للكيان اللبناني. . . وبدا ذلك واضحاً في مطلع الثمانينيات، يوم ركّزت حكومة الليكود جهدها على إيجاد الأساس لحرب جديدة في لبنان خطط لها شارون، واعداً هؤلاء الزعماء بالمحافظة على نفوذ المسيحيين كثقل مضاد لعدو مشترك فلسطيني/سوري وبمنع تحوّل الدولة اللبنانية إلى قاعدة راديكالية تحكمها جهات إسلامية متطرّفة. وكانت النتيجة قول شارون: «أحكمت خطتي مع المسيحيين. نستطيع مباشرة العمل منذ الآن. فقد أوثقت أقدامهم»[٥٩]. . . وقد سعى شارون لخلق أجواء لبنانية متعاونة معه، كان خلقها ضرورياً كمقدّمات سياسية ونفسية ومادية ميسّرة لاجتياح العام ١٩٨٢.

بعد الاجتياح وتأسيساً على أهداف شارون الاستراتيجية اتجهت إسرائيل نحو دروز لبنان بهدف التعاون والتحالف معهم، وصولاً إلى إعلان «دولة درزية» في لبنان. وفي هذا تتضح الوظيفة الأمنية التي كانت تتوخّاها إسرائيل من خلال تعاونها مع فئات درزية: الأمن مقابل الحماية. ولكي يتمكّن المتعاونون معها من تأدية وظيفتهم بشكلٍ فعّال كانت تسعى إلى أن يكون لهم دولة:

«في بداية غزو لبنان ألمحت الحكومة الإسرائيلية إلى القيادات الدرزية عندها إلى إمكانية نشوء منطقة درزية مستقلّة تمتلك جيشها الخاص من ثلاثة آلاف رجل تجهّزه إسرائيل، ودلّت إلى منطقة حاصبيا»[٦٠].

هذا الاتجاه نحو الدروز لم تفرضه طبيعة الاجتياح لمناطق جبل لبنان فقط، إنما هو يدخل في صلب خطّة التقسيم وتقويض الكيان اللبناني من طريق إنشاء علاقات تعاون معهم والتوسّع في مناطق تواجدهم، بغية التمكّن من إذكاء النزاعات بينهم وبين مسيحيي الجبل. وبهذا يتمّ ضرب الوحدة الوطنية اللبنانية المتمثّلة بوحدة الجبل، فيسهل على مخطط التفكيك أن يأخذ دربه إلى التنفيذ.

شكّل ضرب وحدة جبل لبنان الهدف الرئيسي في استراتيجية التفكيك الصهيونية المعدّة للبنان. وعليه، أبقت إسرائيل على التوتّر الشديد بين طائفتي الجبل،

---

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٦٠) رندل، حروب الألف سنة حتى آخر مسيحي: أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان، ص ٢٠٤.

لا بل فاقمته وشجّعت على الاستفزازات المتبادلة وعمليات الخطف والقتل والتنكيل، ووزّعت الأدوار والسلاح والمواقع القتالية على الفريقين، وأثارت الحساسيات الغرائزية والعصبية والدينية، وهيّأت الأجواء النفسية والمادية للانفجار الكبير الذي عُرِف بحرب الجبل، التي أدّت إلى قتل عدد كثير من اللبنانيين وتهجير مئات الآلاف منهم. «تستطيعيون الآن أن تفنوا بعضكم»، هذا ما قاله عميرام، أحد الضباط الإسرائيليين، إلى مؤلّف كتاب **الجبل حقيقة لا ترحم**، أحد ضباط القوات المسيحية[٦١].

اندفع الدروز كما الموارنة في جبل لبنان إلى المخطط، وكل فريق يدّعي أنه المعتدى عليه والمهدّد في كيانه ومصيره، في حين أن الفريقين كانا معاً ضحايا التآمر الصهيوني على لبنان.

فإسرائيل طمأنت الدروز بأنها لن تتخلّى عنهم، ولن تتركهم فريسة مكشوفة أمام القوات المسيحية، فقامت قبل الانسحاب من الجبل بتسليمهم السلاح الثقيل. وبالمقابل طمأنت المسيحيين بأنها لن تدعهم معزولين عن مناطق امتدادهم الديمغرافي وسيطرتهم العسكرية، فقامت قبيل الانسحاب بتسليم قواتهم ثكنات الجيش اللبناني وبعض المواقع العسكرية المهمة في قلب الجبل وأطرافه. وزيادة في طمأنة الفريقين عملت إسرائيل على عقد مصالحات ولقاءات بينهما وعمدت في شباط/ فبراير ١٩٨٣ إلى وضع اتفاق اعتبرت فيه نفسها الفريق الثالث الذي تقع عليه مسؤولية مراقبة تنفيذه والالتزام به ومعاقبة المخالفين...

ولكن،

«... ما كادت إسرائيل تعلن في ١٩٨٣/٩/٤ عن بدء إعادة نشر قواتها جنوب خط نهر الأولي حتى انسحبت قواتها من جبل لبنان صباح ذلك اليوم بعدما أطلقت النار على الفريقين المتقابلين: ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي وميليشيا القوات اللبنانية، لتشتعل بعد ذلك حرب طائفية ذهب ضحيتها أكثر من مئتي ألف مهجّر من الدروز والموارنة، بعد تدمير عشرات القرى والمدن، تحقيقاً للاستراتيجية الإسرائيلية في تقسيم لبنان»[٦٢].

---

(٦١) عنداري، **الجبل ـ حقيقة لا ترحم**، ص ١٢٠.
(٦٢) السيد حسين، **التوسع في الاستراتيجية الإسرائيلية**، ص ١٤٣.

وبعد سلسلة انسحابات من الجبل رافقتها مجازر قتل وتدمير وتهجير حاولت إسرائيل أن تضغط على المعنيين في لبنان والخارج لإقامة نظام سياسي متصالح معها عبر اتفاق السابع عشر من أيار/مايو سنة ١٩٨٣. ولكن هذا الاتفاق جدّد النزاعات الداخلية إلى أن تمّ إسقاطه، وإلغاؤه في السابع والعشرين من شباط/فبراير ١٩٨٤.

هذه الوقائع على مستوى التخطيط والتنفيذ تؤكّد أن تدمير لبنان هو هدف استراتيجي صهيوني تعاقبت الحكومات الإسرائيلية على تنفيذه بحسب ما تتهيّأ لها الظروف الدولية والإقليمية المؤاتية. فلبنان بتآلف عناصره، وتنوّع مجتمعه، هو نقيض الدولة الصهيونية الدينية والعنصرية.

نجحت إسرائيل في دفع بعض الفئات للتعامل معها، اعتقاداً من تلك الفئات بأن صيغة الدولة العبرية هي النموذج المستقبلي لدول المنطقة. فأعلنت نفسها مشروع سلطة أو دولة، وراهنت على حماية إسرائيل لها، فأدخلت نفسها والوضع اللبناني برمّته في الحرب الطائفية.

رابعاً: التدخلات الإسرائيلية في العراق

١ ـ الأكراد في دائرة النزاعات(٦٣)

المشكلة الطائفية في لبنان أتاحت لإسرائيل فرصة التدخّل في شؤون الطوائف بهدف تمزيق بنية المجتمع وتفكيك الدولة. في حين أن المشكلة الطائفية والإثنية في العراق أتاحت لها فرصة التدخل في شؤونه بهدف تمزيقه إلى دويلات طائفية وإثنية. وفي التفكير الصهيوني أن المشكلة الإثنية الكبرى في المشرق العربي هي «مشكلة الأكراد» في شمال العراق وأنها مشكلة إقليمية محورية: مشكلة شعب يبحث له عن «وطن قومي». والبحث عن وطن قومي ذو مغزى خاص في خلفيّات التفكير الصهيوني.

وجدت إسرائيل في هذه المشكلة سبيلاً إلى زعزعة الوضع الداخلي العراقي الذي كان، بتماسكه، يشكّل تهديداً حقيقياً للأمن الإسرائيلي. فاتّقاءً ودرءاً للخطر

(٦٣) للتوسع في المسألة الكردية، انظر: مازن بلال، **المسألة الكردية بين الوهم والحقيقة** (بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ١٩٩٣).

العراقي على أمنها عمدت إسرائيل إلى تشجيع الاتجاهات الانفصالية في الحركة الكردية كي تستمرّ الحرب على العراق إضعافاً لقدراته السياسية والعسكرية وصرف اهتمامه إلى تمزّقاته الداخلية.

فالاضطراب في العراق يفسح المجال الأضمن لزعزعة المنطقة بكاملها، إذ سرعان ما يتحوّل الصراع الكردي العراقي إلى صراع سني/شيعي، وسرعان ما يجرّ إليه عدداً من الدول المعنية، وتحديداً إيران وتركيا وسوريا!

هذا، فضلاً عن أن صراعاً إثنياً في المنطقة يشكّل على المستوى الايديولوجي حجّة قوية تسوّغ وجود الكيان الصهيوني وتدعم استمراره:

«المشكلة الإثنية الكبرى في المشرق العربي هي المشكلة الكردية. التحوّلات في المسألة الكردية من المطالبة الهادئة إلى الثورة كانت تتمّ تحت وقع التدخل السافر الإنكليزي أولاً، ثم التركي والإيراني والإسرائيلي في ما بعد، في محاولة لهزّ الوحدة الوطنية العراقية وإضعاف العراق بسلخ المناطق الكردية الغنية بالنفط»[٦٤].

كانت محاولات القيادات الصهيونية للاتصال بالحركة الكردية في شمال العراق قد بدأت منذ منتصف الأربعينيات:

«رؤوبين شيلواح ومردخاي بن فرات وشلومو هليل تولّوا مهمّة الاتصال بالحركة الكردية في العراق ونقلوا تصوّر بن غوريون للوسائل التي يمكن اسرائيل من خلالها دعمهم للحصول على الحكم الذاتي أو الاستقلال التام»[٦٥].

أما العلاقات الجدية بين إسرائيل وبعض أكراد العراق، فلقد أخذت بعدها العملي على مستوى المساعدة اللوجستية في الستينيات، بعدما أرسلت إسرائيل عام ١٩٦٥ ضباط مخابرات وخبراء عسكريين إلى كردستان العراق بأغطية مختلفة...[٦٦].

وقد تمت الزيارات المعلنة بين قيادات من الطرفين في النصف الثاني من الستينيات، وتحديداً بعد حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧. فالهزيمة التي ألحقها الجيش الإسرائيلي بالجيوش العربية شجّعت بعض القيادات الكردية على تمتين

---

(٦٤) شيا، جدلية التفتت والوحدة في المشرق العربي، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠، ص ٥٠ ـ ٥١.

(٦٥) «مؤتمر «حقوق الأقليات» والدور الإسرائيلي، محاولات اسرائيلية للاتصال بالأقليات منذ الثلاثينات، رسالة القاهرة».

(٦٦) يديعوت أحرونوت، ١٠/٥/١٩٧٨.

علاقاتها المباشرة بالدولة الصهيونية، طلباً لمساعدات عسكرية لاستخدامها في حركة التمرد في شمال العراق.

إن المحاولات الصهيونية للاتصال بالحركة الكردية هي نموذج التدخلات الإسرائيلية في العراق. ومن شأنه، كما هو ماثل في التصور الصهيوني، تحقيق مصالح إسرائيل في المنطقة؛ وذلك يتم، كما عبّر زئيف شيف، المراسل الحربي لصحيفة هآرتس، والذي ربما كان من أكثر الناس اطلاعاً في إسرائيل على هذا الموضوع، عن طريق تجزئة العراق إلى دولة شيعية وأخرى سنية، وكذلك فصل المنطقة الكردية(٦٧).

تفاعلت هذه التطورات في الداخل العراقي إلى أن اعترفت حكومة بغداد في عام ١٩٧٠ بوجود شخصية كردية وطنية، سامحة بذلك استعمال لغة وطنية ثانية، وإعطاء مركز نائب رئيس الجمهورية الكردي، إضافةً إلى إنشاء مجلس كردي بالمقابل في منطقة الحكم الذاتي التي تضم محافظات أربيل والسليمانية ودهوك.

٢ ـ صيغة التفتيت بعد حرب الخليج الثانية

إن وضع العراق اليوم، بعد تطوّرات حرب الخليج الثانية ونتائجها، ليس بعيداً أبداً عن هذه الصيغة التي تشجّع جماعة من الأكراد على السعي إلى تثبيتها بالتعاون مع القوى الدولية والإقليمية المتواطئة.

في بداية التسعينيات انسحب الوكيل أمام الأصيل، ولأسباب موضوعية متعلّقة بحساسية المنطقة إزاء إسرائيل، جاء الأصيل الأمريكي ليقول لوكيله: حرب الخليج ونتائجها توجب تخفّيك وراء المشهد الإقليمي الجديد. وهكذا لم تعد إسرائيل القوة المؤثّرة مباشرة في إثارة الاضطرابات الإثنية في شمال العراق، إذ أصبح العراق كله تحت الرقابة الأمريكية وقوانين الحظر والتأديب والحصار الدولي.

من نتائج ذلك، إقامة منطقة/ محميّة في كردستان العراق تتنازع على حكمها قوتان سياسيتان/ عسكريتان هما: الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني.

وقد أتاح الصراع الكردي/ الكردي التدخّل الأمريكي لإبعاد طهران وبغداد عن

---

(٦٧) هاآرتس، ٢/ ٦/ ١٩٨٢.

حلبته. فالولايات المتحدة، في رأي طارق عزيز، «مسؤولة بالكامل عن الدمار والانفجارات في منطقة الحكم الذاتي الكردية»(٦٨).

إن هذا الاقتتال يكشف السياسة الأمريكية حيال العراق، فهي لا تريده موحّداً وترفض تقسيمه وتشعر بعدم قدرتها على إحداث تغيير فيه. لذلك نراها ترعى حالة عدم الاستقرار في تلك المنطقة بانتظار تثبيت رؤيتها للنظام الإقليمي الجديد.

كما أن نجاح المحاولات الانفصالية عن العراق سينعكس سلباً على الأوضاع في الدول المجاورة. ففي تركيا هناك حوالى خمسة عشر مليون كردي، وفي إيران سبعة ملايين(٦٩).

«باختصار، تحوّلت المنطقة الكردية شمال خط العرض السادس والثلاثين من العراق نقطة تجاذب مثيرة وتحوّل الزعماء الأكراد أحصنة سباق لدى القوى الإقليمية»(٧٠).

وعليه، هل تسعى واشنطن إلى قيام دولة مستقلة للأكراد أو هي تعارض ذلك؟

إن كردستان مستقلة ستقتطع أراضي من إيران وسوريا وتركيا. فهل هذا هو التصوُّر الأمريكي لدول المنطقة في النظام الشرق أوسطي الجديد؟

الخطة الصهيونية للشرق الأوسط هي هذه، كما رأينا في كلام لنا سابق عليها في الثمانينيات. فهل الخطة الأمريكية هي نفسها الخطة الصهيونية؟ وهل المشروع الأمريكي والمشروع الصهيوني في المنطقة هما واحد بوجهين مختلفين، متبدّلين بتبدّل الظروف والمعطيات؟

هذه بعض من أسئلة مطروحة أمام التحليل الاستراتيجي لمستقبل المنطقة، والإجابات الدقيقة عنها قد لا تتوافر في ظلّ الانقلابات المتسارعة في مواقف الدول المعنية، فالصورة غير واضحة ويتعذّر على التحليل الواقعي وضع تفاصيلها في إطار مشترك.

في أي حال، إن محاولات توظيف أكراد العراق في المشروع الأمريكي/

---

(٦٨) السفير، ٢٣/١٠/١٩٩٦.

(٦٩) نزار آغري، «الحسم الكردي وملامح «الصفقة» الدولية،» النهار، ١٧/٩/١٩٩٦، ص ١٣.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ١٣.

الصهيوني المعدّ للمنطقة لا يعود دائماً بالمردود الجيد على أصحابه. فالأكراد هم عراقيون وجزء من شعوب المنطقة.

«في أثناء العدوان الإسرائيلي على الأمة العربية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أصدر مصطفى البارزاني أوامره للبيشمركة لإيقاف جميع عمليات القتال ضد الجيش العراقي كي تتفرّغ الحكومة العراقية للقتال ضد اسرائيل. كذلك وقف البارزاني إلى جانب الأمة العربية في حرب تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣»[٧١].

هذا، والتاريخ قد يعيد نفسه في اللحظات المصيرية إذا طابت وصَلُحَت أحوال الأمة. فحال «الأقليات» فيها من أحوالها العامة.

نقول هذا وفي إدراكنا أن فكرة تقسيم العراق ليست جديدة في استراتيجيات المشروع الأمريكي/الصهيوني. وهي فكرة تتردّد في أدبيات الفكر السياسي الأمريكي. يقول دانيال بايمن، من معهد مساتشوستس للتكنولوجيا، في عدد الخريف من نشرة **المصلحة القومية**:

«إن الالتزام بوحدة أراضي العراق كان خطأ (في حرب الخليج) ويبقى كذلك اليوم. ويجادل معارضو تقسيم العراق بالقول إن وحدة أراضيه ضرورية لموازنة إيران، فدولة كردية مستقلة تؤدي إلى زعزعة جيران العراق...»[٧٢].

إن الموقف الأمريكي، حتى الساعة، كما يُستَفاد من كلام دانيال بايمن، مُنقَسِمٌ بين وجهتي نظر، خصوصاً منذ أوائل التسعينيات. فالخوف من انهيار العراق هو المتحكّم بالموقف الرسمي الأمريكي مع الرئيسين بوش وكلينتون. فالاتجاه الأمريكي العام يقول بسلوك طريق ثالثة تؤدّي إلى إبقاء العراق موحّداً بقيادة جديدة ومعتدلة ومنفتحة على المصالح الأمريكية. من هنا تتوالى التأكيدات على ألسنة المسؤولين الأمريكيين أنه لا مساس بوحدة الأراضي العراقية:

«... إن حسم الوضع العسكري في كردستان بالطريقة التي حدثت فيها يشير بين أمور كثيرة إلى أن خيار التغيير السياسي في العراق قد انتهى، ذلك أن كردستان كانت المحطة التي كان من الممكن أن تبدأ منها عملية التغيير»[٧٣].

---

(٧١) مسعود محمد، «ملامح من حياة الملاّ مصطفى البارزاني،» **النهار**، ٢٤/٩/١٩٩٦.

(٧٢) سيفن س. روزنفلد، «من صحافة العالم،» **النهار**، ١٩/٩/١٩٩٦، و *Washington Post*, 16/9/1996.

(٧٣) ياسين مجيد، «حسابات العراق صحيحة هذه المرة...،» **النهار**، ١٩/٩/١٩٩٦.

هذا، ويبقى السؤال مطروحاً: أية خطة ستأخذ دربها إلى التنفيذ؟... خطة إسرائيل في الثمانينيات أم خطة أمريكا في التسعينيات؟

يبدو من واقع الأحداث أن الخطتين تتجاوران ولا تتناقضان، تسيران معاً ولكل واحدة حظٌ في النجاح تفرضه طبيعة المتغيّرات على أرض الواقع ودينامية القوى المحلية، متواطئة أكانت أم رافضة...

خامساً: التدخلات الإسرائيلية في وادي النيل

١ ـ الصهيونية والضغط على الأقباط(٧٤)

«لا حرب بدون مصر ولا سلام بدون سوريا» مقولةٌ طالما تردّدت على امتداد الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بهدف إضعاف مصر وشل قدراتها العسكرية واستنزاف قواها المادية والبشرية. قضت الخطة الإسرائيلية بتمزيق المجتمع الوطني المصري، فوجدت ضالتها في تحريك المشاعر وإثارة النزاعات الطائفية بين المسلمين والأقباط. فإسرائيل تدرك ما للوحدة الوطنية في داخل كل قطر عربي، خصوصاً إذا كان هذا القطر بحجم مصر، من تأثير على تعزيز الموقف العربي منها، وهي تدرك، تالياً، ما لمصر من دور فعّال في قيادة هذا الموقف وتثقيله.

من هنا كان لإسرائيل دورها في إطلاق المسلسل الطائفي المصري في بداية السبعينيات، بداية الضعف في الموقف العربي الموحّد. هذا، وكانت محاولات إسرائيل للاتصال بالأقليات في الوطن العربي قد توقّفت تماماً في نهايات الخمسينيات وطوال الستينيات لأسباب عدّة هي:

ـ قيام الوحدة بين مصر وسوريا وتعزيز مكانة جمال عبد الناصر.

ـ تراجع الأنظمة الموالية للغرب في الوطن العربي، بعد انسحاب العراق من حلف بغداد وسقوط النظام الملكي.

ـ انتشار الأفكار القومية والتقدمية في الوطن العربي.

---

(٧٤) للتوسع في المسألة القبطية، انظر: فرج توفيق زخور، **قصة الأقباط** (طرابلس، لبنان: جروس برس، ١٩٩٣).

«إلا أن عقد السبعينيات شهد استئناف هذه الاتصالات التي ساعد فيها ضعف الموقف العربي الموحد وتغلغل إسرائيل في تركيا وإيران (ما قبل الثورة الإسلامية) والعديد من الدول الأفريقية والآسيوية، ثم توقيع مصر اتفاقية السلام مع اسرائيل. الأوضاع المتدهورة في العراق والسودان، علاوة على أزمة القرن الأفريقي، ساعدت إسرائيل كثيراً في عملية التغلغل إلى بعض الأقليات»[٧٥].

بعد وفاة عبد الناصر نشطت جماعات إسلامية متطرّفة في داخل مصر ووجدت لها امتدادات إقليمية ودولية على تناقض ايديولوجياتها، فشهدت البلاد مسلسل اضطرابات دموية وجدت فيها الأيادي الصهيونية فرصة سانحة لإثارة الفتن.

«كانت السبعينيات أعوام النفط الذي يتحوّل إلى قذائف وصواريخ صهيونية في صدور العرب، وكانت أعوام المال العربي السائب في شرايين التقدّم الغربي. ولكنها أولاً وأخيراً كانت أعوام السيطرة الغربية/ الصهيونية بقيادة أمريكا على السلطة في مصر. كان الغرب بكل أشكال الغزو الاقتصادي والسياسي والثقافي قد تمكّن أخيراً من إقامة (سلطة الثورة المضادة) في وادي النيل»[٧٦].

ويعود الضعف في الموقف العربي الذي وفّر لإسرائيل فرصة التغلغل في منطقة وادي النيل إلى ثلاثة أسباب:

- وفاة عبد الناصر في العام ١٩٧٠.

- هزيمة ١٩٦٧.

- الانفصال السوري/ المصري في العام ١٩٦١، الذي دمّر أول تجربة وحدوية في تاريخ العرب الحديث.

فالاستعمار والصهيونية أحسنا استغلال الحالة العربية المتراجعة، وعملا على ضرب وحدة الأقطار والوحدة بين الأقطار، وذلك بتكريس الانقسامات وإلهاب العصبيات القبلية والعشائرية والطائفية والإثنية، وهي قائمة في واقعنا العربي، ولكن قوة الدفع في الخمسينيات والستينيات التي وفّرتها الدعوات الوحدوية (الثورة

---

(٧٥) «مؤتمر «حقوق الأقليات» والدور الإسرائيلي، محاولات إسرائيلية للاتصال بالأقليات منذ الثلاثينات، رسالة القاهرة».

(٧٦) غالي شكري، «مصر والإسلام والإرهاب،» دراسات عربية، السنة ١٨، العدد ٦ (نيسان/ أبريل ١٩٨٢)، ص ٢٥ ـ ٢٦.

الناصرية) كانت قد بَرّدت منها وخفّفت من حدّتها وأشعرت كل العناصر أنها واحدٌ في جسد الأمة.

كرّست هزيمة ١٩٦٧ واقع التجزئة الدينية في مصر، هذا الواقع الذي تحوّل إلى بؤر قابلة للتفجّر والاشتعال، خصوصاً بعد رحيل عبد الناصر، إذ باشر خلفه أنور السادات باتباع سياسة متساهلة مع الإسلاميين المتطرّفين:

«ولكن الرئيس كان له (إخوانه) أيضاً من خارج صفوف التنظيم. كان محمد عثمان اسماعيل الذي حمل بنفسه المدفع الرشاش لاقتحام وزارة الإعلام ليلة ١٤ مايو ١٩٧١ هو زعيم ما سمي بمجموعة الصعيد، وهو الرجل الذي تولّى على الفور منصب الأمين المساعد للاتحاد الاشتراكي. وفي المكتب التنفيذي لمحافظة بني سويف خطب يقول: أعداؤنا ثلاثة بالترتيب هم اليساريون والأقباط واليهود»[٧٧].

إن مرحلة السادات تشكّل انقلاباً جذرياً على المرحلة الناصرية؛ إنها مرحلة التفسّخ في المجتمع المصري على الصعيد الديني/الطائفي، خصوصاً على صعيد الربط بين اليهود والمسيحيين في نظر بعض الجماعات الإسلامية التي هي ليست أكثر من امتدادات «مرجعية» للمخابرات الأمريكية/الصهيونية، ما أدّى إلى «ظهور مجموعات من الشباب القبطي المتحمّس طائفياً بمواجهة التيار الديني للدولة من ناحية، وتعاظم نمو الاتجاهات الإسلامية في الشارع من ناحية أخرى»[٧٨]، فكانت ذروة التصادم عام ١٩٨١ حيث شاركت بعض أجهزة الدولة الجماعات الإسلامية في الاصطدامات الطائفية:

«وقعت الفتنة الدموية في حزيران/يونيو ١٩٨١ في حي (الزاوية الحمراء) بين المسلمين والأقباط وأدّت إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى، لتتبعها حوادث طائفية دامية هدّدت الوحدة الوطنية المصرية بالتصدّع»[٧٩].

من مثل هذه الاضطرابات يبدأ ضرب الوحدة المصرية، بما لهذه الوحدة من ثقل وفعل في الحركة القومية الوحدوية. إن مصر تتمتّع بموقع قيادي في هذه الحركة، من هنا نرى إلى أن إسرائيل بذلت ولا تزال تبذل قصارى جهدها لإسقاط

---

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٣٦.
(٧٨) المصدر نفسه، ص٤٠.
(٧٩) السيد حسين، عصر التسوية: سياسة «كامب ديفيد» وأبعادها الإقليمية والدولية، ص ١٩٠.

هذا الموقع، رهانها في ذلك على التيارات الدينية المتطرّفة التي تتغذّى من عمليات العنف والعنف المضاد، وأملها أن تغدو مصر جزائر أخرى.

وجود عشرات الآلاف من المعتقلين الإسلاميين، حدوث مجازر ومواجهات يومية واغتيالات ووضع عبوات ناسفة في الباصات والأمكنة العامة وقتل السيّاح واعتداءات على ممتلكات الأقباط وأرواحهم ودور عباداتهم، خصوصاً في صعيد مصر. . . أليس هذا كله جلّ ما يبتغيه الكيان الصهيوني من تحويل مصر القوية إلى جزائر منكوبة؟

إن المواجهة التي تحصل في مصر بين الإسلاميين من جهة، والحكومة والقوى الليبرالية والمعتدلة من جهة أخرى، هي الحالة المثلى التي تجد فيها إسرائيل بداية تنفيذ حقيقي لمشروعها التفتيتي الذي تطرحه بديلاً واقعياً وعملياً وموضوعياً من مشروع الوحدة، وطنية كانت أو قومية.

وفي حمّى الصراع بين الحكومة والإسلاميين، وفي إطار المزايدة بالتمسّك بالإسلام نهج حكم وممارسة وخطاباً ومصدر تشريع، يلقى أقباط مصر أحياناً من قبل السلطة مزيداً من التهميش، وهم أكبر تجمّع مسيحي في الوطن العربي (تصل نسبتهم إلى عشرة في المئة من عدد سكان مصر البالغ أكثر من ستين مليون نسمة) فاستبعدهم الحزب الحاكم نهائياً من لوائحه الانتخابية في الانتخابات النيابية الأخيرة. أوليس هذا التهميش والإنكار لأهمية دورهم السياسي في المجتمع المصري والعربي ما ترغب فيه إسرائيل، بغية استحكام المواقف العدائية، وتعميقها بين أبناء المجتمع الواحد والأمة الواحدة وبغية إيجاد حالة تاريخية شاذة ومنفصلة أو مفصولة، منعزلة أو معزولة، يسهل توظيفها في تنفيذ خطتها التفتيتية لكامل المنطقة العربية؟!. . أوليس إيجاد مثل هذه الحالات تشجيعاً للأقليات ولإسرائيل لعقد التحالفات وتبادل المصالح في الصراع المصيري؟! ألا تطرب إسرائيل حين تسمع كلاماً قبطياً جاء على لسان موريس صادق، المحامي القبطي ورئيس منظمة حقوق الإنسان لتدعيم الوحدة الوطنية في تصريح له لجريدة **النهار**، قال فيه:

«إن الحزب الوطني ضرب الأقباط عندما استبعدهم عن قائمته، وضربهم حين لم ينجح منهم أحد بسبب الدعايات العنصرية التي كان يوزعها مرشحو الحزب الحاكم على الناخبين والتي يقول بعضها: لا للمجوس. . . لا للنصارى. . . لا

لليهود... ومرسومٌ عليها الصليب المشطوب بعلامة إكس...»[٨٠].

سعت الاستخبارات الإسرائيلية لإثارة النزاعات الطائفية في مصر، وأشارت تقارير عدة إلى الدور الإسرائيلي في مناسبات عدة:

«... إن تتابع الأحداث المصرية المتصلة بالوحدة الوطنية يرتبط بمحاولات إسرائيل المستمرة لإثارة النزعة الطائفية بين الأقباط والمسلمين قبل سياسة كامب ديفيد وبعدها بحيث أخذت المؤسسات الإسرائيلية القائمة في مصر تسهم في إذكاء الصراع الطائفي، وقد نشرت بعض المعلومات عن هذا الدور الإسرائيلي في عدد من وسائل الإعلام المصرية، وإن لدى أجهزة الأمن المصرية أدلة على ضلوع إسرائيل في تأزم العلاقات الطائفية لإضعاف الوحدة الوطنية المصرية وتشجيع إقامة كيانات طائفية انقسامية في الأقطار العربية المجاورة، ولعلّ الدراسات التي يعدّها (المركز الأكاديمي الإسرائيلي) في القاهرة والتي تتناول بحث الأصول العرقية للمجتمع المصري وأحوال بدو محافظة سيناء وحياة البدو والبربر على حدود مصر الجنوبية والشرقية دليل على الدور الإسرائيلي في محاولة إضعاف الوحدة الوطنية المصرية»[٨١].

اتخذ الدور الإسرائيلي في ضرب الوحدة الوطنية المصرية لنفسه أشكالاً متعدّدة من التدخلات واستخدم لبلوغ غاياته أساليب ووسائل متنوعة:

«تقول مصادر مقرّبة من سلطات الأمن المصرية إن هذه السلطات ضبطت غير مرة كميات من المخدرات قادمة من إسرائيل، وكان من المقرّر أن تستخدم الأرباح من هذه المخدرات لتمويل الفئات المسؤولة عن الاعتداءات على الأقباط داخل مصر»[٨٢].

٢ ـ الصهيونية والأقلية العرقية في جنوب السودان

أما بالنسبة إلى الضفة الأخرى من بلاد النيل، فالأقلية العرقية في جنوب السودان شكّلت حالة انفصالية عن النظام المركزي في الخرطوم منذ أوائل الستينيات.

---

(٨٠) دلال أبو غزالة، «أقباط مصر مستاؤون من التعيينات: مزيد من التهميش بعد الدعاية الطائفية،» النهار، ١٣/١٢/١٩٩٥، ص ١٠.

(٨١) السيد حسين، المصدر نفسه، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٨٢) فارس غلوب، «أزمة العنف ودور القوى الخارجية،» السفير، ٧/٧/١٩٩٣.

في إطار استراتيجيتها لإقامة علاقات مع أقليات المنطقة وتوظيفها في مشروع التفكيك والهيمنة، طرحت إسرائيل نفسها حليفاً طبيعياً للحركة السياسية التي تقودها منظمة «أنيانيا» الانفصالية، بادعاء أنهما معاً في مواقع لمواجهة التسلّط العربي/ الإسلامي على شعوب المنطقة، فأقامت علاقات وثيقة معها في الستينيات وقدّمت لها المساعدات العسكرية واللوجستية، خصوصاً تدريب رجالها على حرب العصابات، وذلك عبر الأراضي الاثيوبية. وبعد العام ١٩٦٤ ظهر جلياً التورّط الصهيوني في أحداث جنوب السودان إلى جانب دول غربية[٨٣].

إن السودان ليس من بلدان المواجهة، وعلى الرغم من ذلك أدخلته إسرائيل في صلب خطتها التفتيتية لأنه يشكل، في حال توحّده وتحالفه مع مصر، ظهراً لمصر ومسانداً قويّاً لها. فمن مصالحها الحيوية استنزاف مصر في إحدى خاصرتيها، الخاصرة الجنوبية:

«... كان السودان ـ ولا يزال ـ واحداً من الأقطار العربية المستهدفة من جانب الاستراتيجية الإسرائيلية خارج نطاق التماس الجغرافي مع بلدان المواجهة، سواء بشكل مستقلّ أم في إطار استراتيجيات التحالف الغربي/ الإسرائيلي. ومن الثابت تاريخياً أن اسرائيل قد زوّدت «منظمة أنيانيا» الانفصالية بالسلاح وأقامت علاقات مع المتمرّدين الجنوبيين في المرحلة الأولى من التمرّد، أي قبل توقيع اتفاق الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب عام ١٩٧١، وبصفة خاصة من خلال اثيوبيا، سواء في إطار استراتيجيتها للاقتراب من الأقليات غير العربية في الوطن العربي، باعتبارها جزءاً مؤثراً في صياغة مستقبل السودان، أم في إطار استراتيجيتها لتأسيس وجود قوي في حوض النيل جنوب مصر...»[٨٤].

وفي عهد الرئيس السابق جعفر نميري انتقل «يهود الفلاشا» من اثيوبيا إلى إسرائيل بواسطة الأراضي السودانية. كما ركّزت إسرائيل على القرن الأفريقي بالقرب من مضيق باب المندب وجنوب السودان، وأقامت علاقات مع دول المنطقة وبعض مجموعاتها العرقية، في محاولة للضغط على مصر والسودان معاً. على أن حرب جنوب السودان هي الأخطر في تهديد أمن وادي النيل، وفي ضرب الوحدة الوطنية السودانية والضغط على مصر بمختلف الأشكال والوسائل.

---

(٨٣) نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٨)، ص ١٥٣.

(٨٤) عوض، **الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، ص ١٧٩.

سادساً: الشرق أوسطية والأقلّيات

١ ـ من التفتيت إلى طمس الهوية

إن الصهيونية بتسميتها العصرية، الشرق أوسطية، لم تبدّل أهدافها في المنطقة، إنما بدّلت استراتيجية عملها وصولاً إليها.

فالصهيونية أعدّت للمنطقة مشروع التفتيت وحاولت تنفيذه من خلال تدخّلاتها في عدد من البلدان العربية بالارتباط مع بعض الأقليات فيها، والشرق أوسطية أعدّت لها مشروع الاندماج في نظام الحدود المفتوحة. وكلاهما يفضي إ ى تهديد الكيان العربي وتقويض نظامه. فالأول يعمل لتفكيكه إلى وحدات جغرافية/إثنية أو دينية/طائفية، والثاني يعمل لتذويبه في وحدة جغرافية/اقتصادية تتجاوز حدود الوطن العربي إلى حدود الكثير من الدول المجاورة.

جاء في وثيقة أمريكية تزامن إعدادها مع مفاوضات «كامب ديفيد» بين مصر وإسرائيل، وقدّمتها رسمياً وكالة التنمية الأمريكية إلى الكونغرس عام ١٩٧٩: «في ظلّ مناخ السّلام والتصالح بين العرب وإسرائيل الذي بدأ في كامب ديفيد يجب إعادة النظر في المفاهيم السائدة وتغيير العقليات القديمة. فالتعاون الشرق أوسطي الأوسع يجب أن يحلّ محلّ التعاون العربي الإقليمي الذي أثبت فشله منذ قيامه ـ بإنشاء الجامعة العربية عام ١٩٤٥ ـ حتى الآن». أما النظام البديل الذي تصوّرته الوثيقة فهو نظام شرق أوسطي إقليمي جديد يتسع لما هو أكثر من الإطار العربي القائم على دعوة قومية أثبتت فشلها، ليشمل اندماجاً إقليمياً يضمّ إلى جانب الدول العربية كلاً من إسرائيل وتركيا وإيران[٨٥].

هذا، وكلا المشروعين يحمل الهدف نفسه: الهيمنة المطلقة على ثروات المنطقة وشعوبها.

من فكرة التفتيت إلى فكرة الاندماج وطمس الهوية العربية، من الحدود الضيقة المغلقة إلى الحدود المرنة المفتوحة، هذا هو المسار الذي سلكته الصهيونية بوجهيها الأصلي والعصري انسجاماً مع منطق القلعة في المرحلة الأولى، ومنطق السوق في المرحلة الثانية.

---

(٨٥) نقلاً عن: مصطفى عبد العزيز مرسي، **العرب في مفترق الطرق: بين ضرورات تجديد المشروع القومي ومحاذير المشروع الشرق أوسطي** (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٥).

أين هو موقع الأقليات في الوجه أو المشهد الصهيوني الجديد، الشرق أوسطية؟

في المنطقة المعروفة بالشرق الأوسط تتعدّد الأديان والأعراق واللغات؛ إنها منطقة الأقليات بامتياز كما يحلو لإسرائيل أن تعلن، وكل تعديل يطاول النظام الإقليمي الراهن يضع المنطقة برمّتها أمام آفاق مستقبلية مجهولة.

الشرق أوسطية القائمة على فكرة «الحدود المرنة» والمفتوحة بين الشعوب، وفكرة الاندماج على قاعدة تلاقي المصالح الحيوية المشتركة، تدّعي قيام نظام إقليمي أمني/اقتصادي جديد، يحمي شعوب المنطقة بتنوّعاتها على قاعدة الحقّ في الأمن والتنمية والمشاركة في السياسات والبرامج الإقليمية. فالمساواة بين الشعوب داخل حدود النظام الجديد، من دون تمييز بين أكثرية وأقلية، هي القاعدة التي تحكم العلاقات في ما بينها. فالشرق/أوسطية قادرة، وفق ادعائها، على استيعاب الجميع في شبكة من المصالح الحيوية وعبر برامج تنموية مشتركة، وهي لا تترك مجالاً لكلام على صراع بين أقوام، كونها نظام مصالح تلتقي وبرامج مفتوحة أمام الجميع ونظام أمن للجميع وكل في نطاق ما يمتلك من قدرة وثروة:

«فبعد بلوغ السّلام ستنبع المشاكل الأمنية الرئيسية في الشرق الأوسط من انعدام الاستقرار في النظام والتخريب السياسي والنكوص إلى شبكة التصادمات الدينية والإثنية التي لا تُقهر، على ما يبدو. ونظام الأمن الإقليمي مصمّم لإبقاء غطاء صندوق باندورا محكم الإغلاق لمنع أية حرب يمكن أن تنشأ عن خلل في الاتصالات ولزرع النظام السياسي الجديد في تربة راسخة»[٨٦].

في نظام المصالح الاقتصادية والبرامج التنموية، نظام الشركات وحكومات رأس المال، تتبدّل طبيعة الصراع في المنطقة وتتحرّر من «تشنّج الأقليات» في الإطارين الوطني والقومي، فينصبّ الجهد، في مثل هذا النظام، على حماية المصالح من تصادم عصبياتها، وعلى توطيد الاستقرار والسلام من طريق الأمن والتنمية.

إن التماسك في النظام الشرق أوسطي، نظام الهيمنة الصهيونية الجديدة على

---

(٨٦) شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: دار الجليل؛ المطبعة الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ٧٠.

المنطقة، هو تماسك المصالح بين الشركات المالية والعقارية والاستثمارية الكبرى التي ستؤول إليها مقاليد الحكم في الدول الوطنية المعنية بعد تحريرها من صراع الأفكار والايديولوجيات السياسية البائدة، المرتكزة إلى نظام الدوغمائيات والعصبيات التي حالت دون تحقيق السلام والتنمية.

٢ ـ من نظام العصبيات المغلقة إلى السوق المفتوحة

لا مبادئ «مقدّسة» في النظام الإقليمي الجديد... والشعوب مدعوة إلى الخروج من هوياتها الخاصة للاندماج في وحدة المناطق والأقاليم الاقتصادية المشدودة إلى سوق إقليمي واحد، والتي تديرها حكومات رأس المال ويسودها نظام الدولة/ الشركة، بديلاً من الدولة الوطنية:

الوحدة الوطنية أو القومية، السيادة وسلامة الأراضي، القرار الحرّ والاستقلال الوطني والقومي، عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول والاحتفاظ بالثروة... كلها مبادئ أسقطها مفهوم المشاركة في وحدة الهدف والمصير واستراتيجيات الأمن والتنمية:

«إن إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرّك على قاعدة فوق قومية هو الردّ...»[٨٧].

إن جعل الشرق الأوسط منطقة أمنية/ اقتصادية واحدة يفرض استحداث قوانين جديدة وخلق مفاهيم جديدة للإطاحة بالقوانين والمفاهيم التي أنشأت الدولة الوطنية والتي قاست في ظلها شعوب تلك الدول مختلف أشكال النزاعات والتخلّف:

«السلام والأمن يقتضيان ثورة في المفاهيم»[٨٨].

إن السوق الإقليمي الكبير له قوانينه الخاصة، وإدارته، تالياً، تستوجب قواعد ومفاهيم مختلفة.

الشرق أوسطية هي الهوية الجامعة بديلاً من الهويات الوطنية المفرّقة! وكلنا شرق أوسطيون! وليست الأفضلية في نظام السوق إلاّ لمن كان قادراً على إدارته من

---

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٦٢.

موقع التقدّم العلمي والتكنولوجي. ومَنْ يَبْقَ خارج السوق يسجن نفسه ويقيّدها اقتصادياً وأمنياً. فالعالم اليوم هو عالم الأسواق الكبيرة التي تتّسع للجميع، بصرف النظر عن هويتهم الوطنية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية. ثمة مخاطر وتحدّيات مشتركة لا تواجه إلا بمثل هذا النظام: الجفاف أو التصحّر، تلوث الهواء والبيئة، الإنتاج والتسويق، التغذية، أسلحة الدمار التي لا تميّز بين الأقوام وأبناء الأوطان والأديان والألسنة. وحدة التعاون في نظام الحدود المفتوحة جغرافياً واقتصادياً وثقافياً كفيل بجبه المخاطر ورفع التحديات... هذه هي بعض من أدبيات الشرق أوسطية:

«ما من اقتصاد مكافح اليوم يستطيع أن ينمو من دون أن يتلقى معونة خارجية أو يصبح جزءاً من نظام إقليمي أوسع»[٨٩].

لا يقوى نظام الأقليات أو المجموعات (وطنية، قومية، دينية، إثنية...) على مواجهة المخاطر والتحدّيات المطروحة على المنطقة بنتيجة التغيرات الدولية الكبرى التي أصابت العالم منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات وبنتيجة الإشراف على الدخول في الألف الثالث، عصر التحوّل العالمي إلى نظام كوني واحد.

إن التواصل هو القانون الأساسي في نظام السوق المفتوح، وهو يوجب التحرّك في اتجاه الآخر. والتحرّك يتمّ من نقاط التقاء المصالح، وليس من مواقع تصادم الأفكار والايديولوجيات كما في النظام القديم. كما أن صياغة الشرق الأوسط الجديد هي صياغة مصالح، صياغة اقتصادية لا سياسية ولا ايديولوجية، وهي صياغة تعيد تشكيله على قواعد جديدة مختلفة عن تلك التي فرضتها نتائج الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهي، تالياً، صياغة لا تحترم حدود الأقليات بخصوصياتها واحتياجاتها، بل تتجاوزها بكثير إلى حدّ شطبها من حساب الترتيب أو الوليد الجديد. فالشرق أوسطية هي البديل من كلّ الهويات، أو، على الأقل، هي الهوية المتداخلة فيها، الساعية إلى التخفيف من تألّقها العصبوي ومن تقليص حدودها المغلقة:

«هدفنا النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم...»[٩٠].

إن حدود الهويات في النظام الإقليمي الجديد هي حدودٌ مرنة. والمفردات

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٦٣.
(٩٠) المصدر نفسه، ص ٦٢.

الذاتية، وطنية وقومية، باتت من دون مضمون ولم تعد تؤدي المعاني والوظائف نفسها. الشرق أوسطية لا تعترف بها، وليس في معجمها ما يشير إلى معاني الذاتيات والخصوصيات العصبوية. فهي تسعى إلى إقامة حكم الشركات القادرة على التكيّف الإيجابي وضرورات التعاون الإقليمي والدولي الذي يغطي أوسع مساحة مالية ممكنة... هذا... والتكتلات المالية التي لا قوم لها ولا دين ولا لسان... ولا وطن... لا ترضى بأن تقوم في وجه تمدّدها حدودٌ مقفلة:

«يزعم البعض أن عصر القومية لم يشارف على نهايته حتى في أوروبا، وأن الشرق الأوسط الذي وصل إليه مفهوم القومية الحديث متأخراً بعض الشيء، ينطوي على تاريخ جبار قادر على إعاقة قيام جماعة إقليمية. هل يعني ذلك أن علينا التخلّي عن خطة واحدة كهذه؟ كلا...»[٩١].

٣ ـ صراع الهويّات أقوى من تقاطعات المصالح

الشرق أوسطية من حيث هي ترتيب اقتصادي للمنطقة تغفل أن التوترات في المنطقة هي من طبيعة دينية/إثنية/قومية قد لا يحتويها نظام المصالح. كيف لها أن تتجاوز هذه الحقائق الاجتماعية/التاريخية/الثقافية؟! إن صراع هذه الحقائق أقوى من تقاطعات المصالح المادية والأوهام المالية في تحديد طبيعة العلاقات بين الشعوب، والهويّات من حيث هي طبائع وثقافات هي العامل الحاسم في مثل هذه العلاقات. وعليه، إن المشروع الصهيوني الجديد، لهذه الجهة، هو من دون عمق أو قاع أو وجدان ثقافي. إنه، باختصار، ترتيب جغرافي/اقتصادي مصطنع يهدف أول ما يهدف إلى فتح الحدود الوطنية الراهنة وجعلها حدوداً اقتصادية مرنة وقابلة للتعديل أمام التوسّع الصهيوني/الرأسمالي[٩٢].

هذا الترتيب الجغرافي/الاقتصادي المحكوم بنظام مراقبة أمنية إقليمية يطرح نفسه مشروع تطوّر ما فوق قومي للجماعات الإقليمية:

«حيثما ساد الميل فوق القومي، نما الإحساس بالحاجات والفرص والرغائب الإنسانية المفضية إلى نظام دولي أكثر ديمومة يسعى إلى الازدهار والنمو...»[٩٣].

---

(٩١) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٩٢) انظر: «من الصهيونية إلى الشرق أوسطية،» في: ساسين عساف، **ثقافة المواجهة: شرق أوسط جديد أم صهيونية جديدة** (بيروت: دار النفائس، ١٩٩٦)، ص ٦٠ ـ ٦٧.

(٩٣) بيريس، المصدر نفسه، ص ٧٩.

وهو مشروعٌ يشرط نجاحه بالرهان على كسر الحواجز النفسية أو إفراغ الهويات، وطنية وقومية، من مضمونها الثقافي/الوجداني:

«إن كسر الحاجز النفسي يظلّ شرطاً أساسياً ومسبقاً للنجاح في عملية البحث عن السلام والرخاء في الشرق الأوسط. أما هؤلاء الذين لا يستطيعون تكييف أنفسهم وتفكيرهم مع الحقائق الجديدة، فلن يتمكّنوا من تأمين مستقبل آمن لبلادهم»[٩٤].

من هذه الحقائق الجديدة أن مفهوم السيادة الوطنية أو القومية هو مفهوم غير واقعي بل نفسي. فسيادة الدولة التي قد يتكون مجتمعها من مجموعة أقليات، محدودة اليوم بنظام عالمي يعترف بالمنظمات فوق الوطنية وفوق القومية كيانات سياسية مستقلّة عن أوطانها وقومياتها، فكيف بسيادة أقلية إثنية أو دينية تدّعي لنفسها حقّ تقرير المصير وحقّ التمتّع بكيان سياسي خاص؟!

في الشرق أوسطية تتضاءل الخصوصية القومية (عرب، يهود، أتراك، فرس...) والخصوصية الوطنية (مصر، العراق، سوريا، تركيا...)، فكيف بخصوصيات الطوائف والمذاهب والأعراق الأقلية؟!...

إن الشرق أوسطية تنزع إلى ترسيخ فكرة المواطن الشرق أوسطي، وسيكون ذلك هو المغزى السياسي للانتقال بالمنطقة من حدود الجماعات/الدول القومية أو الوطنية إلى نظام الجماعة الإقليمية، وهو نظام اقتصادي إقليمي قادر على إرساء قواعد السلام بين مواطنين شرق أوسطيين.

في ضوء الفهم الذي تناولنا من خلاله مسألة الصهيونية والأقليات بدا واضحاً أن هذه الأقليات هي ضحية المشروع الصهيوني بوجهيه القديم والجديد، فلا تقسيم دول المنطقة إلى دويلات ولا جعل حدود الدول القائمة مرنة ومفتوحة على ترتيب إقليمي جديد هو في خدمة مصالحها.

والأهمّ من كل هذا هو أن ينهض مشروع عربي حضاري جديد على يد عروبيين لا تتملّكهم عقدة الأكثرية والأقلية، فالعروبة الحضارية هي عروبة جميع المؤمنين بها هوية جامعة ومنقذة من مشاريع إسقاط الكيان العربي عبر تقويضه من

---

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٨٢.

داخل باسم حقوق الأقلّيات وتقرير المصير، أو عبر جعله مفتوحاً على كيان إقليمي أوسع باسم السلام والتنمية لشعوب مشدودة إلى نظام أمني/اقتصادي واحد.

٤ ـ استخلاصات عامة

• سواء في التحليل النهائي، أكان التدخل الإسرائيلي في إثارة النزاعات بين أقليات المنطقة وأكثرياتها من جهة، أو بين أقليات وأخرى من جهة أخرى، مُنطَلِقاً من اعتبارات الشراكة المزعومة في المصير بين «أقلّيات» مهدّدة من أكثريات، أو من اعتبارات سياسية استراتيجية متصلة بأمن الكيان الصهيوني ومصالحه الاقتصادية، وبتنفيذ مخططه التفتيتي للكيان القومي العربي، فإن الثابت هو أن إسرائيل هي عنصر محرّك ومنشّط للنزاعات الأهلية في الوطن العربي، وهي، تالياً، على علاقة تعاون مع غير طرف في داخله.

• مشروع التفتيت والهيمنة واحدٌ من أهم المشاريع الفكرية/الاستراتيجية الذي يحكم السياسة الصهيونية/الإسرائيلية منذ بدايات هذا القرن، ولعلّه المشروع الجدّي الوحيد المطروح لمستقبل الوطن العربي خصوصاً، ومنطقة الشرق الأوسط عموماً، أمامه تراجعت وتساقطت مشاريع كثيرة. ومشروع التسوية الذي بدأ باتفاقيات كامب ديفيد وتوقف عند اتفاق وادي عربة مروراً باتفاق أوسلو، هو مشروع مرحلي لا يناقض ولا يسعى إلى أن يكون البديل من المشروع التاريخي الصهيوني الذي عملت وتعمل له كل الحكومات الإسرائيلية مع فارق في التقدير وفي التكتيك.

• قضية «الأقليات» في الوطن العربي جرى ويجري استغلالها تأميناً لمصالح الغرب في الشرق. إن الأقليات هي في قلب المشروع الغربي ونقطة أساسية من نقاط خلفيته الاستراتيجية. إن آليات العقل السياسي الغربي تعمل على قاعدة التلاعب بحق الأقليات في تقرير مصيرها وتوظيف ذلك في سياساتها الخارجية، أي في الانفصال عن هوية المنطقة، وإعادة تشكيل هوياتها الخاصة انتصاراً للمنطق الصهيوني القائل بالتمايز التاريخي بين شعوب المنطقة. فالتعامل، إذاً، مع قضية الأقليات هو مُغرِض وغير بريء. وما المناداة بحقوق الجماعات والأفراد في هذا السياق التوظيفي سوى كلام إعلامي يسوّغ التدخّلات الأجنبية في شؤون المنطقة من منطلق «إنساني/حقوقي».

• الخطر الفعلي على «الأقليات» ليس من داخل الأمة العربية، بل من

خارجها. فالأمة العربية هي أمة العرب بدون تفريق بين عربي وآخر على قاعدة انتمائه الديني أو المذهبي، والتاريخ العربي هو تاريخٌ مفتوح على جميع الإسهامات التي قدّمتها المجموعات المنتظمة في سياقه العام، بمن فيها مجموعات غير عربية. وإذا كان ثمة استشعارٌ بخوف من اضطهاد أو ذوبان لدى جماعة في مرحلة تاريخية ما، فذاك يعود إلى سوء تصرّف في المعاملة السياسية الخاصة بسلطة متعسّفة.

إن العودة إلى الفهم الإسلامي الصحيح لموضوعة التعدّد والتنوّع، وإلى التراث العربي وإسهام الأقلّيات في إغنائه، كفيلة بتصويب العديد من الأفكار والمواقف في التعامل السليم مع إشكالية الأقليات وبإبعادها عن احتمالات السقوط في المخطّطات المعادية.

• الشرق الأوسطية هي فعل تجاوز لحقائق الصراع القومي الناشئ في غير موقع من العالم، وخصوصاً في الجمهوريات التي قامت على أنقاض الاتحاد السوفياتي، وفي منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. هذه الحقائق تكشف بوضوح قاطع أن الصراعات القومية هي ظاهرة تاريخية ثابتة، وأن الفكرة القومية هي طاغية على كل الايديولوجيات الكونية، سواء كانت ماركسية/اشتراكية أو ليبرالية/ رأسمالية... والشرق الأوسطية من حيث هي ترتيب اقتصادي لأوضاع المنطقة على قاعدة الحدود المفتوحة أمام التوسّع الرأسمالي هي مشروع غير قابل للتنفيذ، لأن الصراع العربي/الإسرائيلي هو صراع وجود لا صراع حدود مغلقة أو مرنة، لا حلّ له من طريق التسويات السياسية، خصوصاً تلك التي تطيح بالهوية القومية للوطن العربي بإسقاط كيانه ونظامه بحثاً عن كيان مصطنع ونظامٍ مركّب لا يأتلفان وطبيعة تكوينه.

هذه الاستخلاصات تضع فكرة الوحدة على الصعيدين الوطني والقومي أمام تحدّيات كبيرة، في رأسها ما يتمثّل في سؤال: كيف نحافظ على الأقلّ في الأكثر؟ قد تكون الديمقراطية المستندة إلى مبدأ التنوّع في داخل الوحدة هي الجواب. فالديمقراطية نظامٌ يتّسع للجميع، ويحمي الجميع. وهي سبيل التفاهم الواقعي بين أكثرية سياسية متنوّعة في أصولها وموحّدة في أهدافها والمصالح وبين أقلية سياسية متنوّعة، كذلك، في أصولها وموحّدة في أهدافها. إن الاجتماع السياسي الديمقراطي السليم لا يتمّ على أساس ديني أو طائفي/مذهبي، بل على أساس وحدة الموقف والتفكير والهدف والمصلحة.

الديمقراطية، إذاً، هي شرط انبناء الوحدة الوطنية كما الوحدة القومية. . . وحين تبنى واحدة منهما على قاعدة هذا المفهوم المحدّد للديمقراطية في المجتمعات المعاصرة والدول الحديثة، تنتفي موضوعة «الأقليات» وإشكالية تمايزها عن محيط أكثري لا يجانسها في الدين أو الطائفة أو المذهب، فيصعب حينها على أصحاب المصالح أن يوظفوها في خدمة مشاريعهم، ولا سيما مشروع التفتيت والهيمنة.

خاتمة

نحو دولة وطنية ونظام عربي لوقف النزاعات الأهلية

عدنان السيد حسين

يستحوذ موضوع «النزاعات الأهلية العربية» اهتماماً بارزاً في نهايات القرن العشرين مع تفاقم النزاعات الأهلية والإقليمية في غير جهة من العالم. ومع تزايد خطورة هذه النزاعات باتت ضرورات معرفة أسبابها ونتائجها أولوية عند المهتمين والباحثين، فهي مهدّدة للأمن البشري الداخلي الوطني وللسلم والأمن الدوليين.

تجدر الإشارة بدايةً إلى أن الأمة العربية موحدة في معنوياتها من حيث القيم والثقافة، لكنها مجزأة في مادياتها الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما أدّى ويؤدي إلى بروز حقيقتي التعدّد والتوحّد في الشخصية العربية، وإلى تواصل البنى الفوقية فيما لا تزال البنى التحتية متعددة ومتباعدة وأحياناً متنازعة.

إن ظاهرة التعدديات، أو التنوّعات هي ظاهرة طبيعية، ونجدها عند كافة الأمم والشعوب. غير أن الإشكالية تكمن في نزوع هذه الظاهرة نحو العنف والنزاع.

وانطلاقاً من الاعتراف بخطأ ردّ كل أسباب النزاعات إلى «المؤامرات» الخارجية، وضرورة البحث العلمي عن أسبابها في القاع الاجتماعي ـ السوسيولوجي ـ العربي، من خلال مقاربتها وتشخيصها، فإننا نجد غياب قوة توحيد فاعلة وقائدة لجذب التعدديات والأقليات على اختلاف مكوّناتها، بل إننا نجد ارتداد المعطيات الاجتماعية التاريخية العربية إلى بناها العصبوية من عشائر وقبائل ومحلات وأقاليم. . . ومتى حلّت العصبيات ضعفت الدولة أو لاذت بحماية تلك العصبيات، ذلك «أن الأوطان الكثيرة العصائب، قلّ أن تستحكم فيها دولة» كما قرّر ابن خلدون في مرحلة مبكّرة.

توجد أقليات، أو إثنيات قومية غير عربية (أكراد، أرمن، زنوج. . .)، وهي متمايزة مع الأغلبية العربية في الدائرة القومية ـ الثقافية. ومما لا شك فيه أن الحلّ لإشكالية علاقتها مع المجموع العربي لا يكون بالقهر والقسر. ومتى كان القهر يحلّ المشكلة، أية مشكلة؟

في المقابل، يخطئ من يعتقد بوجود توحّد بين أبناء الملّة الغالبة عددياً في الوطن العربي الكبير. وربما «يجفل كثيرون» من القول إن الأغلبية الإسلامية السنية ليست موحّدة اجتماعياً وسياسياً، بل هي متعدّدة. وإلاّ لماذا لم تتمكن الأغلبية السنية المالكية في المغرب العربي من إقامة «اتحاد مغاربي» فاعل؟ وهذا ما ينطبق بشكل أو بآخر على «مجلس التعاون الخليجي».

ثمة جذور اجتماعية، واقتصادية، وسياسية لنشأة المذاهب والفرق في تاريخ الإسلام. بعبارة أخرى، لم يتم التمذهب لاعتبارات فقهية صرفة، وإنما خضع ويخضع لاعتبارات البيئة والتحضّر والإقليم. . . وعلى ذلك، فإن التعدّد المذهبي هو نتاج بيئات مجتمعية تاريخية لها ظروفها وأوضاعها المحدّدة. بتعبير آخر، ظهرت المذاهب من الأرض والمجتمع والتاريخ.

نلاحظ أن الفراغات الصحراوية جزأت المناطق الحضرية، فلم يتكوّن مجتمع عمراني كثيف حيث بقيت المناطق الحضرية جزراً في بحرٍ من الرمال. وإذا كانت الدعوة الإسلامية وحّدت القبائل العربية إيمانياً وثقافياً ـ التعريب ـ فإنها لم تلغِ التعدّديات الاجتماعية والسياسية. ثمة مربّع ايكولوجي مؤثر في تحديد الشخصية العربية: **الحاضرة المدينة، الريف المنبسط، الريف الجبلي، البادية**. وقد تمايزت هذه البيئات اجتماعياً، وايديولوجياً (مذهبياً). هذا إضافةً إلى قابلية التجزؤ العشائري داخل الوحدة القبلية، نتيجة المنافسة وعدم ثبات المجتمع في ظل دولة مستقرة. أليس النزاع الأهلي، بين قريش وغيرها من القبائل المنافسة، دليلاً على أسباب النزاع الأموي ـ الهاشمي، ثم على أسباب النزاع بين السنة والشيعة ووقوع **الفتنة الكبرى**؟ ألم يتجدّد النزاع الأهلي داخل البيت الأموي نفسه؟ ألا يندرج النزاع بين الأمين والمأمون في العصر العباسي ضمن معطى قابلية التجزؤ العشائري؟

لقد نشأت النزاعات الأهلية قبل تدخّل القوى الأجنبية تحت وطأة التمايز الإقليمي والعشائري والبيئي ـ المحلي. وهي نزاعات متجدّدة في عهود مختلفة. هكذا نجد في صراع مصر محمد علي مع الدولة السعودية الأولى. وفي صراع العراق

الهاشمي مع كلٍ من مصر وسوريا والسعودية. وفي صراع مصر الناصرية مع العراق الهاشمي والبعثي ومع السعودية. وفي صراع العراق البعثي ضد سوريا البعثية! على أن هذه الصراعات هبطت إلى ما دون المستوى الوطني، إلى مستوى القبائل والطوائف والمذاهب كما لاحظنا، ونلاحظ، في العراق والصومال ولبنان واليمن والكويت ومصر والجزائر والسودان... لقد أثبتت التعدّديات قابليتها على التحوّل إلى تنازع أهلي مهما رفعنا فوقها من شعارات وطنية وقومية ودينية مثالية. لماذا؟

لأن التعدديات الاجتماعية أُخضت للتوظيف السياسي في مجتمع عصبوي، ودولة عصبوية. حصل ذلك مع الانغلاق الاجتماعي بين العصبيات المختلفة، وظهور علامات الشك والحذر في ما بينها. وتحولت كل مجموعة إلى «أقلية» في مواجهة المجموعة الأخرى، وكأن المجتمع العصبوي هذا هو مجموعة أقليات، أو هو مجتمع أقليات (طائفية ومذهبية وعشائرية وعرقية). فتحولت الطوائف والعشائر إلى قوى سياسية، مع غياب الأحزاب والمؤسسات السياسية والاجتماعية. في هكذا مجتمع ـ عسير الاندماج الاجتماعي والوطني ـ فقدت الدولة استقلاليتها عن العصبيات القائمة، عندما راحت توظّف التنوّع، والتعدد الاجتماعي سياسياً. إذاً، هناك أسباب سياسية عميقة للنزاعات الأهلية العربية، فنحن أمام دولة عصبوية، نتجت أساساً بتدخل خارجي لتشكّل تسوية بين بنية الدولة ـ الأمة وبنية القبيلة. إنها دولة انقسامية واغترابية، لأنها ابتعدت عن المجتمع الوطني ومصالحه وخلفيته الثقافية ونظمه القيمية. وأخطر ما في هذه الحالة، أن تكون الدولة طرفاً في تناقضات المجتمع الأهلي، مما يفضي إلى خسائر فادحة. هذا ما نلحظه في الجزائر واليمن ولبنان والعراق والسودان والصومال... فماذا يبقى من شرعية هذه الدولة العصبوية؟

صحيح أن الدولة الوطنية ـ تُسمّى في بعض الأدبيات الدولة القطرية ـ شكّلت إطاراً مهماً للتوحيد الوطني والقومي في العصر الحديث، لكنها انحدرت أحياناً كثيرة إلى مستوى الدولة العصبوية، فبدت ضد المجتمع أو هي مرفوضة من الشعب على رغم ما في هذا الرفض من صعوبة ومرارة. ألم تُرفض الدولة الوطنية من الإسلاميين والعروبيين والماركسيين وبعض الليبراليين معاً؟

وبدلاً من أن تلتمس الدولة شرعيتها من المجموع الوطني، راحت تصالح العصبيات توخياً لاكتساب الشرعية، فركبت الموجات الطائفية والمذهبية والعشائرية، دون أن تعيد النظر في قِوامها ووظائفها، فبقيت منقوصة الشرعية أو فاقدةً لها.

هذا الواقع الاجتماعي ـ السياسي العربي لا يُسقط من البحث العلمي خطورة العوامل الخارجية، أو الضغوط والتدخلات الإقليمية والدولية. لقد تداخلت لعبة المصالح الدولية مع الاختلافات المجتمعية والخلافات السياسية العربية، هكذا منذ أن طُرحت المسألة الشرقية التي انطوت على تدخلات أوروبية تحت شعار حماية الطوائف المسيحية في الشرق وبيت المقدس. والحقيقة أنها تدخلات أوروبية لاقتسام الولايات الخاضعة للسلطنة العثمانية. وبينما رفعت روسيا شعار حماية الأورثوذكس، طالبت فرنسا بحماية الكاثوليك والموارنة، فيما طالبت بريطانيا بحماية البروتستانت واليهود. وليس غريباً والحال هذه أن ترتبط المسألة الشرقية بالمسألة اليهودية في وقت مبكّر، منذ أن وجد وزير الخارجية البريطاني بالمرستون إمكانية تحريك عواطف اليهود نحو الأراضي المقدسة، في معرض إثارة «الأقليات» الطائفية ضد محمد علي الذي هدّد مصالح الأوروبيين والعثمانيين في المنطقة العربية.

إذاً، ارتبط سعي الأوروبيين لوراثة الامبراطورية العثمانية بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. فانطلقت الحركة الصهيونية ـ صانعة حروب وفتن ـ لتضع مشروعها المقبول من الدول الاستعمارية في بدايات القرن العشرين. وتحركت الوكالة اليهودية بالاتصال مع بعض الأقليات العربية في الثلاثينيات والأربعينيات، وكثيراً ما طرحت اسرائيل نفسها حامية حقوق الأقليات ومدافعة عنها في الشرق الأوسط، في مواجهة أكثرية عربية وإسلامية. وأمام فشل الدولة الوطنية العربية في معالجة مسائل الأقليات القومية والدينية، تقدم المشروع الإسرائيلي نحوها، إضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية.

بالتزامن مع هذه المعطيات الإقليمية والدولية التي انطلقت منذ القرن التاسع عشر، وصلت بعثات التبشير والإرساليات الأوروبية في ظل وجود استعداد ذاتي عند بعض الجماعات الطائفية للاستقواء بالأجنبي وطلب الحماية منه. وإذا كانت هذه التدخلات نجحت نسبياً في جبل لبنان والسودان، فإنها أخفقت في مصر. وفي المغرب العربي، سعت فرنسا لربط البربر بالحضارة الأوروبية وراحت تعمل لإبراز الخصوصية الزنجية في موريتانيا (المغرب الأقصى). كذلك طُرحت المسألة الكردية قبيل الحرب العالمية الأولى في إطار المسألة الشرقية، وهي تخص بحكم الموقع كلاً من تركيا والعراق وايران وسوريا. ثم طُرحت المسألة الأرمنية بعيد الحرب العالمية الأولى... وكل ذلك حمل إمكانات الانقسام والنزاعات الطائفية والعرقية.

من أهم نتائج تلك الحرب الأولى: تجزئة العرب سياسياً وتكريس الانتداب

الأوروبي، وإطلاق وعد بلفور. فنشأت مشكلة الجماعات العابرة للحدود في وادي النيل والقرن الافريقي وشبه الجزيرة العربية. وليس غريباً بعد ذلك أن تعلن الدول الاستعمارية حمايتها بعض الطوائف والمذاهب ضد مجموعات أخرى، فبينما أعلنت بريطانيا حمايتها لأتباع الشافعية في عدن ـ بعد سيطرة الزيدية الإمامية على اليمن ـ ظهر تنافس عثماني ـ بريطاني في منطقة الإحساء عندما اقتربت بريطانيا من الحركة الوهابية في مقابل الاقتراب العثماني من المجموعات الشيعية. ولا يخفى أن تقسيم الصومال بين بريطانيا وايطاليا وفرنسا استند إلى الصراعات القبلية الداخلية، واستقوى بها. كما أن الصراعات الدولية على آبار النفط ـ بعد بروز أهميته في شبه الجزيرة العربية ـ ارتبط بالصراعات القبلية الداخلية. هذا إضافةً إلى ظهور التنافس البريطاني ـ الفرنسي في غير بلد عربي، وخصوصاً عند موارنة لبنان ودروز لبنان وسوريا إبّان فترة الانتداب. . . بتعبير آخر، **ما بدأ في المسألة الشرقية راح يتثبّت خلال الانتداب من حيث ارتباط الانقسامات الطائفية والمذهبية والإثنية بالتدخلات الخارجية.**

وفي أثناء مرحلة الحرب الباردة، ارتبط التنافس العشائري بالتنافس الأمريكي ـ البريطاني في بيئة شبه الجزيرة العربية. كما ظهرت آثار الاستقطاب الدولي في حرب اليمن، عندما احتدم الصراع الدولي بين القوتين العظميين على منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي. إضافة إلى الطابع العشائري، برز الطابع الطائفي من خلال ارتباط مشروع ايزنهاور بأحداث لبنان الطائفية سنة ١٩٥٨، وظهور الدعم الغربي بواسطة مؤسسات التبشير في جنوب السودان، مع الإشارة إلى أن القوى الانفصالية السودانية وجدت دعماً يسارياً عالمياً في بعض المراحل. كما ظهرت المشكلة الطائفية في مصر خلال عهد الرئيس أنور السادات، بالتزامن مع توقيع اتفاقات «كامب ديفيد»، وانطلاق عملية التطبيع. وتبينّ لاحقاً كيف أن الدور الإسرائيلي في مصر ووادي النيل كان عاملاً انقسامياً في إطار الهيمنة المنشودة. وقد تكررت هذه المسألة في العراق من خلال المسألة الكردية، وفي لبنان إبّان محنته الداخلية منذ العام ١٩٧٥، وكل ذلك في إطار استراتيجية إسرائيلية، مضادة للوحدات الوطنية العربية، وساعية للهيمنة على ثروات المنطقة العربية ومنع تقدمها. ومن أبرز معالم هذه الاستراتيجية ما كُتب عن **استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات.**

على أن تدويل النزاعات الأهلية العربية هو من الشواهد الخطيرة على تفاقم

هذه النزاعات في مرحلة الحرب الباردة وبعدها. هذا ما بدا في مشكلة الصحراء الغربية (الاستقطاب السوفياتي ـ الأمريكي)، وفي المسألة الكردية بعد حرب الخليج الثانية (مع تقدم الدور الأمريكي)، وفي حرب جنوب السودان (مع الحصار الأمريكي).

ثمة تفاقم أكيد للصراعات الإقليمية والنزاعات الأهلية في أواخر القرن العشرين، وتشير دراسات دولية إلى أن دولاً عربية معرضة للتفكك والانهيار على الطريقة الصومالية. لأول مرة يتهدّد الأمن المصري الوطني إلى هذا الحدّ، وتدخل الجزائر دوامة عنف في ظل التجاذب الفرنسي ـ الأمريكي في شمال افريقيا (فرنكوفوني ـ أنكلوسكسوني)، بينما يشهد العراق «حماية أمنية دولية» في الشمال مع اقتتال كردي داخلي منذ العام ١٩٩٤ بما يهدّد الوحدة الوطنية. فالنتيجة هي **تآكل الوحدات الوطنية العربية وتراجع الدولة كمؤسسة كبرى عن القيام بدورها الأساسي.**

ما يزيد من تفاقم النزاعات الأهلية العربية: **اضطراب الأمن الإقليمي وبروز ضغوطه، وظهور الانعكاسات السلبية للنزاعات العربية ـ العربية.** في اضطراب الأمن الإقليمي، نشهد محاولات لإيجاد **مسألة شيعية** مرتبطة بالدور الإيراني بعدما طُرحت فكرة تصدير الثورة الإسلامية. كما يبرز الضغط الإقليمي التركي من جرّاء المسألة الكردية التي استدرجت تركيا للتدخل مباشرة داخل الأراضي العراقية. وفي القرن الأفريقي، انعكست العلاقات السودانية ـ الاثيوبية (سلماً أو حرباً) على أوضاع جنوب السودان بصورة مباشرة. هذا إضافةً إلى تدخلات أوغندية وكينية إقليمية. . . وتؤثّر في استقرار المغرب الأقصى مشكلات القبائل المجاورة للحدود المالية ـ الموريتانية، والسنغالية ـ الموريتانية، من حيث اشتباكات الجيوش وتوتر العلاقات الإقليمية، وما ينتج من أزمات لاجئين ونازحين. إذاً، يصعب الفصل بين اضطراب الأمن الإقليمي، واضطراب الأمن البشري داخل البلدان العربية، وهذا ما يُطيل أمد النزاعات الإقليمية والأهلية.

وفي انعكاسات النزاعات العربية ـ العربية، لا بد من الاعتراف أن هذه النزاعات استدرجت القوى الإقليمية والدولية للتدخل، فبرزت **مسألة التدخل في الشؤون الداخلية.** ولعلّ حرب الخليج الثانية هي الأخطر عندما شهد النظام العربي تصدعاً رسمياً، وخلافات أهلية مركّبة بين شعب وشعب (سعودية ـ يمنية، كويتية ـ فلسطينية، مصرية ـ سودانية، أردنية ـ فلسطينية، عراقية ـ خليجية. . .)، وداخل الشعب الواحد. لقد تركت هذه الحرب آثاراً سلبية على النظام العربي بنيوياً

وسياسياً، فأوجدت بيئة مساعدة على تجديد النزاعات الأهلية أو زيادة حدّتها. وإذا كانت النزاعات الرسمية بين الحكومات العربية في أثناء الحرب الباردة ساعدت على قيام نزاعات أهلية، أو أدّت إلى تفاقمها، فإن حرب الخليج الثانية هي الأخطر وهي الصورة الأوضح. وكيف إذا تفاعلت نتائج هذه الحرب مع الشروع بعملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وما تنطوي عليه من تعقيدات وتداعيات، لعلّ أبرزها طرح فكرة «الشرق أوسطية» على حساب الهوية الوطنية والهوية القومية العربية؟

ثمة ترابط موضوعي بين إشكاليات الداخل (العوامل الداخلية) وإشكاليات الخارج (العوامل الخارجية) ظهر، ويظهر، عند دراسة النزاعات الأهلية العربية.

ما العمل؟

أمام ظاهرة «تجدّد» الصراعات والنزاعات ـ الأهلية والرسمية ـ ولو بأشكال مختلفة أو متماثلة، وبعد تفاقمها على مستوى ما دون الوطني، بين العشائر والطوائف والمذاهب والجماعات العربية المختلفة في توجهاتها السياسية، آن الأوان لتشخيص هذه الصراعات والنزاعات الأهلية بصراحة وموضوعية، دونما حرج أو خجل، حتى لو أدّى هذا المنهج إلى إغضاب أهل الحكم، أو أهل المعارضة. فالتستر على طبيعة هذه الصراعات والنزاعات في أسبابها وتداعياتها وآثارها سيجرّ على الدولة الوطنية والأمة العربية كوارث جديدة قد تهدّد الكيانات الوطنية والمصالح العربية المشتركة. بتعبير آخر، لا بد من تجاوز الخطاب السائد، أو المنهج السائد، في معارضة الحاكم أو في موالاته.

على هذا الأساس، لا بد من بذل جهد معرفي لرد مذهبيات وعصبيات التنازع إلى جذورها الحقيقية: الاجتماعية والتاريخية والبشرية. فالرأي المذهبي هو نسبي، أما المطلق فهو الإيمان الديني. وعلى ذلك، فإن الفكر الديني مدعو إلى الاقتراب من هذه المسألة حتى لا يصل إلى حدود «التكفير» المرفوض إسلامياً ووطنياً وعربياً، والذي يهدّد بإضعاف الروابط المجتمعية. أما المسيحيون العرب فهم شركاء المسلمين وإخوانهم في المواطنية، لهم ما لهم وعليهم ما عليهم. ولا يجوز أن يشعر المسيحيون بأي افتئات على حقوقهم المدنية والوطنية. أما الجماعات الإثنية غير العربية فلها حقوقها، ولا يجوز قهرها ومنعها من صيانة أمنها وتحقيق مصالحها، وآن الأوان للتعامل معها على قاعدة الشراكة المتكافئة في الحقوق والواجبات.

وعلى جميع هذه الجماعات (عربية وغير عربية) أن تشارك في تشكيل **مجتمع مدني ـ وطني مشترك**، متميز عن التعدديات العصبوية التي يمكن أن تدمّره، بحيث تأتي الدولة انعكاساً لتوازنات القوى الاجتماعية والسياسية، دولة فوق الصراع الاجتماعي، ولكنها مرتبطة بالمجتمع وقواه؛ دولة منتمية إلى المجتمع، ومتعالية عن تناقضاته. فما هي طبيعة هذه الدولة؟

إنها **دولة مدنية** قائمة على التعاقد، وأطراف العقد هم المواطنون ـ جميع المواطنين (حاكمين ومحكومين) ـ وليسوا الطوائف والعشائر والقبائل. هكذا دولة مدنية هي قادرة على مواجهة النزاعات الأهلية، أو بتعبير آخر: قادرة على التطور والتغيّر توخياً للتقدم. ولهكذا دولة واجبات وطنية واجتماعية: **كتوحيد التراب الوطني، وإقامة دولة الحق والقانون** توخياً للتوحيد السياسي وصوناً لحقوق الناس أجمعين، **وإبراز الشخصية الوطنية** من خلال تكريس فكرة الانتماء إلى كيان وطني يتعزز بالمساواة بين الناس **وإحداث التنمية السياسية بالديمقراطية**، ولو ببطء وتمهّل، توخياً لتداول السلطة سلماً بين المواطنين ولفكّ حالة الاحتقان العصبوي في المجتمع الأهلي. هكذا دولة تتحرّر تدريجاً من التمثيل العصبوي حتى تتخلص من النزاعات الأهلية، وتفكّ الصلة بين السياسة والعصبيات بقيام أحزاب سياسية وقوى ضاغطة متطورة ولو كانت ولادتها عسيرة، وبتنمية مجتمع مدني رديف لهذه الدولة الوطنية، ولو أنه يبدو ضعيفاً ومفكّكاً. في هكذا دولة يصير حق الاختلاف الثقافي مسألة عادية، دون أن يهدّد ذلك ثقافة الاندماج الاجتماعي والوطني، أو دون أن يقود إلى تنازعٍ وحروبٍ أهلية.

على أن هذا التطور النوعي باتجاه المجتمع المدني، والدولة المدنية، ليس سريعاً وليس سهلاً. فالتطور المرجو لا يجب أن يخرج عن السياق الاجتماعي ـ التاريخي حتى لا يضيع الهدف المنشود. إنه مشروع وطني في كل بلد عربي (وربما في كل بلد إسلامي)، وهو محك الاختبار لكل المشروعات القومية واليسارية والليبرالية والإسلامية... إنه مشروع متصالح مع المشروع القومي للخروج من دوامة النزاعات الأهلية، بحيث لا يظل الوطني مشدوداً إلى ما فوقه (أممي أو قومي) أو مهدداً بما دونه (نزاعات أهلية). بتعبير آخر، ثمة حاجة ضرورية للتصالح بين الوطني والقومي على قاعدة التكامل بين البنى العربية، مهما كان شكلها ومهما كانت فاعليتها.

أما إذا غاب المشروع الوطني ـ المتصالح مع المشروع القومي ـ فلن تهدأ النزاعات الأهلية، بل ستتفاقم معها النزاعات الإقليمية. وكثيراً ما يتم الهرب من

النزاعات الأهلية (على المستوى القطري) بعد الفشل في معالجة أسبابها وتدارك أخطارها إلى افتعال الصراع مع الجوار الإقليمي ـ هذا بصرف النظر عن الضغوط الإقليمية على العرب من جهات تركيا وإيران واثيوبيا والدول الافريقية، والتي ترتبط بظروف التدخلات الاستعمارية والدولية في المنطقة العربية ـ وإذا استطاع ذاك الصراع الإقليمي تغطية النزاعات الأهلية مرحلياً، فإنه لن يلغيها ولن يشطب مفاعيلها السلبية، حتى لو أجّل استحقاق مواجهتها.

في جو التصالح بين الوطني والقومي تسهل عملية إقامة نظام عربي للعلاقات العربية ـ العربية على المستويين الرسمي والشعبي. وهل النظام العربي ضرورة في ذاته؟

نعم، إنه ضرورة للمساعدة على وقف النزاعات الأهلية من خلال إيجاد بيئة آمنة في مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية، بيئة ملائمة لمعالجة أسباب تلك النزاعات بتبصّرٍ ورؤية رحبة الآفاق.

وإنه ضرورة للتعامل مع المشاريع الإسرائيلية والصهيونية في الحرب كما في السلم. وهل هناك من يقبل بمطلب استسلام العرب لإسرائيل وتسليمها الثروات والمقدرات والمستقبل؟ أليس النظام العربي ضرورة إقليمية للتعامل مع مشاريع الشرق أوسطية؟ ثم ألم يقم هذا النظام في خضم قضية فلسطين وتطورات الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

ثم إن النظام العربي ضرورة للتعامل مع المتغيرات الدولية بفعل واقتدار، ذلك لأن العالم في مختلف جهاته يتجه نحو التجمع الإقليمي، ونحو التكتل الاقتصادي. ولم تعد الدولة المفردة (الواحدة) قادرة على مواجهة هذه المتغيرات بتكافؤ وتأثير. وكيف إذا كانت هذه المتغيرات تتركّز في المنطقة العربية لأسباب اقتصادية وجيوستراتيجية وحضارية شاملة؟ إن تسوية النزاعات الأهلية والإقليمية باتت في حاجة إلى نظام عربي قادر، بمثل ما هي متفاعلة مع تطور النظام الدولي، فالعلاقة بين الدولي والإقليمي آخذة بالانشداد والتعاضد.

والنظام العربي ضرورة لرعاية عملية التصالح بين الوطني والقومي، حتى لا يسحق القومي كل ما دونه من الوطنيات، وحتى لا يتنكّر الوطني للمشروع القومي الأعلى. ثمة حاجة إلى وضع الظاهرة الوطنية في سياق الوعي العربي المعاصر، من غير أن يُنظر إليها وكأنها إثم قومي. في المقابل، ثمة حاجة موضوعية إلى تفهم ضرورات ومتطلبات المشروع القومي في عالم تراجعت فيه قدرة الدولة المفردة أمام زحف الكتل والتجمعات الكبرى.

إضافة إلى كل ذلك، ألا يستدعي الأمن العربي في الدفاع والعلم والتقانة والغذاء والإعلام والثقافة. . . نظاماً عربياً يحقّق هذه المتطلبات الضرورية؟ وكيف نصون البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير بغير أنماط جديدة من التعاون العربي؟ وهل يُعقل أن تتفاعل الدول العربية عالمياً وهي متباعدة قومياً؟

إن انطلاق الدولة الوطنية العربية لتحقيق أمنها ومصالحها في إطار التكامل العربي بات مطلباً ضرورياً. وكثيراً ما رُفعت حوله شعارات قومية بدون استراتيجيات وإمكانات عملية لتحقيقه. ومن خلال العلاقات الحرة المتكافئة بين الدول الوطنية العربية ينهض نظام عربي جديد شكلاً ومضموناً؛ نظام يصون الأمن البشري في البلدان العربية كافة، ويوجد بيئة وطنية تقدمية من غير أن تتخلّى عن الأصالة، كما يوجد بيئة قومية متكاملة معها في شبكة مصالح وعلاقات شاملة ورؤى مستقبلية. في هكذا بيئة ملائمة تتراجع «المؤامرات» الخارجية، وتغدو إمكانات مواجهتها متوافرة.

* * *

وختاماً، وكما تم التأكيد في المقدمة، فإن هذا الكتاب لا يمثل «الكلمة الأخيرة» في موضوعه، حيث لا محل لكلمة أخيرة في أي بحث معرفي يقارب المتغيرات الاجتماعية والسياسية، كما أنه لا يطرح صيغة شمولية أو «واحدية» المنهج والنظرة إلى موضوع متفجّر وحسّاس كالنزاعات الأهلية، من زواياه وأبعاده المختلفة.

إنه تفكير بـ «صوت مسموع» لأربعة كتّاب يجمع بينهم الحرص على استشراف المستقبل العربي المشترك والإيمان بوحدة هذه الأمة، في الجوهر والأساس، وفي التحليل النهائي، إلا أنه يعكس في الوقت ذاته تعدّد الاجتهادات البحثية ـ المعرفية ـ والفكرية لدى هذا النفر من الباحثين العرب الذين أسعدهم الالتقاء تحت مظلة التوجّه القومي العام لمركز دراسات الوحدة العربية، مع احتفاظ كل مفكر وباحث بهامشه الفكري المتميّز ـ منهجاً ورؤية ـ في ظل التوجّه والالتزام العربي العام والمشترك. آملين أن تمثّل هذه المحاولة «ديمقراطية» التعدّد الاجتهادي المعرفي والفكري في إطار فكرنا العربي (والإسلامي)، بعد أن سادت طويلاً ـ ولغير مصلحته ومصلحة الأمة والقضية المشتركة ـ نمطية فكرية وايديولوجية حاولت القفز فوق التعدّدية الطبيعية للفكر والواقع، فلم تنجز في النهاية ما طمحت إليه من أهداف كبيرة وبعيدة. . .

هذا الكتاب

يطرح هذا الكتاب محاولة لمعالجة موضوع معقد ومتشعب هو دراسة النزاعات الأهلية العربية في أساسها الاجتماعي ـ السوسيولوجي والسياسي التكويني، وفي سياق تطورها التاريخي، وخصوصاً في ظل المتغيرات الكبرى المعاصرة.

وقد تصدى أربعة من الباحثين المتخصصين العرب في بحوث مستقلة للإجابة عن سؤالين مركزيين هما: هل النزاعات الأهلية العربية الراهنة حديثة العهد، أم أن ثمة نزاعات أهلية قائمة، وأحياناً متجددة ولو بصور مختلفة؟ وهل أسباب النزاعات الأهلية داخلية أم خارجية؟ وقد خلصوا إلى أنه إذا كان للعامل الداخلي أساسه الاجتماعي والسياسي التكويني، فإن للعامل الخارجي متغيراته الطارئة والضاغطة والمتحركة بصورة دائمة.

يضم الكتاب أربعة فصول: الأول «اشكالية التكوين المجتمعي العربي.. أقليات.. أم أكثرية متعددة؟» للدكتور محمد جابر الأنصاري (البحرين)، والثاني «دور الدولة في مواجهة النزاعات الأهلية» للدكتور عبدالإله بلقزيز (المغرب)، والفصل الثالث هو «البيئة الاقليمية والدولية الضاغطة» للدكتور عدنان السيد حسين (لبنان)، أما الرابع فهو «الصهيونية والنزاعات الأهلية» للدكتور ساسين عساف (لبنان).

الطبعة الثانية



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb